

Distr.: General  
7 December 2011  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)  
بشأن ليبيريا

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا، ووفقاً  
للفقرة ٦ (و) من قرار مجلس الأمن ١٩٦١ (٢٠١٠)، أتشرف بأن أحيل طيه التقرير  
الختامي لفريق الخبراء المعني بليبيريا.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وضميمتها، وإصدارهما  
كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) نواف سلام  
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً  
بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا



## ضميمة

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة من فريق الخبراء المعني  
بليبيريا إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)  
بشأن ليبيريا

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بليبيريا بأن يحيلوا طيه التقرير الختامي الذي أعده  
الفريق عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٦١ (٢٠١٠).

(توقيع) كريستيان ديتريش  
(المنسق)

(توقيع) أوغوستا موكاي

(توقيع) كاسبار فيندين

## التقرير الختامي الذي قدمه فريق الخبراء المعني بليريا عملا بالفقرة ٦ (و) من قرار مجلس الأمن ١٩٦١ (٢٠١٠)

موجز

### حظر الأسلحة

حدد فريق الخبراء انتهاكا جسيما واحدا لحظر الأسلحة ارتكبه مرتزقة ليريون ومقاتلون إيفواريون في مقاطعة ريفر غي في أيار/مايو ٢٠١١. واشتملت الأسلحة التي عُثِر عليها في مخبأ للأسلحة بالقرب من الحدود الليبرية - الإيفوارية على ٧٤ سلاحا هجوميا والذخيرة الخاصة بها. كما حقق الفريق في عدة حوادث بسيطة لانتهاك الحظر شملت كميات صغيرة من ذخائر الأسلحة الهجومية، وبعض بنادق الصيد المصنوعة يدويا المهربة إلى ليريا. وركز الفريق على تنقلات المرتزقة الليبريين والمليشيات الإيفوارية عبر الحدود، بغرض تحديد ما إذا كانت هذه الجماعات، التي تدخل ليريا من كوت ديفوار دون عائق عن طريق نقاط غير رسمية لعبور الحدود، تقوم بتهريب أسلحة إلى البلد. وأجرى الفريق مقابلات مع بعض عناصر المرتزقة الليبريين الذين حاربوا مع طرفي النزاع، ومع أحد قادة المليشيات الإيفوارية المواليين لنظام لوران غباغبو السابق. وتلقى الفريق معلومات مستمدة من روايات متناقلة بأن بعض هؤلاء المقاتلين جلبوا كميات صغيرة من الأسلحة إلى ليريا متتهكين بذلك حظر الأسلحة، ويقدر الفريق أن هناك ما يصل إلى عدة مئات من الأسلحة الهجومية مخبوءة في مواقع نائية على الحدود.

واستعرض الفريق كذلك أنشطة المقاتلين الليبريين أثناء النزاع الإيفواري خلال عام ٢٠١١، وذلك لكي يقيم بشكل أفضل ما قد تقوم به مستقبلا هذه الجماعات التي تقيم حاليا في ليريا. ولاحظ الفريق أن هياكل قيادة المرتزقة الليبريين في النزاع الإيفواري تتسم بالميوعة، وتعتمد على تحالف بين جنرالات يكونون في كثير من الأحيان وحداتهم الخاصة بهم وغالبيتها من المقاتلين السابقين الليبريين العاطلين عن العمل. وحصل الفريق أيضا على شهادة بشأن التداخل الكبير بين العمليات العسكرية التي يقوم بها المرتزقة الليبريون وبعض المليشيات الإيفوارية الموالية لغباغبو، التي تقيم قواتها في الوقت الحالي في ليريا وتختلط باللاجئين الإيفواريين.

ومن غير المرجح أن تشكّل هذه الجماعات تهديدا مباشرا للأمن الوطني الليبيري أو الإيفواري. إلا أن الفريق يدرك احتمال أن تحاول هذه الجماعات زعزعة الاستقرار في المناطق الواقعة على امتداد الحدود الليبرية - الإيفوارية، مما قد يؤدي إلى زيادة انعدام الأمن في بعض المواقع المحددة، وتفاقم النزاعات الدائرة بسبب حيازة الأراضي في غربي كوت ديفوار، خاصة إذا كانت هذه الهجمات التحرشية منسقة ومستمرة. ويرجح أن تبلغ هذه التهديدات أوجها في الأجل المتوسط. وخلص الفريق كذلك إلى أن توافر الأسلحة غير المشروعة بشكل فوري لن يحدد تصرفات هذه الجماعات في المستقبل. وبدلا من ذلك، فإن توافر التمويل سيكون على الأرجح هو العامل الفاصل في هذا الشأن.

### تجميد الأصول

حصل الفريق على وثائق حديثة بشأن ممتلكات ثمانية أفراد مدرجين في قائمة تجميد الأصول، بما في ذلك الإيرادات المتأتية من شركات يملكها هؤلاء الأفراد أو يتحكمون فيها. وهذه الوثائق تعزز القضايا التي عرضتها أفرقة الخبراء السابقة، وهي تتعلق أيضا بأفراد مدرجين في القائمة لم تُجمع بشأنهم معلومات في السابق أو لم يُجمع منها إلا قليلا. وتمكن الفريق كذلك من تحديد عدة حسابات مصرفية لأفراد مدرجين في القائمة، وحالة واحدة لتحويلات مالية دولية. وأثناء فترة ولاية الفريق، لم تتخذ حكومة ليبيريا إجراءات لتنفيذ التدابير المالية المفروضة بموجب الفقرة ١ من القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤).

### حظر السفر

بناء على إحدى توصيات فريق الخبراء الواردة في تقريره عن منتصف المدة المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/367، الفقرة ٧٩)، أذنت اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، بتقديم أسماء الأفراد المدرجين في قائمة حظر السفر إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بهدف إصدار إشعارات خاصة مشتركة بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وستسهل هذه العملية تعزيز نشر الأسماء المدرجة في قائمة حظر السفر في الدول الأعضاء، لا سيما الأجهزة الأمنية المسؤولة عن مراقبة الحدود. وعملا بتوصية الفريق (S/2011/367، الفقرة ٧٨)، بأن تستكمل اللجنة بيانات قائمتي حظر السفر وتجميد الأصول على أساس المعلومات الواردة في تقارير الفريق السابقة وتقرير منتصف المدة لعام ٢٠١١، قامت اللجنة باستكمال قائمة حظر السفر في ٤ آب/أغسطس ٢٠١١.

وتلقى الفريق معلومات مفادها أن بنيامين بيتن جند مرتزقة ليبريين أثناء وجوده في كوت ديفوار في أوائل عام ٢٠١١، وأن إبراهيم باه سافر إلى سيراليون أيضا لتجنيد مرتزقة لأغراض النزاع الإيفواري في أواخر عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١.

وحصل الفريق على معلومات إضافية بشأن هوية بعض الأشخاص المدرجين بالقائمة، سيجري تقديمها إلى اللجنة بهدف مواصلة تحديثها قائمة حظر السفر، وتعزيز فعالية الإشعارات الخاصة المشتركة بين الإنتربول والأمم المتحدة.

### الماس والذهب

يعمل نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ بشكل جيد نسبيا فيما يتعلق بالصادرات، غير أن الضوابط الداخلية تواجه عراقيل بسبب نقص التمويل المخصص للموظفين الإقليميين. وقد تسبب اكتشاف عدد من 'الأحجار المميّزة' الكبيرة وعالية القيمة في حدوث تضخم مصطنع في متوسط سعر القيراط من الماس الليبري. وانتقل عمال المناجم الحرفيين من مناجم الماس إلى مناجم الذهب، حيث يكبد انعدام التنظيم الحكومة خسائر كبيرة في الإيرادات المحتملة.

### الحراجة

أُنجزت خطوات إيجابية في تنفيذ الإصلاحات الحرجية من بينها إقامة عدة غابات يديرها المجتمع المحلي، وإدخال تحسينات على الاتفاقات الاجتماعية المبرمة بين شركات قطع الأشجار والمجتمعات المحلية المتضررة، ووضع نظام لتوزيع أموال صناديق تقاسم المنافع (رغم أن تفسير الحكومة للمبالغ المخصصة للمجتمعات المحلية والمقاطعات يقلل من حصصها بما يزيد عن ١٠٠ مليون دولار). وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ستطلق الهيئة الليبرية لتنمية الحراجة موقعا شبكيا ومركز موارد جديدين، بهدف إتاحة الوثائق المتعلقة بقطاع الغابات للجمهور. كما وقعت ليبريا اتفاقا تجاريا ملزما مع الاتحاد الأوروبي للتصدير على مشروعية إنتاج الأخشاب، الأمر الذي يمكن أن يحسن من تنفيذ الإصلاحات. إلا أن هناك مخاطر تهدد تحقيق الإصلاحات في مجالات رئيسية أخرى. فإن عدم الامتثال فيما يتعلق بتخصيص الامتيازات وفرض معدل لجمع الضرائب لا يزيد عن ١٥ في المائة طوال فترة الولاية الحالية (أقل من المعدلات المفروضة أثناء فترة نظام تايلور) أسفرا عن تحقيق معدلات إنتاج وإيرادات تقل كثيرا عن توقعات الحكومة. وتزعم الشركات أن موظفي هيئة تنمية الحراجة أكدوا لها أن الرسوم السنوية للمزايدات المحددة في عقودها ستُحوّل إلى رسوم تُدفع مرة واحدة. وبالفعل وضع قانون لتنفيذ هذا التغيير لا يزال في انتظار توقيع الرئيس عليه.

وأشارت هيئة تنمية الحراجة إلى أن هذه التخفيضات الضريبية لن تؤدي إلى إعادة فتح باب المزايدات، مما يشكل سابقة للشركات لتقديم عروض عالية ثم تفاوض على خفض التكاليف، وبالتالي يقوض عملية تخصيص الامتيازات في جميع القطاعات. وتعتزم هيئة تنمية الحراجة منح ثلاثة امتيازات كبرى خلال عام ٢٠١٢، بدون إدخال تحسينات لمعالجة هذه المسائل. وقد تُقوّض الإصلاحات أيضا نتيجة الزيادة في تصاريح الاستخدام الخاص المتعلقة بالأراضي الصادرة بشأنها صكوك ملكية، والتي تشمل في الوقت الحالي ما يقرب من نصف المساحة المشمولة بالامتيازات، إلا أنها تسهم إسهاما ضئيلا في الضرائب، ولا تشارك في المناقصات، ولا تخضع للالتزام ببذل العناية الواجبة كما أنها لا تخضع للالتزام واضح ولا تملك القدوة على امثال القواعد المنظمة لعملية تقاسم المنافع والإدارة المستدامة للغابات. وتُبرم عقود تصاريح الاستخدام الخاص بين هيئة تنمية الحراجة ومالك الأرض، وليس الشركة التي تقوم بقطع الأشجار، مما يجعل من الصعب تحديد المستفيدين وإخضاعهم للقواعد التنظيمية. وجميع هذه العوامل تجعل من الممكن الالتفاف على الإصلاحات، بما فيها الإصلاحات الرامية إلى تجنب تمويل للتراعات.

## الزراعة

الزراعة قطاع بالغ الأهمية، في الاقتصاد الوطني ولتوفير سبل العيش في المناطق الريفية، إلا أنها لم تحظ بدعم الجهات المانحة أو بالإرادة السياسية اللازمة لإصلاحها. وأدى ذلك إلى استمرار عدم الشفافية بالقطاع وضعف الامتثال لقوانين تخصيص الامتيازات، والافتقار إلى آليات تعقب السلع والإيرادات، وعدم التشاور مع المجتمعات المحلية المتضررة وإبرام اتفاقات اجتماعية غير واضحة المعالم ومخصصة مع هذه المجتمعات. وأدت هذه المشاكل إلى نشوب نزاعات على الأراضي، وسرقة المطاط، وما يرتبط بذلك من أعمال عنف قد تهدد على نحو متزايد الحالة الأمنية في المناطق الريفية.

## مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الليبرية

عانت مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ليبيريا من جراء التغييرات المتكررة في قياداتها، إلا أنه كان متوقعا تعيين مدير جديد لها اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وقد تأجل التقرير الثالث للمبادرة، المتوقع صدوره في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، نتيجة المناقشات المطوّلة بشأن تقرير لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٠ أعدّه المراجع العام للحسابات، لاحظ أن بعض الوزارات الرئيسية لم تقدم الوثائق المطلوبة، مما يشكك في صحة تقارير الإيرادات.

## المحتويات

## الصفحة

|         |                                                                                                                     |    |
|---------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----|
| أولا -  | مقدمة                                                                                                               | ٩  |
| ثانيا - | المنهجية                                                                                                            | ١٠ |
| ثالثا - | المرتزقة الليبريين والمليشيا الإيفوارية                                                                             | ١٤ |
| ألف -   | لمحة عامة                                                                                                           | ١٤ |
| باء -   | قضايا المرتزقة الليبريين من منطقة موين - كفالي في كوت ديفوار الذين قبضت عليهم سلطات الحكومة الليبرية                | ١٧ |
| جيم -   | مشاركة المرتزقة الليبريين المؤيدين لغباغو في النزاع في كوت ديفوار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وتراجعهم دون عوائق إلى ليبيا | ٢٢ |
| دال -   | المليشيات الإيفوارية في ليبيا                                                                                       | ٣١ |
| هاء -   | المرتزقة الليبريون في أبيدجان                                                                                       | ٣٣ |
| واو -   | المرتزقة الليبريون المحاربون إلى جانب القوات الجمهورية لكوت ديفوار في عام ٢٠١١                                      | ٣٩ |
| زاي -   | تحليل القدرة المستقبلية للمرتزقة الليبريين والمليشيا الإيفوارية                                                     | ٤١ |
| رابعا - | تتبع انتهاكات حظر توريد الأسلحة ورصد تسجيل الأسلحة                                                                  | ٤٥ |
| ألف -   | تتبع الأسلحة                                                                                                        | ٤٥ |
| باء -   | تدمير الأسلحة النارية                                                                                               | ٤٧ |
| جيم -   | القانون الوطني لتحديد الأسلحة الصغيرة واللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة                                      | ٤٩ |
| دال -   | الامتثال لأحكام الفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩)                                                                      | ٥٠ |
| هاء -   | مشاركة ليبيا في المبادرات الإقليمية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة                                                       | ٥١ |
| خامسا - | تحميد الأصول                                                                                                        | ٥٢ |
| ألف -   | لمحة عامة                                                                                                           | ٥٢ |
| باء -   | معلومات إضافية بشأن أصول الأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة                                                         | ٥٤ |
| سادسا - | حظر السفر                                                                                                           | ٦٤ |

|    |                                                                                      |
|----|--------------------------------------------------------------------------------------|
| ٦٦ | سابعاً - الموارد الطبيعية . . . . .                                                  |
| ٦٧ | ألف - تقييم قطاع الماس . . . . .                                                     |
| ٦٨ | باء - التحليل حسب سعر القيراط . . . . .                                              |
| ٧٣ | جيم - تقييم قطاع الذهب . . . . .                                                     |
| ٧٤ | دال - قطاع الغابات . . . . .                                                         |
| ٨٨ | هـاء - الزراعة . . . . .                                                             |
| ٩٢ | واو - المبادرة الليبرية للشفافية في الصناعات الاستخراجية . . . . .                   |
| ٩٤ | ثامناً - التوصيات . . . . .                                                          |
| ٩٤ | ألف - انتهاكات حظر توريد الأسلحة، المرتزقة الليبريين والميليشيا الإيفوارية . . . . . |
| ٩٥ | باء - تعقب الأسلحة وتدميرها . . . . .                                                |
| ٩٦ | جيم - تجميد الأصول . . . . .                                                         |
| ٩٦ | دال - الموارد الطبيعية . . . . .                                                     |
| ٩٨ | المرفقات . . . . .                                                                   |

## أولا - مقدمة

١ - فرض مجلس الأمن، بقراره ١٥٢١ (٢٠٠٣)، جزاءات على تصدير الأسلحة والذخيرة إلى ليبيا، وحظرا على سفر الأفراد الذين يتبين أنهم يشكلون تهديدا لعملية السلام في ليبيا، وجزاءات على استيراد الماس والأخشاب من ليبيا. وبالقرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤)، فرض المجلس تجميدا لأصول تشارلز تايلور والمرتبطين به. ومنذ ذلك الحين، رفع المجلس الجزاءات المفروضة على الأخشاب والماس، وأدخل تعديلات على حظر الأسلحة، كان آخرها بموجب قراره ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، مما أسفر عن قَصْر حظر الأسلحة على الكيانات من غير الدول والأفراد في ليبيا. وجدد المجلس بقراره ١٩٦١ (٢٠١٠)، حظر السفر الذي فرض أولا بموجب الفقرة ٤ (أ) من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا، وأشار إلى أن تجميد الأصول المفروض على أفراد معينين وكيانات معينة بموجب الفقرة ١ من القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤) لا يزال ساريا.

٢ - ومدّد مجلس الأمن بقراره ١٩٦١ (٢٠١٠)، ولاية فريق الخبراء المعني بليبيا حتى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لإجراء تحريات وإعداد تقارير عن تدابير الجزاءات ذات الصلة. وطلب المجلس على وجه التحديد إلى الفريق أن يرصد أي انتهاكات محتملة لحظر الأسلحة وحظر السفر، وأن يقيّم أثر وفعالية تدابير تجميد الأصول. كما كلف الفريق بتحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز قدرة ليبيا ودول المنطقة من أجل تيسير تنفيذ تدابير حظر السفر وتجميد الأصول ووضع توصيات بهذا الشأن، وبمساعدة لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) في استكمال الأسباب المتاحة علنا لإدراج الأسماء في قائمتي اللجنة لحظر السفر<sup>(١)</sup> وتجميد الأصول<sup>(٢)</sup>.

٣ - وإضافة إلى ذلك، كلف مجلس الأمن الفريق بتقييم مدى مساهمة الحراسة وغيرها من الموارد الطبيعية في السلم والأمن والتنمية في ليبيا في سياق الإطار القانوني الآخذ في التطور في ليبيا؛ وتقييم مدى امتثال حكومة ليبيا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، والتنسيق مع عملية كيمبرلي في إجراء ذلك التقييم.

٤ - وفي رسالة مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/78)، أعلن الأمين العام إعادة تعيين وينيت سميث في فريق الخبراء (كندا)، وتعيين خبيرين جديدين هما كريستيان ديتريش (الولايات المتحدة) وأوغوستا موكاي (كينيا). وفي

(١) متاح على موقع اللجنة: [http://www.un.org/sc/committees/1521/pdf/1521\\_travel\\_ban\\_list.pdf](http://www.un.org/sc/committees/1521/pdf/1521_travel_ban_list.pdf).

(٢) متاح على موقع اللجنة: [http://www.un.org/sc/committees/1521/pdf/1521\\_assets\\_freeze\\_list.pdf](http://www.un.org/sc/committees/1521/pdf/1521_assets_freeze_list.pdf).

أعقاب استقالة وينيت سميث، عين الأمين العام غاسبار فيدين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (S/2011/559). كما قدم المساعدة للفريق خبران هما: ريمون ديبيل (بلجيكا) وإميل هارويل (الولايات المتحدة). ويرد في المرفق ١ لهذا التقرير قائمة الاجتماعات والمشاورات التي عقدها الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

## ثانياً - المنهجية

### انتهاكات حظر الأسلحة، المرتزقة، والمليشيات

٥ - توصل فريق الخبراء، خلال فترة ولايته، إلى أن الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار تشكل منطقة نشاط رئيسية لانتهاكات حظر الأسلحة المفروض عملاً بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٩٦١ (٢٠١٠). وحدث المجلس في هذه الفقرة ولفترة مدتها ١٢ شهراً حظر الأسلحة المفروض على جميع الكيانات غير الحكومية والأفراد العاملين في أراضي ليبريا. ولاحظ الفريق أن عناصر المرتزقة الليبريين والمليشيات الإيفوارية التي تعبر من كوت ديفوار إلى ليبريا هي الجماعات الرئيسية المسؤولة عن انتهاك التدابير المتعلقة بحظر الأسلحة. وخلال خمس بعثات أوفدت إلى ليبريا في الفترة ما بين آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، حقق الفريق في وجود مرتزقة ليبريين ومليشيات إيفوارية في مقاطعات ماريلاند وريفر غي وجراند غيده ونيمبا. وأُرسلت بعثة أخرى في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى كوت ديفوار، بما في ذلك الأجزاء الغربية من البلد حيث كانت تنشط عناصر المرتزقة الليبريين والمليشيات الإيفوارية في السابق.

٦ - وعمل الفريق بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ومع الشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنس الليبري. وتعاون الفريق كذلك مع فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، نظراً لأن التحقيق في حركة المقاتلين والأسلحة عبر الحدود يقع في إطار اهتمامات كلا الفريقين.

٧ - وحدد الفريق أربع حالات اعتقلت فيها حكومة ليبريا عناصر من المرتزقة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١١، وأجرى تحقيقات متابعة في هذه الحالات، شملت حالتان منها مقاتلين إيفواريين. وحدد الفريق كذلك حالات عديدة دخلت فيها عناصر المرتزقة والمليشيات الإيفوارية إلى ليبريا وأفلتت من السلطات الليبرية. وسعى الفريق إلى الحصول على أدلة بشأن انتهاكات حظر الأسلحة التي يمكن عزوها إلى هؤلاء الأشخاص. وكانت الأساليب الرئيسية المستخدمة للحصول على شهادات مباشرة من الشهود هي تحديد عناصر

المرتزقة الليبريين والمليشيات الإيفوارية وتحديد مواقعهم وإجراء مقابلات معهم. وفيما يتعلق بالحالات التي قامت فيها حكومة ليبريا، باعتقالات أجرى الفريق، على سبيل المثال مقابلات مع اثنين من قادة المرتزقة في سجن منروفيا المركزي في عدة مناسبات؛ ومع ١٩ مقاتلا إيفواريا محتجزين في زويدرو، بمقاطعة غراند غيده؛ وكذا مع خمسة مرتزقة ليبريين دخلوا ليبريا مع هؤلاء المقاتلين. كما حدد الفريق أحد قادة المليشيات الإيفوارية وحدد موقعه في أحد مخيمات اللاجئين في غراند غيده، وأجرى مقابلة معه ومع ثلاثة من رجال المليشيات يوجدون في المخيم. وحدد الفريق كذلك تسعة من قادة المرتزقة الليبريين الذين عبروا من كوت ديفوار إلى ليبريا من نقاط عبور غير رسمية، وأجرى مقابلات مع هؤلاء الأشخاص في مناسبات متعددة.

٨ - وقدم الفريق إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، معلومات فنية مستمدة من التحقيقات والمقابلات التي أجراها مع قادة المرتزقة فضلا عن تفاصيل بشأن أرقام الاتصال بهم، بغية تسهيل تحقيقات البعثة في غياب الفريق. وقدم أيضا الفريق محاضر المقابلات التي أجراها إلى فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار لإجراء المزيد من التحقيقات.

#### تعقب انتهاكات حظر الأسلحة ورصد تسجيل الأسلحة

٩ - سعى الفريق إلى تعقب الأسلحة التي دخلت ليبريا انتهاكا للحظر، والتي صادرتها حكومة ليبريا. وبعد العثور على أحد مخابئ الأسلحة يحتوي على ٧٤ قطعة سلاح، وأمكن تحديد بلد صنع خمس بنادق من طراز AK-47 ومدفع من طراز RPG-7. وأجرى الفريق مقابلات مع الأشخاص الذين نقلوا هذه الأسلحة إلى ليبريا من كوت ديفوار. كما طلب الفريق معلومات إضافية من الدولة التي صنعت فيها الأسلحة، والتي استوردت منها. وللأسف، فإن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا دمرت الأسلحة التي عُثِرَ عليها في المخبأ قبل وصول الفريق إلى الميدان للتأكد من علامات الهوية الموسومة على جميع الأسلحة. وتوصل الفريق أيضا إلى أن بنادق صيد عيار ١٢ مصنوعة يدويا، منشؤها غينيا، تم تهريبها إلى ليبريا، إلى جانب الذخيرة اللازمة لها. وأرسل الفريق ثلاث رسائل رسمية إلى الدولة التي صنعت فيها الأسلحة والذخيرة.

١٠ - وواصل الفريق دراسة التشريعات الليبرية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، بما في ذلك التدابير التي يجري تنفيذها لتسجيل البنادق المصنوعة يدويا. ومن أجل تقييم فعالية عملية التسجيل، أجرى الفريق مقابلات مع السلطات المحلية ووكالات الحكومة الليبرية المكلفة بسجل الأسلحة. واستعرض الفريق كذلك بعض مخزونات الأسلحة التي بحوزة حكومة ليبريا

بهدف تحديد فعالية التدابير المتبعة لوسم الأسلحة والذخيرة، وتعهد قوائم المخزون المستكملة من هذا العتاد.

١١ - وحضر الفريق أيضا اجتماعات مع هيئات إقليمية تناولت انتشار الأسلحة الصغيرة ووسم الأسلحة. وقام الفريق بزيارة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في لومي، توغو؛ وشعبة الأسلحة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا، نيجيريا؛ و المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في نيروبي، كينيا. وقد قُدمت المعلومات المجمعة من المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشأن وسم الأسلحة وحفظ سجلاتها إلى اللجنة الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة.

### تجديد الأصول

١٢ - أجرى الفريق تحقيقات مالية أثناء خمس زيارات إلى ليبيا في الفترة بين آذار/مارس وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وسعى الفريق إلى الحصول على إيضاح للخطوات التي اتخذتها وزارة العدل في تنفيذ تدابير تجديد الأصول المفروضة بموجب القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤). وسعى الفريق أيضا إلى الحصول على وثائق أساسية في منروfia والمقاطعات الليبرية نظرا لأن غالبية الأشخاص المدرجين في قائمة تجديد الأصول مواطنون ليبيون. وحصل الفريق على مساعدة كبيرة من وزارات المالية والتجارة والصناعة الليبرية في هذا الشأن. وحصل على مزيد من الوثائق من لجنة الانتخاب الوطنية الليبرية. كما قدم الفريق طلبات إلى ٢٣ دولة من الدول الأعضاء، وإمارتين، وإقليم من أقاليم ما وراء البحار، وخمسة مصارف تعمل في ليبيا، وخمس شركات تتعامل مع كيانات يملكها أفراد مدرجون في قائمة تجديد الأصول، أو يتحكمون في تلك الكيانات أو يحققون منها أرباحا.

### حظر السفر

١٣ - حقق الفريق في مزاعم بوقوع انتهاكات لحظر السفر، وتلقى معلومات تفيد أن شخصين من الأشخاص المعيّنين ضالعين في تجنيد عناصر من المرتزقة لأغراض التزاع الإيفواري في أواخر عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١. وعمل الفريق مع المكتب الليبري للهجرة والتجنس والشرطة الوطنية بهدف تبادل المعلومات.

١٤ - ونظرا للصعوبات المواجهة في الحصول على معلومات بشأن انتهاكات حظر السفر، من جهات من بينها جيران ليبيا الإقليميين، عمل الفريق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) لتوفير معلومات مستكملة عن الأشخاص المدرجين في قائمة حظر السفر. ويعكف الفريق على زيادة استكمال هذه المعلومات لتضمينها في الإشعارات الخاصة المقرر

أن تصدرها الإنتربول بناء على قائمة حظر السفر، عملاً باتفاق أبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بين لجنة الجزاءات والإنتربول. وقدم الفريق طلبات إلى ٢٣ دولة عضواً، وإمارتين، وإقليم من أقاليم ما وراء البحار، بهدف الحصول على معلومات بشأن انتهاكات حظر السفر.

### الموارد الطبيعية

١٥ - قدم خبير الموارد الطبيعية في الفريق استقالته في آب/أغسطس ٢٠١١. وبدأ عضو بديل عنه وخبير مساعد في مجال الموارد الطبيعية العمل مع الفريق في أواخر أيلول/سبتمبر.

١٦ - وركز الفريق تحقيقاته على تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، وقانون إصلاح الغابات الوطني وقانون حقوق المجتمع المحلي فيما يتعلق بالأراضي الحرجية، وأداء مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وكذا مدى إسهام الموارد الطبيعية في إقرار السلام والتنمية والأمن بدلا من العنف وعدم الاستقرار.

١٧ - وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قام الفريق بزيارات ميدانية إلى العديد من مناطق التعدين الحرفي في مقاطعات غباربولو ولوفا ونيمبا، وقام بزيارات أيضا إلى المكاتب الإقليمية في تلك المقاطعات التابعة لوزارة الأراضي والمناجم والطاقة. وأجرى مقابلات مع مجموعة كبيرة من المسؤولين في حكومة ليبيريا والعاملين في القطاع الخاص خلال هذه الفترة، وجمع بيانات رسمية وغير رسمية تتعلق بكل من قطاعي الماس والذهب.

١٨ - وفيما يتصل بجوانب الولاية المتعلقة بقطاع الحراجة، سافر الفريق إلى واشنطن العاصمة، ومنروfia، ليبيريا. وفي واشنطن، حضر الفريق منتدى الاستدامة البيئية الليبري الذي عقدته وكالة حماية البيئة الليبرية والتقى بمدير الوكالة وموظفين من وزارة الخارجية بالولايات المتحدة؛ ووكالة التنمية الدولية؛ ودائرة الغابات؛ ودائرة الأسماك والأحياء البرية؛ ووزارة التجارة؛ والبنك الدولي؛ وصندوق النقد الدولي؛ ومختلف منظمات المجتمع المدني الأمريكية والليبرية. وفي ليبيريا، أجرى الفريق مقابلات على نطاق واسع وجمع وثائق من المسؤولين في عدد من الوكالات الحكومية الليبرية، من بينها هيئة تنمية الحراجة؛ ووزارة المالية، ومكتب الجمارك والمكوس؛ ووزارة الداخلية؛ ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؛ ولجنة الأراضي؛ والشركة العامة للمراقبة، ومسؤولين مختلفين من البعثة؛ ومن حكومة الولايات المتحدة؛ والبنك الدولي، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية الدولية؛ ومنظمات المجتمع المدني الليبرية.

١٩ - وركزت هذه الاجتماعات في المقام الأول على التحقيق في أسباب انخفاض الإنتاج والمتأخرات الضريبية لشركات قطع الأشجار، وما يترتب على ذلك من آثار في إنجاز استراتيجية الحكومة للحد من الفقر؛ وأثر التغييرات المحتملة على الهيكل الضريبي لقطاع الحراجة في اتفاقات الامتيازات القائمة، وتأثير ذلك في تحصيل الإيرادات مستقبلاً وتقويض الإصلاحات في مجال تخصيص الامتيازات؛ ومدى تطور تراخيص الاستخدام الخاص وتأثيرها فيما يتعلق بالالتفاف على الإصلاحات القائمة الرامية إلى الإدارة المستدامة للغابات، ومكافحة الفساد، وتجنب تمويل النزاعات؛ وحالة التحسينات التي أدخلتها هيئة تنمية الحراجة على الاتفاقات الاجتماعية القائمة بين شركات قطع الأشجار والمجتمعات المحلية المتضررة؛ والتقدم المحرز في تنفيذ الخطوات التي اتخذتها هيئة تنمية الحراجة لامتثال قوانين الوصول إلى المعلومات؛ وحالة تنفيذ القانون الجديد المتعلق باستخدام المناشير الآلية والاتفاقات المتعلقة بالغابات التي تديرها المجتمعات المحلية وتأثيرها على دعم المجتمعات الريفية التي تعتمد في معيشتها على الغابات؛ وحالة التغييرات في قيادات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتقرير التسوية الثالث. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت تحقيقات أولية في الحوكمة والمشاكل الأمنية المحتملة في المناطق الريفية الواقعة المحيطة بمزارع نخيل الزيت والمطاط.

### ثالثاً - المرتزقة الليبريين والمليشيا الإيفوارية

#### ألف - لمحة عامة

٢٠ - عملاً بالقرار ١٩٦١ (٢٠١٠)، حقق فريق الخبراء في انتهاكات حظر توريد الأسلحة التي ارتكبتها جميع الكيانات غير الحكومية والأفراد. وحدد الفريق قادة المرتزقة الليبريين ومن يرتبط بهم من المليشيا الإيفوارية الموالية لغباغبو، الذين انسحبوا من كوت ديفوار إلى ليبيريا في أوائل عام ٢٠١١، إذ أن الغالب على الظن أنهم هم الذين انتهكوا التدابير المفروضة بموجب القرار. وحقق الفريق أيضاً في احتمال حدوث انتهاكات لحظر توريد الأسلحة ارتكبتها المرتزقة الليبريون الذين قاتلوا في صفوف القوات الجمهورية لكوت ديفوار وعادوا إلى ليبيريا، ولا سيما منذ منتصف عام ٢٠١١. وحاول الفريق تحديد المقاتلين الأجانب والمرتزقة الذين دخلوا ليبيريا من كوت ديفوار؛ ومعرفة ما إذا كان هؤلاء الأفراد والجماعات قد جلبوا أسلحة معهم، وأين يمكن أن يكونوا قد أخفوها والتأكد من نوايا وقدرات هؤلاء الأفراد والجماعات فيما يتعلق باحتمال زعزعة استقرار الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار مستقبلاً. واجتمع الفريق حيثما أمكن، مع مرتزقة ليبيريين ومليشيا إيفواريين مقيمين في ليبيريا، للحصول على شهادات مباشرة بشأن عملياتهم في كوت ديفوار، وللتوصل إلى فهم أفضل لكيفية تصرفهم في المستقبل.

٢١ - وحقق الفريق في أربع حالات قامت فيها وكالات الأمن في حكومة ليبيريا بالقبض على مرتزقة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١١ في مقاطعات غراند غيده، وريفري غي، وماريلاند. ونجح الفريق أيضا في تحديد تسعة من كبار المرتزقة الموالين لغباغبو ممن عادوا إلى ليبيريا خلال هذه الفترة، ولكنهم تجنبوا اكتشاف حكومة ليبيريا لهم، وعرف الفريق أماكنهم وأجرى مقابلات معهم. ويلاحظ الفريق أن معظم المرتزقة الموالين لغباغبو الذين دخلوا ليبيريا نفذوا عمليات في منطقة موين - كافالي في كوت ديفوار. وعمل مرتزقة آخرون في الهياكل القيادية المختلفة في أبيدجان، كوت ديفوار. وأجرى الفريق مقابلة مع اثنين من قادة هؤلاء المرتزقة في ليبيريا، ولكنه أبلغ منذ ذلك الوقت أن معظم هؤلاء المرتزقة قد فروا إلى غانا. وحدد الفريق كذلك العديد من قادة الميليشيات الإيفوارية الموالية لغباغبو الذين تسللوا إلى مجتمعات اللاجئين في ليبيريا، وأجرى مقابلة مع أحد هؤلاء الأفراد، إلى جانب ثلاثة من أفراد الميليشيات يعملون تحت إمرته. وكانت هذه الميليشيات تعمل مع المرتزقة الموالين لغباغبو في موين - كافالي، بالاشتراك مع قوات الدفاع والأمن التابعة للحكومة الإيفوارية السابقة. وأخيرا، اجتمع الفريق مع خمسة من المرتزقة الليبريين حاربوا في صف القوات الجمهورية لكوت ديفوار وعادوا إلى مقاطعة نيمبا في منتصف عام ٢٠١١.

٢٢ - وفي الأجزاء التالية من التقرير يقدم الفريق عدة دراسات لحالات إفرادية تسلط الضوء على انتهاكات حظر توريد الأسلحة وتعطي فكرة متعمقة عن هيكل القيادة والسيطرة لدى جماعات المرتزقة الليبريين، فضلا عن تداخلها مع الميليشيات الإيفوارية الموالية لغباغبو. ولاحظ الفريق أن هياكل قيادة المرتزقة في الصراع الإيفواري في أوائل عام ٢٠١١ كانت غير مستقرة، واعتمدت على تحالف من الجنرالات الذين وجهوا في كثير من الأحيان الجنود الخاصين بهم، المنتقن أساسا من المقاتلين السابقين الليبريين العاطلين عن العمل. وكانت حكومة ليبيريا غير قادرة على السيطرة على حركة المرتزقة الليبريين عبر الحدود، ويقدر الفريق أنه تم تهريب ما يصل إلى عدة مئات من الأسلحة إلى ليبيريا في عام ٢٠١١ وإخفائها في أماكن حدودية نائية. وحصل الفريق أيضا على شهادات تفيد بأن المرتزقة السابقين والميليشيات الإيفوارية يشاركون في التعدين غير المشروع عن الذهب في غراند غيده، حيث تتفشى البطالة المزمنة. ويرى الفريق أن قادة المرتزقة المذكورين في هذا الفرع لا يشتركون في إيديولوجية واحدة، على الرغم من أنهم أشاروا إلى مشاركتهم السابقة في جماعات المتمردين السابقين خلال الحرب الأهلية الليبرية، وفي بعض الحالات كذلك في الحرب الأهلية الإيفوارية في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

٢٣ - ويدرك الفريق أن ظاهرة المرتزقة الليبريين الموالين لغباغبو والمرتزقة الموالين لواتارا يجب النظر إليها جزئيا في سياقها التاريخي. وفي عام ٢٠١١ أعرب أحد جنرالات المرتزقة

الأعلى مرتبة والموالين لغباغبو في موين - كافالي، كوت ديفوار، عن تحوفه من أن مرتزقة الموالين لواتارا عادوا إلى ليبيريا مع أسلحتهم. وأشار إلى أن هؤلاء المرتزقة المنتمين إلى الفئة العرقية جيو من مقاطعة نيمبا دخلوا النزاع الإيفواري لإسقاط نظام غباغبو السابق من أجل القضاء على الدعم الذي تقدمه أيديجان لفئة كران في مقاطعة غراندي غيديه، وهو شعور يشاطرهم فيه جنرالات مرتزقة كران الآخرين الذين قابلهم الفريق. وفي الواقع، عارضت كل مجموعة من هاتين المجموعتين من المرتزقة المجموعة الأخرى بشكل مباشر من أجل السيطرة على مدن مثل توليبلو في غرب كوت ديفوار في بداية عام ٢٠١١، وهو حدث يذكرنا بتاريخ ليبيريا الحديث الذي شهد نزاعاً بين جيو وكران.

٢٤ - وأبلغ الفريق أن بعض قادة المرتزقة الموالين لواتارا والمنتمين إلى جيو من مقاطعة نيمبا قد خدموا في القوات المسلحة الليبرية خلال رئاسة صمويل دو، الذي ينتمي إلى كران من غراندي غيديه. وقام دو بتطهير القوات المسلحة الليبرية من عناصر جماعة جيو في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وبعد القمع الحكومي لهذه المجموعة العرقية، فر العديد من جماعة جيو إلى كوت ديفوار. وابتداءً من عام ١٩٨٩، بدأ القادة السابقين للقوات المسلحة الليبرية في العودة إلى ليبيريا مع تشارلز تايلور وساعدوا على الإطاحة بنظام دو. ولكن تعرضت الفئة العرقية كران للاضطهاد أثناء حكم تايلور في أوائل سنوات العقد الأول من القرن الحادي، مما دفع عدداً كبيراً من السكان من هذه المجموعة العرقية إلى اللجوء إلى مخيمات اللاجئين الإيفواريين في موين - كافالي، وهي منطقة تسكنها كران الإيفوارية وجماعة غويري التي تربطها بها علاقة قرابة. ومن هذه المخيمات، تمكن النظام السابق لغباغبو من تجنيد لاجئين مرتزقة وتمويلهم وتسليحهم لمحاربة المتمردين الإيفواريين في موين - كافالي بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، وذلك بقيادة مجموعة مرتزقة تدعى ليما. وتزامن ذلك مع دعم قدمه تايلور لحركات متمردة مناهضة لغباغبو في كوت ديفوار. وكانت ليما أساساً للحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا، وهي مجموعة متمردة تهيمن عليها جماعة كران، وتسليحها أيديجان. وقادت هذه الحركة، جنباً إلى جنب مع جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية عملية توغل في جنوب شرق ليبيريا في عام ٢٠٠٣ ساعدت على الإطاحة بنظام تايلور. وأشار العديد من قادة مرتزقة كران الموالين لغباغبو الذين قابلهم الفريق إلى خدمتهم العسكرية السابقة في هذه الحركة، فضلاً عن الجبهة، ومجلس السلام الليبري السابق في تسعينات القرن الماضي.

## باء - قضايا المرتزقة الليبريين من منطقة موين - كفالي في كوت ديفوار الذين قبضت عليهم سلطات الحكومة الليبرية

أوغسطين فلايبي ("بوش دوغ" (Bush Dog))

٢٥ - أشار التقرير المؤقت للفريق الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى قضية أُلقت السلطات الليبرية فيها القبض على مرتزقة وميليشيات إيفوارية مزعومة كانوا يعبرون إلى مقاطعة ماريلاند من كوت ديفوار في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١ (انظر S/2011/367، الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ٣٧). وردت محكمة هاربر الابتدائية دعوى ضد الأفراد الليبريين السبعة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، ونقل الإيفواريون الـ ٨٦ من سجن هاربر إلى مركز اعتقال في مقاطعة بونغ في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١١. وتمكن الفريق أيضا من جمع المزيد من المعلومات والوثائق المتعلقة بأنشطة العديد من المرتزقة الليبريين، فضلا عن التعرف على القادة الرئيسيين في صفوف الإيفواريين.

٢٦ - وأجرى الفريق مقابلة وجيزة مع أوغسطين فلايبي عن طريق الهاتف وحاول مقابلته في زويدرو، ولكنه رفض. بيد أن الفريق تلقى معلومات من اثنين من قادة المرتزقة الليبريين الذين قاتلوا جنبا إلى جنب مع فلايبي في كوت ديفوار. وأبلغا الفريق أن اسمه الحركي في كوت ديفوار هو "بوش دوغ"، وأن مقره في بلوليكيين. وتشمل إفادات الشهود التي ذكرها الفريق بشأن وجود مرتزقة ليبريين من مجموعة ليما يتنقلون بمحاذاة الحدود بين كوت ديفوار وليبريا في أواخر آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل ٢٠١١ (S/2011/367، الفقرة ٢٤) الإفادة عن تحرك فلايبي ومرتزق آخر هو الجنرال سولومون سيكور ("سولوي"). وتراجع الجنرالان مع قواتهما إلى الجنوب من غيغلو إلى تابو، كوت ديفوار، في عدة مركبات من بينها شاحنة قدمتها القوات المسلحة الوطنية السابقة لكوت ديفوار بغرض نقل الأسلحة. وسافر هذان الجنرالان المرتزقان إلى تابو بناء على أوامر من القائد الإقليمي للقوات المسلحة الوطنية، النقيب سيلستين كوفي، المتمركز في غيغلو، كوت ديفوار، بدلا من التراجع مباشرة إلى ليبريا. ومعنى ذلك أن المرتزقة والميليشيات تخضع لسلطة قيادة الأجهزة الأمنية في حكومة كوت ديفوار السابقة. وتلقى الفريق مزيدا من المعلومات خلال مهمة إلى كوت ديفوار في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تفيد بأن أولاي تاكو، قائد جبهة تحرير الغرب الكبير في بلوليكيين، كوت ديفوار، قد سافر مع فلايبي. وتعمل جبهة تحرير الغرب الكبير بمحاذاة محور غيغلو - بلوليكيين - توليلو، وكانت إحدى الجبهات المكونة مما يربو على عشر جماعات ميليشيا

متمركزة في موين - كافالي، ويبلغ قوام قواتها مجتمعة حوالي ١٥ ٠٠٠ مقاتل<sup>(٣)</sup>. وعمل الأمين العام لجهة تحرير الغرب الكبير، الجنرال دينيس ماهو غلوفيه، كوسيط بين المرتزقة الليبريين والرئاسة الإيفوارية السابقة (انظر أيضا الفقرة ٤٤ أدناه).

٢٧ - وكما ورد أعلاه، أبلغ الضباط المرتزقة الذين قاتلوا مع فلايي، الفريق بأن فلايي سرق مركبتين ومولدا في ضواحي تابو، كوت ديفوار، في نهاية آذار/مارس ٢٠١١، ثم حاول عبور الحدود إلى ليبريا عند بيديو - بروللو، حيث تم ضبط المركبتين. وأبلغت هذه المصادر الفريق أن فيلاي عبر الحدود إلى ليبريا مع جنوده، ولكن "سولوي" ظل في كوت ديفوار، وواصل سيره شمالا بمحاذاة الحدود في محاولة لدخول ليبريا عند نقطة عبور غير خاضعة للرقابة. ولم يعتقل فلايي في اليوم الذي دخل فيه إلى ليبريا، ولكنه اعتقل في هاربر، مقاطعة ماريلاند، بعد أن زعم ملكيته مركبتين كانت السلطات الحكومية الليبرية قد صادرتهما على الحدود بين بيديو وبروللو. وحصل الفريق على وثائق من صاحبي هاتين المركبتين الإيفواريتين، وهما سيارة تويوتا برادو سوداء وشاحنة صغيرة نيسان رمادية، وقد ذكرا أن رجالا مسلحين قد سرقوا كلا المركبتين في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، وقادوهما نحو تابو ثم نحو حدود ليبريا (انظر المرفق ٢). وتمثل هذه الوثائق، فضلا عن شهادة المرتزقة الليبريين الذين قاتلوا مع فلايي ثم سافروا معه، أدلة دامغة على أن أوغسطين فلايي كان بالفعل مرتزقا في كوت ديفوار، وجلب بضائع منهوبة إلى ليبريا. وأبلغ الفريق أيضا أن الليبريين الذين عبروا الحدود مع فلايي هم مرتزقة يوجد مقرهم في توليلو، كوت ديفوار، وأنهم أنقذوا خلال إحدى العمليات التي نفذها فلايي لاستعادة تلك المدينة من القوات الجمهورية لكوت ديفوار.

٢٨ - وقد تعرقلت قضية الحكومة الليبرية ضد فلايي في محكمة هاربر الابتدائية، التي بدأت النظر فيها في ١٣ نيسان/أبريل وانتهت في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، بسبب عدم جمع الأدلة على الوجه المطلوب وإدلاء مسؤولي الحكومة الليبرية بتصريحات متناقضة. وتشمل الأدلة الدليل الرئيسي من عتاد عسكري استعادته السلطات الليبرية من أفراد لم يكشف عن أسمائهم اعتقلوا عند نقطة الحدود بين بيديو وبروللو، بما في ذلك ٢٨ طلقة من ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم، و ٧٩ طلقة من ذخيرة مسدس غير محدد؛ وعشر طلقات من ذخيرة عيار ١٢؛ وطلقة من ذخيرة من عيار ثقيل، وزني عسكري واحد، وسترة واقية من الرصاص. واختلفت شهادات شهود الإثبات بشأن ما إذا كانت يمكن أن تُعزى هذه المواد إلى فلايي

(٣) انظر، عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار "التقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في كوت ديفوار"، الوثيقة UNOCI/HRD/2011/02، الفقرة ٤٤.

والمتهمين الليبريين معه، أو إذا عُثر عليها في حوزة الإيفواريين الذين عبروا الحدود مع فلايبي. ووفقا لمصادر الفريق، فإن المكتب الليبري للهجرة والتجنس وموظفي وحدة الاستجابة للطوارئ التابعة للشرطة الوطنية الليبرية لم يسجلوا هويات الأشخاص الذين كانت بحوزتهم الذخيرة. وعلى سبيل المثال، احتفظت وحدة الاستجابة للطوارئ بجهاز حاسوب حجري يحتوي على أسماء القادة والجنود وبيانات مفصلة عن أسلحتهم، كما ورد في تقرير الفريق لمتصف المدة (S/2011/367، الفقرة ٢٣)، ولم تقدمه إلى سلطات التحقيق، كما لم تسجل هوية الفرد الذي يحمل للحاسوب. ونتيجة لسوء جمع الأدلة والعرض في المحكمة الابتدائية، ردت المحكمة القضية المرفوعة ضد فلايبي والمتهمين معه.

٢٩ - واحتجز الإيفواريون الـ ٨٦ الذين عبروا الحدود الليبرية مع فلايبي في البداية بسبب حيازتهم غير المشروعة للذخيرة، ثم نقلوا إلى سجن هاربر، الذي كان بالفعل مكتظا بشدة قبل وصول هؤلاء المعتقلين. ويلاحظ الفريق أن مكتب الهجرة والتجنس أفاد أن عنصرين إيفواريين إضافيين من الذين عبروا الحدود مع هذه المجموعة قد فرّا من مستشفى هاربر. وادعت النيابة العامة أن المعتقلين كانوا مقاتلين سابقين من كوت ديفوار وبالتالي فإنهم يشكلون تهديدا للسلم والأمن في ليبريا، لكن لم توجه إليهم اتهامات لأن حكومة ليبريا ليس لديها أدلة كافية على ذلك. وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١، قضت محكمة دائرة هاربر أن المعتقلين الإيفواريين، الذين احتجزوا في السجن منذ وصولهم في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١ ولكن لم توجه إليهم تهمة، تحتجزهم الدولة بشكل غير قانوني وينبغي إطلاق سراحهم. وقررت أن ينقل السجناء إلى موقع معسكر صالح للسكن في بيئة آمنة. وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ نقلت القوات المسلحة الليبرية الإيفواريين إلى معسكر اعتقال في واينسو، مقاطعة بونغ. ولم تدقق حكومة ليبريا في هوية هؤلاء الأفراد حتى الآن كما ينبغي، كما أنه لا تزال هناك مشاكل تتعلق بتمويل معسكر الاعتقال، بما في ذلك توفير الغذاء.

٣٠ - ويلاحظ الفريق أن الغالبية العظمى من هؤلاء الأفراد الـ ٨٦ أعلنوا رغبتهم في السفر إلى مقاطعة غراند غيديه، وأنهم عرفوا أنفسهم بأنهم أساسا من الجماعات العرقية الإيفوارية المرتبطة بجماعة كران في ليبريا. وزار الفريق سجن هاربر في أيار/مايو ٢٠١١، والتقى مع المعتقلين الإيفواريين. واشتكى الإيفواريون من احتجازهم وادعوا أنهم لم يكونوا من المقاتلين في كوت ديفوار. وأبلغ المتحدث باسم المجموعة، هيبوليت بوه بيه، الفريق بأنه كان قد وصل من بلوليكن يقود مركبة كانت السلطات الليبرية قد صادرتها عند الحدود. وقدم المكتب الليبري للهجرة والتجنس إلى الفريق قائمة بالركبات المصادرة على الحدود بين بيديو وبرولو، بما في ذلك المركبات التي كانت بحوزة فلايبي. وتُنسب ملكية شاحنة صغيرة من نوع ميتسوبيشي L-200 إلى هيبوليت بوه بيه. وتُنسب ملكية مركبة أخرى من نوع

ميتسوبيشي باجيرو إلى أوليا تاكو. وخلال بعثة ميدانية في كوت ديفوار في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حصل الفريق على قائمة أسماء قادة الميليشيات في موين - كافالي. وتتضمن القائمة اسم هيبوليت بوه بيه بوصفه رئيس جبهة تحرير الغرب الكبير في دوكي (بلوليكن). ويلاحظ الفريق أيضا أن المكتب الليبري للهجرة والتجنس أشار إلى أن صاحب المركبة ميتسوبيشي باجيرو أوليا تاكو قد يكون في الواقع هو أولاي تاكو، زعيم جبهة تحرير الغرب الكبير في بلوليكن، الذي أبلغت مصادر الفريق بأنه كان مسافرا مع فلاي. ويبدو أن السلطات الليبرية قد أطلقت سراح هذا الشخص، نظرا لأن اسمه لم يرد في لائحة الإيفواريين المعتقلين في سجن هاربر.

### اسحاق شينغو ("بوب مارلي")

٣١ - أشار الفريق في تقريره لمنتصف المدة إلى أن المرتزق الليبري اسحاق شينغو قد أُلقي القبض عليه، وهو المعروف باسميه الحركيين "بوب مارلي" و "تشايلد كود داي"، في زويدرو، ليبريا، في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١ (S/2011/367، الفقرة ٢١). وقد اعتقل عند نقطة تفتيش غباربو التابعة للمكتب الليبري للهجرة والتجنس خارج زويدرو عقب اكتشاف مسدس بيريتا و ٥١ طلقة من عيار ٩ ملممتر خلال عملية تفتيش روتينية في السيارة التي كان يستقلها (المرفق ٣). وقد احتجزته في البداية وكالة الأمن القومي الليبرية ثم أطلقت سراحه، ولكنه اعتقل مرة أخرى، ووضع رهن الاعتقال في انتظار للمحاكمة في سجن مونروفيا المركزي منذ ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ بتهمة الارتزاق. ويوجد نائبه برنس باركلي، الذي اعتقل في ١٢ أيار/مايو ٢٠١١ بالقرب من مدينة فلاي، بمقاطعة غراند غيديه، أيضا في سجن مونروفيا المركزي رهن الاعتقال في انتظار للمحاكمة على نفس التهم. وقد اجتمع الفريق مع كل من هذين الشخصين في مناسبات عدة.

٣٢ - وقد اعتقل باركلي مع عدة متواطئين مزعومين بعد مقتل ثمانية مدنيين في أيار/مايو ٢٠١١ في مخيم بلان لتعدين الذهب الواقع وراء الحدود في كوت ديفوار. ووفقا لأحد المشتبه فيهم، عبر ١٤ ليبريا الحدود في ١١ أيار/مايو ٢٠١١ متجهين إلى كوت ديفوار حاملين سبعة أسلحة من طراز AK-47 وثلاث بنادق صيد من عيار ١٢، بغرض نهب الممتلكات في منجم الذهب الإيفواري. وعقب الهجوم، عادوا إلى غراند غيديه، ليبريا، واختبأوا في مخيمات تعدين الذهب، الشرق الأوسط، وغزولو، وولولو، حيث عثرت الشرطة الوطنية الليبرية على المشتبه فيهم. وأكد باركلي للفريق أنه تم تخنيده النزاع الإيفواري من مخيم الشرق الأوسط للتنقيب عن الذهب، وأنه قد تم تخنيده ١١ ليبريا آخر معه، خدموا في وقت لاحق تحت قيادته في كوت ديفوار. وقد أبلغ الفريق في مناسبات عديدة أن قطاع

تعدّين الذهب، الحربي غير المنظم في غراند غيده يوفر فرص عمل لعدد كبير من المقاتلين الليريين السابقين، وحاليا للمرتزقة الليريين العائدين من كوت ديفوار ومن يرتبط بهم من الميليشيات الإيفوارية، الذين قاتلوا مع المرتزقة أو بالقرب منهم. ويرى الفريق أن قطاع التعدين الحربي ما زال أرضا خصبة لتجنيد المرتزقة المحتملين.

٣٣ - وكما ورد في تقرير الفريق لمتنصف المدة (S/2011/367، الفقرة ٢١)، تلقى الفريق معلومات تفيد أن اسحاق شيجبو ضالع في جرائم ضد الإنسانية في غرب كوت ديفوار. وأشار تقرير لمنظمة رصد حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) نشر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ أن شيجبو كان حاضرا في مجزرتين قتل فيهما ما يربو على ١٢٠ من الرجال والنساء والأطفال داخل بلوليكيين، كوت ديفوار، وحواليها في ٢٢ و ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، وساعد على تنسيقهما<sup>(٤)</sup>. وخلال هذا الحادث، ووفقا لهذا التقرير، قتل المرتزقة والميليشيات في محافظة بلوليكيين في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١ مهاجرين وإيفواريين شماليين لا يتحدثون لغة غويري، بسبب انتمائهم العرقي. وتفيد التقارير أن مجزرة مماثلة ذهب ضحيتها مهاجرون من غرب أفريقيا قد وقعت في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١ في قرية بيدي - غوازون، القرية من بلوليكيين، كوت ديفوار.

٣٤ - وتمكن الفريق من الوصول إلى موقع المجزرة في محافظة بلوليكيين في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حيث أبلغ مسؤول في حكومة كوت ديفوار الفريق أن شيجبو أصدر توجيهاته بقتل ٥٥ شخصا في ذلك الموقع. وأبلغ الفريق أن أولاي تاكو، المعروف تحت الاسم المستعار "طرزان دو غراند وست" والذي شغل منصب قائد لجهة تحرير الغرب الكبير، كان حاضرا أيضا في المجزرة. ويشير تقرير صادر عن قسم حقوق الإنسان ببعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار مؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠١١ إلى أن أولاي تاكو كان حاضرا أيضا في بلوليكيين في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، عندما تولى قيادة مجموعة من الميليشيات الذين هاجموا مجموعة من السكان الأجانب في بلوليكيين، وقتلوا اثنين من بوركينا فاسو وأحرقوا المكان<sup>(٥)</sup>.

(٤) Human Rights Watch, "They killed them like it was nothing: the need for justice for Côte d'Ivoire's post-election crimes", October 2011. متاح على الموقع: [www.hrw.org](http://www.hrw.org).

(٥) انظر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، "Rapport sur les violations des droits de l'homme et du droit international humanitaire commises à l'ouest de la Côte d'Ivoire" (UNOCI/HRD/2011/02).

## جيم - مشاركة المرتزقة الليبريين المؤيدين لغباغبو في النزاع في كوت ديفوار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وتراجعهم دون عوائق إلى ليبيريا

٣٥ - كشفت التحقيقات التي أجراها الفريق في حالتي المرتزقين فلايبي وشيغبو أن مجموعة من المرتزقة أكبر من ذلك بكثير دخلت إلى ليبيريا في أوائل عام ٢٠١١ عبر النقاط الحدودية غير الخاضعة للرقابة، وهي تقع أساسا في مقاطعة غراند غيديه. وعبر قادة المرتزقة إلى ليبيريا مع فرق من الجنود ذات أحجام مختلفة، وبينهم نسبة كبيرة من الميليشيات الإيفواريون الذين قاتلوا تحت قيادتهم في توليلو وغيلغو وبلوليكن، كوت ديفوار. وحقق الفريق مع الأفراد بمزيد من التفصيل ليفهم تماما تأثيرهم على حظر توريد الأسلحة في ليبيريا، لا سيما وأن السلطات الليبرية قد اعتقلت عددا قليلا جدا من قادة المرتزقة. ومن شأن الفهم المتعمق لهيكل وتمويل وتسليح المرتزقة الليبريين العاملين في موين - كافالي، كوت ديفوار في أواخر عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١، أن يساعد على تحديد أكثر دقة لنوايا وقدرات هؤلاء المقاتلين في المستقبل. ويدل افتقارهم لقيادة فعالة وآليات للمراقبة، والتداخل بين الهياكل العسكرية وهياكل تمويل المرتزقة الليبريين والميليشيات الإيفوارية في موين - كافالي، على أنه يمكن ربط تصرف قادة المرتزقة في المستقبل بالميليشيات الإيفوارية السابقة الذين فروا أيضا إلى ليبيريا في أواخر آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل ٢٠١١. وسوف يناقش وجود قادة الميليشيات الإيفوارية في ليبيريا بمزيد من التفصيل في الفرع ثالثا أدناه من التقرير.

### ”لواء“ غيلغو بلوليكن

٣٦ - قدم جنرالات وعقدهاء المرتزقة الليبريين/ونوايهم الذين قابلهم الفريق معلومات موضوعية بشأن أنشطتهم في كوت ديفوار خلال النزاع في أوائل عام ٢٠١١، وقدموا تفاصيل عن هيكليهم التنظيمي، بما في ذلك المخططات الإدارية (ويوجد مثالان على هذه الوثائق مستنسخان في المرفق ٤). وكان مركز عملياتهم هو غيلغو، في موين - كافالي، كوت ديفوار، التي كانت موقعا لمجموعة كبيرة من اللاجئين الليبريين، وكانت المركز العصبي لتجنيد المرتزقة لمجموعة ليما من قبل نظام غباغبو السابق خلال النزاع الإيفواري في عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وأشار قادة المرتزقة إلى أن قيادة غيلغو أشرفت أيضا على قوات المرتزقة المتمركزة في بلوليكن، والتي كانت منظمة في لواء واحد. ونجح الفريق في جمع المعلومات التالية عن تنظيم لواء غيلغو - بلوليكن للمرتزقة:

- الرئيس: الجنرال سولومون سيكور (“سولوي”)، ومقره في غيلغو
- رئيس الأركان: الجنرال بولسون غرته، ومقره في غيلغو

- نائب رئيس الأركان: الجنرال اسحاق شينغو ("بوب مارلي")، ومقره في بلوليكين
- قائد لواء: الجنرال جيفرسون غبارجولو ("أيرون جاك")، ومقره في بلوليكين
- نائب قائد لواء: الجنرال غارلو باين، ومقره في غيغلو
- قائد ميداني: الجنرال أوغسطين فلاي ("بوش دوغ")، ومقره في بلوليكين
- المستشار الخاص: الجنرال بوبي ساري، ولم يتم التحقق من مقره.

٣٧ - وكان لواء غيغلو - بلوليكين للمرتزقة مقسماً إلى أربع كتائب. وكان مقر الكتيبتين الأولى والثانية في غيغلو ويقودهما العقيدان كايه ميليو وباور سولوي، على التوالي. وكان مقر الكتيبتين الثالثة والرابعة في بلوليكين ويقودهما العقيدان ماركوس ويليامز وباي، على التوالي. وأبلغ ثلاثة من قادة المرتزقة الفريق أن اللواء يضم حوالي ٦٠٠ ليري و ١٠٠ ٢ إيفواري. ويعتقد الفريق أن هذا عدد معقول نسبياً، على الرغم من أن بعض الإيفواريون الـ ١٠٠ ٢ يمكن أن يكونوا مقاتلين من جماعات الميليشيات الأخرى. ويلاحظ الفريق أن معظم الشهادات التي أدلى بها الجنرالات المرتزقة تشير إلى عدد أكبر كثيراً من أفراد الميليشيات الإيفوارية الذين قاتلوا تحت قيادتهم.

٣٨ - وليس هيكل القيادة الذي وصفه قادة المرتزقة ترتيباً وظيفياً في الواقع، ويبدو أنه يمثل بناء هرمياً بسيطاً وضع لنقل الأموال والأسلحة من حكومة كوت ديفوار السابقة إلى المرتزقة الليبريين. وكانت هياكل القيادة في كثير من الأحيان أكثر غموضاً. ويدرك الفريق أن "اللواء" في مفهوم المرتزقة في موين - كافالي، يمكن في الواقع اعتباره نظاماً غير مُحكم للقيادة يغطي منطقة جغرافية، مثل غيغلو وبلوليكين. وبالمثل، تشير "الكتائب" إلى مجموعة من المقاتلين ذات حجم غير موحد، مجمعة بصورة غير مُحكمة تحت قيادة قائد محلي كان يسمى "العقيد" أو "الجنرال"، وكانت محدودة في حجمها بعدد المركبات والأسلحة التي يمكنها الحصول عليها. ويلاحظ الفريق أن هؤلاء الأفراد لم يكونوا جنرالات أو عقداً لهم خطوط واضحة للقيادة والسيطرة في تسلسل هرمي عسكري معتاد. ولكنهم عملوا غالباً في تنظيم من العصابات المتحالفة، يستمد زعيم العصابة فيها قوته من وحشيته المتصورة، وكذلك من فرص النهب المتاحة له. وبهذا المعنى، كان لقادة المرتزقة نظرة إقليمية محدودة لوحدات المرتزقة الأخرى التي تقاتل في الظاهر داخل مؤسستها الخاصة، وركزوا بدلاً من ذلك على مسائل تكتيكية محلية واستغلال فرص للإثراء الشخصي.

## نظام المعركة المتغير

٣٩ - سقطت بلوليكن فعليا تحت السيطرة الإدارية لغيغلو، ولكن الجنرالات المرتزقة في بلوليكن لم يظهروا سوى القليل من الاحترام للتسلسل القيادي. ففي بعض الأحيان يعمل القادة المحليون بتوجيهات رئيسهم الاسمي الذي يقيم صلات وثيقة مع الرئاسة الإيفوارية السابقة، وفي أحيان أخرى يتنافس القادة ليحصلوا على الدعم المباشر من أبيدجان أو من القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار المتمركزة في مناطقهم. والحالة العسكرية المتغيرة بسرعة في غرب كوت ديفوار خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١١ عنت أيضا أن هيكل القيادة والسيطرة للمرتزقة الليبريين، حيثما وجد، قد رحل أو أوقف عن العمل. وكان هذا الأمر صحيحا على وجه الخصوص عندما توقف تدفق الأموال والأسلحة عن طريق قيادة غيغلو. وقد تسببت المعارك المتتالية في توليلو وتسليح الليبريين في بلوليكن لشن هجوم مضاد على القوات الجمهورية لكوت ديفوار في تلك المدينة في أوائل آذار/مارس ٢٠١١، في رفع مكانة الجنرالات المرتزقة الذين شاركوا في العمليات، باعتبار أن سلطتهم وأهميتهم تحددان بعدد ما يسيطرون عليه من مركبات وأسلحة وجنود. فعلى سبيل المثال، قامت القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار بتزويد إسحاق شيجبو ("بوب مارلي") وأوغسطين فلييه ("بوش دوغ") بالأسلحة والمركبات للقيام بهذه العمليات. وتولى أوغسطين فلييه قيادة الكتيبة الثالثة وزودها بكميات كبيرة من الأسلحة. وتولى أيضا إسحاق شيجبو قيادة الكتيبة الرابعة، مما تسبب في فرار العقيد بلايه من بلوليكن والانضمام إلى كتيبة أخرى. وفي الواقع، هدد شيجبو بقتل بولسون غارتيه بهدف تسمية نفسه رئيسا لأركان قوات المرتزقة، وعين الجنرال بوبي ساربي نائبا له في رئاسة الأركان.

٤٠ - وعلى غرار فلييه قام إسحاق شيجبو، بقيادة المرتزقة الليبريين في موين - كافالي، كوت ديفوار خلال حرب الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وكانت قواته تعترف به كجزء من هيكل القيادة السابق لجماعة ليما، وهو الأمر الذي ميزه عن سولوي وغارتيه. لذلك انضمت له مجموعة أكبر من المجندين زادت من تعزيز مكانته. واحتفظ شيجبو أيضا بقوة قوامها عدة مئات من الليبريين والإيفواريين الذين لم يكونوا يخضعون لسلطة قيادة غيغلو، وفقا لجنرالين مرتزقين. وحصل الفريق على أسماء ست كتائب في بلوليكن، ولكن من غير الواضح ما إذا كانت هذه الكتائب تخضع لقيادة شيجبو أم أنها أدمجت في ميليشيا إيفوارية. وأفيد أن أولاي تاكو ("طرزان الغرب الكبير")، المشار إليه في الفقرة ٢٦ بوصفه زعيم جبهة تحرير الغرب الكبير، قاد لواء إيفواري في بلوليكن قام بعمليات عسكرية جنباً إلى جنب مع المرتزقة.

٤١ - ويرى قادة المرتزقة المتمركزين في غيغلو قوات تاكو قواتا غربية عن نسيجهم. إلا أن نائب شينغو أبلغ الفريق أن تاكو جنرال بنجمة واحدة يعمل قائد قاعدة ضمن هيكل المرتزقة تحت قيادة شينغو. ويتجلى تقلب القيادة بين المقاتلين الإيفواريين والليبريين في الجنرال الليبري المرتزق ماثيو نيسوسيا (لاين أوف فاير "Lion of Fire")، الذي أبلغ الفريق في آب/أغسطس ٢٠١١ أنه عمل تحت قيادة إسحاق شينغو ("بوب مارلي") في بلوليكن في بداية عام ٢٠١١، في حين أن جنرالات غيغلو يعتبرون أنه يعمل تحت قيادة تاكو. ولذلك فإن قوات المرتزقة الليبريين لا تستخدم نسبة مرتفعة من المقاتلين الإيفواريين ملء صفوفها فحسب، بل أن فرادى الجنرالات، الذين ينتمون فعليا إلى هيكل قيادة غيغلو، يدمجون قواتهم أيضا مع جماعات الميليشيات الإيفوارية الحليفة، مثل جبهة تحرير الغرب الكبير. ويذكر الفريق كذلك بالشهادة المشار إليها في الفقرة ٣٤، بأن تاكو وشينغو كانا حاضرين كليهما في مجزرة محافظة بلوليكن.

### هيكل القيادة في توليلو

٤٢ - أبلغ سكان توليلو، كوت ديفوار، الفريق بأن المرتزقة الليبريين بدؤوا بتدريب ١٠٠٠ شاب إيفواري تدريباً شبه عسكري حوالي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في ضواحي توليلو. ووفقاً لهذه المصادر، قام بتوفير التدريب ما يقرب من ١٠ ليبريين بقيادة موزس جرو (المعروف سماعياً باسم "جولو")، وهو ليبري من مقاطعة غراند غيديه. وأشارت المصادر أيضاً إلى مدرب ليبري آخر، هو بول وياه، كان يقاتل سابقاً في سيراليون وغينيا. وأفيد أن المدربين الليبريين احتلوا ثكنة الدرك السابقة في حي ماجون في توليلو، التي كان يحتلها أيضاً المرتزقة الليبريون في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وتقدر مصادر الفريق أن مجموع قوة المرتزقة الليبريين في هذه الثكنة بلغ في آذار/مارس ٢٠١١ نحو ١٠٠ فرد. وأبلغ الفريق بأن فوهو ساهي، وهو مستشار خاص للرئيس السابق غباغبو ووزير في إدارته، وفر الهياكل الأساسية والدعم اللوجستي والأسلحة لهذا التدريب، وأن الأسلحة الخاصة بالتدريب نقلت في حاوية من أبيدجان في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وفي وقت لاحق، عثرت القوات الجمهورية لكوت ديفوار على موقع مخبأ للأسلحة قريباً من مرفق التدريب في آب/أغسطس ٢٠١١.

٤٣ - وتلقى الفريق شهادات متضاربة بشأن هيكل قيادة المرتزقة الليبريين المتمركزين في توليلو. وأبلغ بعض القادة الفريق أن الليبريين في توليلو يخضعون لسيطرة غيغلو، في حين أن آخرين كانوا على يقين من أن قوات المرتزقة في توليلو تشكل كيانا خاصاً بها تماماً. وتلقى الفريق معلومات عن ثلاثة جنرالات مرتزقة في توليلو: موزس جرو (المذكور أعلاه)؛ وقائد

آخر ملقب بـ "بوش دوغ" (وهو اسم يشاطره فيه أوغسطين فلييه)؛ وجنرال ملقب بـ "جونيور" (Janior). ويبدو أن الارتباك المتعلق بالقيادة الاسمية للمرتزقة في توليلو ناجم عن أن المرتزقة من غيغلو وبلوليكيين قد جُرّوا إلى القتال ضد القوات الجمهورية لكوت ديفوار من أجل السيطرة على توليلو، وقاموا أثناء العملية بتحرير الليبريين الذين كانوا يتركزون في توليلو سابقا واتحدوا معهم. وعلى سبيل المثال، هرب قائد المرتزقة "جونيور" إلى غيغلو وانضم إلى الليبريين المتمركزين في هذه المدينة عندما سقطت توليلو بيد القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وتلقى الفريق العديد من التقارير المتعلقة بالمرتزقة الليبريين العاملين تحت قيادة القوة الخاصة ليما في توليلو، ويعتقد أنه بالرغم من أن هذه البنية لم تعد موجودة رسميا بعد عام ٢٠٠٤، فقد ظلت نقطة مرجعية مشتركة للمرتزقة الذين شاركوا فيها (انظر المرفق ٥ المتضمن بطاقة هوية لليما لعام ٢٠٠٤ قدمتها القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار).

#### التمويل والإمداد بالأسلحة

٤٤ - قام وسطاء يعملون من خلال الرئاسة الإيفوارية السابقة بتجنيد أبرز المرتزقة في منطقة غيغلو - بلوليكيين وتمويلهم وإمدادهم بالسلاح. وذكر قادة المرتزقة الليبريين شخصية رئيسية في هذا السياق هي نائب الحاكم العسكري السابق لتوليلو، الملازم جان أولاي ديلافوس. فقد ساعد في تأسيس جماعة ليما في توليلو في عام ٢٠٠٢، وقام بدور الميسر الرئيسي للمرتزقة الليبريين في موين - كافالي، في أواخر عام ٢٠١٠ و في عام ٢٠١١، وفقا لمصادر الفريق. وثمة ميسر آخر هو الجنرال دينيس ماهو غلوفيه، زعيم جماعة ميليشيا جبهة تحرير الغرب الكبير التي تعمل على طول محور غيغلو - بلوليكيين - توليلو مثلها مثل المرتزقة الليبريين. وإذ يبدو أن التمويل الأولي لتأسيس عمليات المرتزقة قد جاء مباشرة من الرئاسة الإيفوارية السابقة، فقد واصل الوسطاء من قبيل ديلافوس وغلوفيه عمليات المرتزقة، وخاصة فيما يتعلق بتوفير الأسلحة والذخيرة والأغذية والتمويل الإضافي.

٤٥ - وأبلغ قائدان مرتزقان الفريق أن الرئاسة الإيفوارية قد قامت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بتزويد فيليب بارديا، وهو زعيم سابق لمجلس السلام الليبري كان قد غادر ليبيريا إلى كوت ديفوار في عام ٢٠٠٢ وقاتل في وقت لاحق مع الجماعة المسلحة ليما، بمبلغ ٢٥ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أي ما يقرب من ٥٢ ٠٠٠ دولار من أجل إنشاء جماعة من المرتزقة الليبريين في موين - كافالي. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، اجتمع بولسون غارتيه بوزير الدفاع الإيفواري. وأبلغ غارتيه بوجود شواغل في أبيدجان مفادها أن المرتزقة الليبريين يحشدون لدعم وتارا، وأن نظام غباغو

يسعى إلى تشكيل قوة من المرتزقة الليبريين خاصة به كتدبير مضاد. غير أن حكومة كوت ديفوار السابقة لم تقدم تمويلا لغاراته في البداية. وقد اختير الجنرال سولوي، وهو من قبيلة كراهن من مقاطعة ماريلاند، لرئاسة قيادة المرتزقة في غيغلو، ولكن في بداية عام ٢٠١١ فقط. وأبلغ قادة مرتزقة الفريق أن سولوي كان يقيم مع أحد أعضاء أسرة الرئيس غباغبو في أبيدجان في عام ٢٠١٠.

٤٦ - وقامت حكومة كوت ديفوار السابقة كذلك بتزويد سولوي بـ ٤٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أي ما يقرب من ٨٣ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، كدفعة أولية للمرتزقة، وكان من المقرر أن يدفع لهم أيضا مبلغا مقابل كل عملية عسكرية يقومون بها. ولا تزال الظروف الدقيقة التي قام سولو فيها بتجنيد القادة العاملين لديه بعد ذلك غير واضحة، على الرغم من أنه يبدو أن العامل الحاسم هو التمويل الذي قدمته أبيدجان لسولوي، والوعد بإتاحة الفرص للقيام بعمليات النهب. وكان عدد من الجنرالات الذين حاربوا سابقا في النزاع الإيفواري في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ قد بقي في موين - كافالي، مختلطا بلاتنيين ليبريين آخرين، ولا سيما في مخيم اللاجئين نيكلا في غيغلو. ونظرا لانسداد آفاق الحصول على عمل، سعى بعض هؤلاء اللاجئين والمقاتلين السابقين إلى الحصول على عمل مؤقت في مناجم الذهب، وكذلك في القطاع الزراعي، بما في ذلك مزارع الكاكاو، وبدرجة أقل، مزارع المطاط. وأنشأ أيضا مقاتلون ليبريون سابقون شبكات لابتزاز المال بالتهديد والعنف لاستغلال حالة عدم الاستقرار في مزارع المنطقة من أجل الربح. وهكذا، تمكن سولوي من الاتصال المباشر بعدد من قادة المقاتلين السابقين الليبريين في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وعرض عليهم فرصا مالية أفضل للعودة إلى العمل العسكري. ووفقا لشهادة قدمها إسحاق شينغو ("بوب مارلي") إلى الشرطة الوطنية الليبرية، قام وفد من خمسة أشخاص من الجنرالات المرتزقة الليبريين القادة بزيارة أبيدجان في شباط/فبراير ٢٠١١، حيث اجتمعوا بديلافوس، الذي أكد لهم لاحقا أن المرتزقة يستطيعون الاحتفاظ بجميع البضائع المنهوبة.

٤٧ - وحالما دفعت الأموال للجنرالات، قاموا بتعبئة الجماعات القائمة من الرؤوسين والمجندين الجدد. وعادة ما يستمد الجنرالات أهميتهم جزئيا على أساس عدد المقاتلين الذين يتمكنون من جلبهم إلى لواء المرتزقة. ويبدو أن أكثر عمليات التجنيد وقعت بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١١، واعتمدت أيضا على الشبكات الشخصية في ليبريا. وساعد المجندون في ليبريا، مثل تيدي غلاديون، في تمويل وتنظيم سفر المقاتلين السابقين إلى كوت ديفوار، بمن فيهم أولئك الذين يعملون في التعدين الحربي في مناجم الذهب في مقاطعة غراند غيديه. وفي حالات أخرى، أغري مقاتلون سابقون وشباب عاطلون عن العمل

بإمكانيات توفر فرص النهب، واجتازوا الحدود من تلقاء أنفسهم للوصول إلى مدن مثل غيغلو وبلوليكن وتوليلو من أجل الانضمام إلى الجنرالات المرتزقة.

٤٨ - وأحيانا لم يكن التمويل من خلال هيئة مركزية يضمن نجاح التسلسل القيادي. وفي حالة توليلو، ووفقا للجنرالات المرتزقة الذين قابلهم الفريق، أطاح مرؤوسو القائد العام به بعد نشوب نزاع على أموال قدرها ٢٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أي ما يقرب من ٤١ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة كان قد تلقاها من أييدجان. وربما كان هذا هو السبب في أن تمويل المرتزقة في توليلو كان يوجه أيضا من خلال هياكل التمويل القائمة للميليشيا الإيفوارية في موين - كافالي. وحصل الفريق على عدد من الوثائق المكتوبة بخط اليد، التي أشار إليها أيضا تقرير عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عن حقوق الإنسان، والتي تبين أن الجنرال مارسيل غوبيهي، رئيس هيئة أركان التحالف من أجل تحرير الغرب الكبير - قسم توليلو، حصل على تمويل من المقرر توزيعه على ١٥٥ فردا في "القوات الخاصة ليما" في توليلو. ويشير تقرير عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عن حقوق الإنسان إلى أن حكومة الرئيس الإيفواري السابق غباغبو قدمت هذه الأموال<sup>(٥)</sup>.

٤٩ - ويبدو أن غلوفيه وديلافوس لم يدفعوا للمرتزقة، خلال المراحل الأخيرة من الأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار في عام ٢٠١١، وخصوصا في آذار/مارس ٢٠١١، المبالغ المالية التي وعداهم بها لقاء العمليات. وبالمثل، كان توفير الأسلحة يجري على نحو متقطع وغير منتظم. وتلقى الفريق معلومات تفيد أن ديلافوس قدم ما يقرب من ١٠٠ بندقية من طراز AK-47 إلى المرتزقة في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١١، على الرغم من أن الفريق تلقى شهادات بشأن عمليات تسليم أخرى لم يتسنّ التثبت منها. فعلى سبيل المثال، قام جنرال مرتزق يتمركز في بلوليكن بإبلاغ الفريق أنه سيتصل بديلافوس للحصول على أسلحة وذخيرة وأرز.

٥٠ - وإلى جانب العمليات المباشرة لإمداد قادة المرتزقة بالأسلحة من أييدجان، كان الليبريون يزودون أيضا بالأسلحة والذخائر مباشرة من مخزونات القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار في غيغلو وبلوليكن في مطلع عام ٢٠١١، وخصوصا في الأسابيع الأخيرة من النزاع، حتى يتمكن المرتزقة من القتال بالنيابة عن القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار فيما يبدو. وأبلغ إسحاق شينغو ("بوب مارلي") الفريق أن ديلافوس أعطى أوامر إلى ضباط القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار في غيغلو بتوفير الأسلحة لجنود شينغو مباشرة من الثكنات العسكرية. وقد حدث هذا النقل تحت إشراف النقيب سيلستين كوفي، قائد

”التجمع التبعوي الغربي“ في القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، وفقا لمصادر الفريق؛ وكوفي هو نفس القائد في القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار الوارد ذكره في الفقرة ٢٦ أعلاه، الذي أمر الجنرالين سولوي وفلييه بالانسحاب من غيغلو إلى تابو في آذار/مارس ٢٠١١. وأشار الفريق سابقا إلى أن القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار في بلوليكن كانت تزود كل من شيجبو وفلييه بالأسلحة قبل وقوع الهجمات المضادة على القوات الجمهورية لكوت ديفوار، مما رفع مكانتهم في لواء المرتزقة. غير أن المشاكل المتعلقة بالإمداد بالأسلحة والذخيرة تسببت أيضا في تمرد المرتزقة في أواخر شباط/فبراير ٢٠١١، كما في حالة توليلو. وفي أعقاب هجوم فاشل على القوات الجمهورية لكوت ديفوار، قام عناصر الميليشيا الإيفوارية والمرتزقة الليبريون بقتل قائد القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار في ثكنة توليلو للدرك، وأغاروا على مخبأ الأسلحة في ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١.

٥١ - وكانت نتيجة ذلك حدوث تسليح غير متناظر لوحداث المرتزقة الليبريين التي تقاثل في موين - كافالي. فعلى سبيل المثال، كانت الكتيبة الثالثة، بقيادة أوغسطين فلييه (”بوش دوغ“)، مزودة بشكل جيد ببندق من طراز AK-47 ورشاشات من طراز PKM ومدافع هاون من عيار ٨٢ ملم. وأبلغ إسحاق شيجبو (”بوب مارلي“) الفريق أن جميع رجاله مسلحون، وتلقى الفريق معلومات تفيد أن جنوده زودوا أيضا بأسلحة أثقل من ثكنات غيغلو، كما ورد أعلاه، بما في ذلك ثلاث قاذفات قنابل يدوية آلية (AGS-17) ومدفعا هاون من عيار ٨٢ ملم. غير أن جنرالات مرتزقة آخرون أبلغوا الفريق أنهم تلقوا كميات غير كافية من الأسلحة - أحيانا ببندقية واحدة من طراز AK-47 لكل أربعة مرتزقة - أو أنهم تلقوا بندق صيد من عيار ١٢ ملم. وعلاوة على ذلك، يبدو أن مدى توافر الذخيرة كان عاملا مقيدا في كثير من الحالات.

### عودة مرتزقة موين - كافالي إلى ليبيريا دون عوائق

٥٢ - تراجع المرتزقة الليبريون في موين - كافالي في مواجهة التقدم السريع للقوات الجمهورية لكوت ديفوار في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١١، وعبروا الحدود عائدين إلى ليبيريا خاصة عبر النقاط الحدودية غير الرسمية. وتلقى الفريق شهادات من قادة مرتزقة بأنهم تجنبوا بسهولة موظفي الحكومة الليبرية عند نقاط العبور الحدودية، وبخاصة في مقاطعة غراند غيديه، ومروا بالقرب من بلدات مثل تمبو وفلييه. ويقدر الفريق أن عدة مئات من المرتزقة الليبريين الذين قاتلوا في موين - كافالي، بمن فيهم معظم قادتهم، عادوا إلى ليبيريا دون عوائق، وأنهم يقيمون حاليا في غراند غيديه، وريفري جي، وبدرجة أقل، في مقاطعة ماريلاند. وكثيرا ما كان هؤلاء المرتزقة يدخلون إلى ليبيريا مع مقاتلين إيفواريين كانوا يحاربون في صفوف لواء

المرتزقة ويشكلون نسبة كبيرة من ملاك اللواء. ونظرا لعدم التمكن من الوصول، إلى هؤلاء المقاتلين الإيفواريين الذين دخلوا إلى ليبيريا لم يتمكن الفريق من تقدير عددهم.

٥٣ - وكان أوغسطين فلييه ("بوش دوغ") قائد المرتزقة الوحيد من موين - كافالي الذي اعتقلته السلطات الليبرية لعبوره الحدود مع العتاد العسكري، وقد اعتقل عندما حاول الادعاء بملكية المركبات التي احتجزتها حكومة ليبيريا، وليس عندما دخل إلى ليبيريا فعلا. وعاد إسحاق شينغو ("بوب مارلي")، الذي واصل القتال في كوت ديفوار إلى أن قبض على الرئيس غباغبو، إلى غراند غيديه، ولكن لم يقبض عليه إلا في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١ خلال عملية تفتيش عشوائية في عمق ليبيريا عُثر خلالها على مسدسه الذي هو من طراز بيريتا. وأبلغ شينغو الفريق أن حوالي ٥٠ من رجاله عبروا الحدود من كوت ديفوار إلى ليبيريا في وقت سابق. واحتجز نائب شينغو وشركاؤه بعد أن قرروا العودة إلى كوت ديفوار لنهب مخيم لتعدين الذهب، وقد قتلوا سكان المخيم في هذه العملية. ولم يُعثر إطلاقا على مكان الأسلحة الـ ١٠ التي استخدمت في هذا الهجوم.

٥٤ - ويعتمد تقدير أنواع وحجم الأسلحة والذخائر التي جلبها مرتزقة موين - كافالي إلى ليبيريا على التكهنات والمعلومات التي تتناقلها الألسن. ولم ير الفريق دليلا على أن المرتزقة عادوا إلى ليبيريا ومعهم كميات كبيرة من الأسلحة أو الذخيرة. بيد أن الفريق يلاحظ أنه ليس لدى سلطات الحكومة الليبرية سوى قدرة محدودة جدا على رصد حركة الأفراد في جميع نقاط العبور الحدودية غير الرسمية، أو في البلدات الواقعة بالقرب من الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار، بما في ذلك مواقع تعدين الذهب. ولذلك فإن خطر تعرضهم للاعتقال على أيدي عناصر مكتب الهجرة والتجنيس أو الشرطة الوطنية الليبرية لا يكاد يذكر نسبيا، وربما يكون منعما في كثير من الحالات. ويمكن أن يفهم من القضية المتعلقة بأوغسطين فلييه ("بوش دوغ")، التي عُثر فيها على كميات ضئيلة من الذخيرة بحوزة المشتبه فيهم، أن الجنرال المرتزق تخلص من أسلحته في كوت ديفوار. بيد أن مواصلة تقدم الجنرال سولوي نحو الشمال على طول الحدود ليدخل ليبيريا من خلال نقطة عبور غير خاضعة للرقابة تشير إلى أن الأسلحة يمكن أيضا أن تكون هربت إلى ليبيريا في موقع آخر. وعلى سبيل المثال، حصل الفريق على معلومات من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والسكان المحليين القاطنين بالقرب من موقع العبور الحدودي في بلدة داكاي في مقاطعة ماريلاند في مطلع نيسان/أبريل ٢٠١١، تفيد أن شاحنتين صغيرتين تقلان مقاتلين مسلحين بـ ١٦ بندقية من طراز AK-47 و ٣ قاذفات قنابل صاروخية تحركتا شمالا على الجانب الإيفواري من الحدود بين ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١. وأكد أحد الليبريين الذين أجرى معهم الفريق مقابلات في بلدة داكاي، والذي كان تحدث مع ركاب السيارتين، أن الأفراد كانوا ليبيريين، ووصفهم

بأنهم جماعة ليما. وأشارت كذلك بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى أن أسلحة أخرى كانت مخفية جزئيا في صندوق الشاحنتين.

٥٥ - وبالإضافة إلى ذلك، يظل المرتزقة الليبريون الذين عادوا من موين - كافالي عرضة للتجنيد للقيام بعمليات عسكرية وذلك نظرا لاحتمال إمكانية وصولهم إلى مخابئ الأسلحة. وكان الجنرالات المرتزقة الذين قابلهم الفريق عاطلين عن العمل، ومن يعمل منهم في التجارة الصغيرة، لا يجد فرصا كافية في الأعمال التجارية الصغيرة. ويقوم قائدان بإنتاج وبيع الفحم في زويدرو؛ ويعمل جنرال بارز في الزراعة على نطاق صغير ويعيش مع زوجته الإيفوارية بشكل متقطع في مخيم اللاجئين المقام على أراضي شركة إنتاج الخشب الممتاز السابقة (PTP) خارج زويدرو؛ ويعمل جنرال آخر مترجما غير رسمي في نفس المخيم؛ ويقوم الجنرال سولوي بتأجير شاحنته الصغيرة كسيارة أجرة لنقل الركاب بين زويدرو وبلدة توي. وأبلغ جنرالات مرتزقة آخرون الفريق أنهم استأنفوا التعدين الحرفي للذهب على نطاق صغير، وذلك بالتعاون، في كثير من الأحيان، مع المقاتلين الإيفواريين الذين حاربوا تحت قيادتهم في كوت ديفوار. وذكر الجنرالات المرتزقة الذين قابلهم الفريق أن انعدام فرص كسب الرزق هو السبب الرئيسي لتفضيلهم العمل في صفوف المرتزقة في المستقبل.

#### دال - الميليشيات الإيفوارية في ليبيريا

٥٦ - أبلغ الجنرالات الليبريون المرتزقة الفريق أن الإيفواريين الذين كانوا يقاتلون تحت قيادتهم عبروا أيضا إلى داخل ليبيريا في أوائل عام ٢٠١١. وقدم المرتزقة أسماء مخيمات اللاجئين في مقاطعة غراند غيديه حيث يقيم حاليا بعض عناصر هذه الميليشيات. وأشاروا كذلك إلى أن الإيفواريين حصلوا أيضا على أعمال مؤقتة في التعدين الحرفي في مناجم الذهب من قبيل بارتيل جام، والمشاريع الكندية الدولية، وغولو، وولو، بالتعاون مع المرتزقة الليبريين. ويبدو أن حرية التنقل متاحة للأفراد بين هذه المواقع ومخيمات اللاجئين، مما يمكن هؤلاء اللاجئين من القيام بأعمال التعدين الحرفية، ولكنهم يعتمدون أيضا في بعض الأحيان على الخدمات التي تقدمها وكالات اللاجئين.

٥٧ - وعلاوة على ذلك، يقدر الفريق أن عدة آلاف من المقاتلين الإيفواريين السابقين الذين قاتلوا مع جماعات ميليشيا موين - كافالي دخلوا ليبيريا ضمن اللاجئين المدنيين في أوائل عام ٢٠١١. وعلى سبيل المثال، قام مسؤول سابق في الإدارة المدنية في توليلو، يقيم حاليا في مخيم للاجئين في مقاطعة غراند غيديه في أعقاب النزاع الإيفواري، وكان على علاقة عمل وثيقة مع الميليشيات في موين - كافالي، بإبلاغ الفريق أن عددا كبيرا من عناصر ميليشيا جبهة تحرير الغرب الكبير عبروا الحدود إلى ليبيريا في آذار/مارس ٢٠١١. وأشار إلى

أن ٤٠٠ من عناصر ميليشيا جبهة تحرير الغرب الكبير الـ ٥٠٠ الذين كانوا يتمركزون في توليلو قبل اندلاع النزاع، بمن فيهم قادتهم السياسيون والعسكريون، يقيمون حالياً في مخيمات اللاجئين في مقاطعة غراند غيديه أو حولها، وخاصة في المنطقة الواقعة بين زويدرو وبلدة توي. والتقى الفريق بالعديد من عناصر الميليشيا، وهو ينقل هذه المعلومات إلى فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار. وكانت جبهة تحرير الغرب الكبير، التي أنشئت في عام ٢٠٠٣ بقيادة الجنرال دينيس ماهو غلوفيه، هي أكبر جماعة ميليشيا في موين - كافالي، إذ يقدر مجموع قوامها بـ ٢٤٠٠ من عناصر الميليشيا. وحصل الفريق على معلومات أخرى من المسؤولين الإيفواريين خلال زيارة ميدانية إلى موين - كافالي في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ تفيد أن أولاي ديلافوس كان يعمل في هيكل القيادة والسيطرة لعناصر جبهة تحرير الغرب الكبير المتمركزين في منطقته، وكذلك مع المرتزقة الليبريين على النحو المذكور في الفرع ثالثاً أعلاه من التقرير.

٥٨ - وأبلغ مصدران في كوت ديفوار الفريق أن مارسيل غبوبيهي، الذي سبق ذكره في الفقرة ٤٨ أعلاه، هرب إلى ليبريا. وأشار أحد المصادر إلى أنه فر بمرافقة ٤٠ من عناصر الميليشيا، وأبلغ المصدر الثاني الفريق أن ما يقرب من ١٠٠ من عناصر الميليشيا قد انضموا إلى غبوبيهي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وأشار المصدران إلى أن غبوبيهي يقيم حالياً في ضواحي بيهوالاي، وهي بلدة تقع على مقربة من الحدود الليبرية - الإيفوارية، في قضاء كباريلي التابع لمقاطعة نيمبا، حيث تعيش غالبية عرقية من قبيلة كراهن. ويشير الفريق كذلك إلى أن قائدين من جبهة تحرير الغرب الكبير هما أولاي تاكو وهيولايت بوه بيه وصلا على ما يبدو مع أوغسطين فلييه ("بوش دوغ") إلى مقاطعة ماريلاند، كما أشير إلى ذلك في الفقرة ٣٠ أعلاه. وأبلغ الفريق أن أولاي تاكو يقيم بالقرب من بلدة غارليه بمقاطعة غراند غيديه، وأن أحد القادة العاملين لدى تاكو، هو تاو فيلبيرت ("زوم")، يقيم حالياً بالقرب من زويدرو بمقاطعة غراند غيديه.

٥٩ - ولاحظ الفريق أنه يوجد في أحد مخيمات اللاجئين في غراند غيديه هيكلان متوازيان. فمن جهة، يقوم الهيكل التقليدي للشيوخ، بحل الخلافات الداخلية. ويتكون الهيكل الآخر من المسؤولين الإداريين السابقين من كوت ديفوار الذين يسيطرون على سكان المخيم. وبعض هؤلاء المسؤولين الإداريين هم عناصر متشددة ساعدوا جماعات الميليشيا في موين - كافالي في وقت سابق، وأغربوا للفريق عن أن احتمال العودة إلى كوت ديفوار في هذه المرحلة الراهنة لا يشكل خياراً. ويرى الفريق أن قادة الميليشيات يواصلون السيطرة على مقاتليهم داخل هيكل المخيم، ولكن الفريق لم يتلق ما يدل على وجود تدريب شبه عسكري في المخيمات.

٦٠ - وأبلغت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الفريق بالاضطرابات المتكررة في أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بما في ذلك تعطيل توزيع الأغذية في مخيم اللاجئيين ليتل وليسو في هاربر بمقاطعة ماريلاند، الذي يؤوي أكثر من ٦ ٠٠٠ لاجئ إيفواري. وقد حدث التوتر بسبب رفض مجموعة من الشباب وزعيمهم كوجو كلارك ماثورين (ألياس كوبو)، نقلهم من موقع العبور فيرغسون إلى ليتل وليسو. وأبلغ الفريق أن قيادة كوبو في فيرغسون كانت تستند على الأرجح إلى وضعه السابق كمقاتل في كوت ديفوار. وعطل أتباعه توزيع الأغذية في المخيم في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وفي ٧ أيلول/سبتمبر حاصروا مركز التوزيع وهددوا بتدميره.

٦١ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ألقت الشرطة الوطنية الليبرية القبض على كوجو كلارك ماثورين، وبعد ذلك قام ما يقرب من ٣٠ فردا، من بينهم نساء، بمحاصرة مدخل المخيم، وطالبوا بأن تؤمن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الافراج عن زعيمهم. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وجهت لكوجو كلارك ماثورين تهمة ارتكاب أعمال إجرامية في المخيم، وأطلق سراحه. وخلال حبس كوجو كلارك ماثورين، هاجمت جماعة تتألف أساسا من شباب من المخيم أحد اللاجئين الذي يتولى منصب نائب رئيس لجنة رعاية اللاجئين. ويساور الفريق القلق من أن هذه الحالة تجسّد للكيفية التي يمكن أن يحاول بها المقاتلون الإيفواريون السابقون تشريد الزعماء التقليديين في مخيمات اللاجئين، حيث يقبلون على فعل ذلك جزئيا على الأرجح بدافع الاستحواذ على البطاقات التموينية للاجئين، وبالتالي يستغلون بيع حصص اللاجئين عبر الحدود في كوت ديفوار من أجل الربح.

## هاء - المرتزقة الليبريون في أبيدجان

### نظرة عامة

٦٢ - حقق الفريق في وجود مرتزقة موالين لغباغبو في ليبيريا كانوا يتخذون من أبيدجان مقرا لهم في عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١. فأجرى مقابلات مع اثنين منهم في مناسبات عدة في زويدرو، بقضاء غران جيديه، وفي مونروفيا. كما حصل على مزيد من المعلومات من جنرالات المرتزقة الليبريين الذين قاتلوا في مويان كافالي عام ٢٠١١، وذلك مع أن الفريق يعتقد بوجود قدر ضئيل من التنسيق، إن وجد، بين هذه المجموعات من المقاتلين. وكانت قواعد قوات المرتزقة الليبرية في أبيدجان موجودة في الشكنات العسكرية لوحدات القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار وتتلقى أوامر مباشرة من جنرالات القوات المسلحة الوطنية، بمن فيهم قائد الحرس الجمهوري الجنرال دوغبو بليه، استنادا إلى المرتزقة الليبريين الذين قابلهم الفريق. وأفاد أحد مصادر الفريق أنه كان قد أقام في ثكنة أكويديو التابعة

للقوات المسلحة الوطنية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ مع ١١٠ مرتزقا من المرتزقة الليبريين. وأفاد مصدر آخر أنه وصل إلى أبيدجان مطلع عام ٢٠١١ وعاش في يوبوغون. وعمل المرتزقة الليبريون حراسا شخصيين لبعض كبار قادة القوات المسلحة الوطنية والطبقة السياسية لنظام غباغبو السابق. ووردت الفريق إفادات متضاربة بشأن رتب وأسماء معظم هؤلاء القادة المرتزقة، بيد أنه تعذر عليه التحقق من هوياتهم الحقيقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد عمل أحد القادة العامين للمرتزقة الذي اعتبرته أربعة مصادر كبير قادة المرتزقة الليبريين في أبيدجان، باسم حركي هو "شو شو"، وأفاد اثنان من المرتزقة أن اسمه الحقيقي هو ستانلي بروكس.

٦٣ - وأكدت عدة إفادات حصل عليها الفريق أن مرتزقة أبيدجان كانوا غالبا يجندون من بين تجمعات اللاجئين الليبريين في غانا، بما في ذلك مخيم بودوبورام للاجئين، شمال أكرا. فقد أفاد العديد من الأفراد المعنيين مثلا أن نحو ٣٤٥ مرتزقا من المرتزقة الليبريين جندوا في هذا المخيم في شباط/فبراير ٢٠١١ ونقلوا بعد ذلك إلى أبيدجان. وقد حاول قسم من هذه المجموعة الفرار من بوبوغون إلى ليبريا في قافلة مطلع أيار/مايو ٢٠١١، على النحو المبين في دراسة الحالة أدناه. إلا أن معظم جنرالات القوات الليبرية وأفراد المتمركزين في أبيدجان فروا إلى غانا مع كبار القادة العسكريين والنخب المدنية لنظام غباغبو السابق، حسبما أفادت مصادر الفريق. وأحال الفريق هذه المعلومات إلى فريق الخبراء المعني بكونت ديفوار لمواصلة التحقيق في هذه القضية.

### قافلة مارك "ميلر" ويلسن

٦٤ - في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١، عبر نحو ١٠٠ مقاتل ليبري وإيفواري من كونت ديفوار إلى ليبريا عبر بلدة تاسلا، على طول نهر كافالا، على مقربة من بوبور في مقاطعة غلارو بقضاء ريفر جي. ودفن أفراد المجموعة أسلحتهم في تاسلا بأمر من قائد المرتزقة الليبريين، المعروف باسم مارك ميلر، وواصلوا مسيرهم إلى يوبور في اليوم التالي. وتوجهت مجموعة صغيرة من المرتزقة الليبريين، ومعهم قائدهم، إلى فيشتاون، ليبريا، حيث جرى توقيفهم من قبل مكتب الهجرة والتجنيس والشرطة الوطنية الليبرية، في حين تمكن الإيفواريون، الذين يضمون جنودا من القوات المسلحة الوطنية لكونت ديفوار والدرك وأفرادا من الميليشيات و "الوطنيين الشباب"، من الانتقال إلى ريفر غبيه، خارج فيشتاون.

٦٥ - وقدم مكتب الهجرة والتجنيس للفريق قائمة بأسماء جميع الإيفواريين الذين عبروا الحدود عبر معبر تاسلا، كان قد أعدها أحد قادهم أملا بمحصله مع أفرادهم على وضع لاجئ. وحصل الفريق على قائمة ثانية من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأسماء

الأفراد الإيفواريين الذين كان سبق للمنظمة أن فرزتهم في ريفر غبيه. وقابل الفريق عددا من المقاتلين الإيفواريين في ريفر غبيه، وتمكن من التقاط صور للقادة الإيفواريين وعدد من الأفراد. كما التقى الفريق مجموعة من الإيفواريين في المركز الطبي بفيشتاون حيث كانوا يعالجون من إصابات بطلقات نارية. وقابل الفريق مرتزقة ليبريين أُلقي القبض عليهم وأُرسِلوا إلى زويدرو في عهدة الشرطة الوطنية الليبرية قبل وصول الفريق إلى فيشتاون. وأبلغ فريق الخبراء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وممثلي حكومة ليبيريا أنه استنادا إلى مقابلات الفريق وملاحظاته في ريفر غبيه، هناك احتمال كبير أن يكون الإيفواريون مقاتلين سابقين، وأن من المحتمل أن يكونوا قادرين على الحصول على أسلحة في ليبيريا. كما قدم الفريق صورا فوتوغرافية للمساعدة في التعرف إلى كبار قادة هذه القافلة. وكانت المفوضية قد قررت نقل الإيفواريين من ريفر غبيه إلى مخيم للاجئين في قضاء ميريلاند، إلا أنها عدلت عن خططها تلك.

٦٦ - ورغم إفادة بأن أفراد القافلة تخلصوا من أسلحتهم في نهر كافالا قبل دخولهم إلى ليبيريا، فقد حصل قائد مكتب الهجرة والتجنيس في فيشتاون على دليل بأن المرتزقة الليبريين والمقاتلين الإيفواريين دفنوا أسلحتهم في قرية تاسلا. وبناء على هذه المعلومات، قام مكتب الهجرة والتجنيس إلى جانب وحدة التصدي للطوارئ والشرطة الوطنية الليبرية بعملية يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١ لجمع تلك الأسلحة. وحوى مخبأ الأسلحة ٦٩ بندقية هجومية ورشاشا واحدا من نوع PKM ورشاشا ثقيل عيار ٥٠، و ٣ قاذفات آر بي جي وحوالي ١٥٠٠ طلقة ذخيرة (انظر المرفق ٦)<sup>(٦)</sup>. وقد ساعدت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الحكومة الليبرية في نقل الأسلحة من فيشتاون إلى مونروفيا وسلمت الأسلحة إلى البعثة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ ودمرت في ٦ تموز/يوليه ٢٠١١. وسعى الفريق إلى التأكد من مصدر هذه الأسلحة، كما هو مبين في الفقرات من ٨٨ إلى ٩١ أدناه.

٦٧ - بعد اكتشاف مخبأ الأسلحة، ألقت حكومة ليبيريا القبض على ٣٦ إيفواريًا في فيشتاون ومحيطها بين ١٦ و ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١١. ووجهت إليهم محكمة البداية في فيشتاون تهمة الارتزاق ونُقلوا بعد ذلك إلى سجن زويدرو في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، ومعهم رئيس قرية تاسلا، الذي وُجهت إليه تهمة تسهيل ارتكاب جرائم. وألقت الحكومة الليبرية القبض على ثلاثة من أفراد القافلة الإيفوارية الأصلية خلال زيارة الفريق إلى فيشتاون في أواخر آب/أغسطس ٢٠١١. ويلاحظ الفريق أن تهمة الارتزاق، بتعريفها الوارد في

(٦) أبلغ الفريق أنه تم التخلص من كميات كبيرة من الذخائر في غابة تاي عند اضطراب القافلة إلى ترك مركباتها.

القانون الليبري، لا تنطبق على ما يبدو على المقاتلين الإيفواريين الفارين إلى ليبريا، كونهم مواطني البلد الذي يُعتبر أن الجريمة حصلت فيه.

٦٨ - وواصل الفريق تحقيقاته مع الأفراد الليبريين والإيفواريين من القافلة للحصول على معلومات إضافية. فأجرى الفريق مقابلات مع خمسة مرتزقة ليبريين في مكتب الشرطة الوطنية الليبرية بزويدرو في حزيران/يونيه ٢٠١١، ومع ١٩ إيفواريا في سجن زويدرو ومخفر الشرطة الوطنية الليبرية في فيشتاون أواخر آب/أغسطس ٢٠١١ (انظر المرفق ٧، المتضمن صورة الليبريين الخمسة). والتقى الفريق مع العديد من الإيفواريين الذين لم يكن قد أُلقي القبض عليهم في زويدرو ومونروفيا. وواصل الفريق إجراء متابعة لمقابلاته بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في مونروفيا مع زعيم المرتزقة المعروف باسم مارك ميلر، واسمه الحقيقي مارك دوتي ويلسن كما هو مبين في جواز سفره. ويلاحظ الفريق أن الشرطة الوطنية الليبرية في زويدرو أطلقت سراح ميلر وأربعة آخرين من المرتزقة الليبريين الذين كانوا في القافلة، أواخر أيار/مايو ٢٠١١ شرط أن يعيد الكفيل المعتقل لدى طلب الشرطة الوطنية الليبرية ذلك. وكان أندرو نايل، خطيب روث ميلتون هو كفيل مارك "ميلر"، استنادا إلى الشرطة الوطنية الليبرية في زويدرو (انظر المرفق ٨). وميلتون هي مسؤولة سابقة عن قضاء غران جيديه. ولا يزال ٣٩ إيفواريا موقوفين في سجن زويدرو بتهمة الارتزاق، في حين لم يلق القبض على أغلبية الإيفواريين الذين عبروا الحدود مع القافلة. ووردت الفريق معلومات تفيد بأن معظم هؤلاء الأفراد يقيمون في زويدرو، ولكن أيضا في فيشتاون وهاربر ومونروفيا. ولدى أحد الإيفواريين الذين قابلهم الفريق في مونروفيا والذي أبلغ الفريق بأنه عمل كمقاتل في القافلة، شهادة صادرة عن مفوضية شؤون اللاجئين.

٦٩ - وما زال القلق يساور الفريق من أن الأفراد الذين عبروا الحدود إلى ليبريا عند معبر تاسلا ما زالوا يشكلون تهديدا للسلام والأمن في قضاء غران جيديه. وكشفت إفادات أدلى بها شهود من أفراد القافلة أن جميع الأفراد تقريبا، بينهم بعض النساء، كانوا مع المقاتلين. وحصل الفريق على معلومات تتضمن سيرا ذاتية للعديد من القادة فضلا عن دورهم في القافلة، بما في ذلك معلومات عن أماكن المركبات ونوع الأسلحة المحمولة. وكان العديد من القادة الإيفواريين قد خدموا في القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار أو الدرك، في حين كان آخرون من كبار أفراد "الوطنيين الشباب". والعديد من المعتقلين هم من المقاتلين المتشددين المواليين لغباغبو الذين واصلوا القتال في يوبوغون، أبيدجان، بعد إلقاء القبض على الرئيس السابق. وقد حرض القائد الرئيسي، هنري جويل غيهي بليكا ("روغو") الذي كان مقره في ثكنة أغبان للقوات المسلحة الوطنية في أبيدجان، على العنف في سجن زويدرو أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وكان مدعوما من رفاقه السجناء الإيفواريين فضلا عن

السجناء الليبريين غير الأعضاء في القافلة. وأبلغ الفريق بأن مايكل لاغو يوه الذي خدم كضابط في قوات الدفاع والأمن الإيفوارية السابقة تولى، استناداً إلى أحد الشهود، دوراً قيادياً في القافلة.

٧٠ - ولا يزال الفريق قلقاً من بقاء المعتقلين على صلة مستمرة مع الإيفواريين الباقين الذين شاركوا في القافلة والذين ما زالوا طليقيين، وبينهم ما لا يقل عن قائد واحد إضافي. واستعرض الفريق سجل زوار سجن زويدرو في آب/أغسطس ٢٠١١ ولاحظ أن الصفحة التي تحوي قائمة الزيارات التي أجريت خلال الأيام العشرة الأولى من اعتقال السجناء قد مُزقت. كما أُبلغ الفريق بأن السجناء الإيفواريين يستقبلون زواراً غير مسجلين وباستخدام نساء إيفواريات من القافلة كوسطاء. وتلقى الفريق كذلك إفادة بأن السجناء تلقوا في إحدى المرات تحويلات مالية عبر شركة وسترن يونيون بتسهيل من موظفي السجن. ويسمح للسجناء بإجراء مكالمات هاتفية باستخدام الهواتف النقالة لموظفي السجون. وأطلع الفريق على سجلات هذه المكالمات في سجل يحتفظ به موظفو السجن في آب/أغسطس وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ولم يورد السجل الأخير سوى ثلاث مكالمات، ويعتقد الفريق أن السجل الأصلي استُبدل عمداً. ويساور الفريق القلق من تمكن الإيفواريين من الحصول على المال والبقاء على اتصال مع أفراد من خارج السجن أو موجودين في دول المنطقة قد يحاولون تسهيل فرارهم.

#### ارتكاب أفراد القافلة انتهاكات لحقوق الإنسان

٧١ - غادرت القافلة أبيدجان مطلع أيار/مايو ٢٠١١ وكانت تضم ما يتراوح بين ٣٠٠ و ٣٥٠ مقاتلاً، من بينهم ٩٥ ليبرياً تقريباً. وأصيب القائد الأساسي للقافلة، وهو جنرال مرتزقة ليبري مقره في أبيدجان يُعرف باسمه الحركيين "باباي" و "غاد صدام"، بجروح بالغة خلال اشتباك مسلح بالقرب من مياغي توفي بسببها. فتولى نائبه مارك "ميلر" قيادة القافلة بعد ذلك، وهو أكد للفريق في عدة مناسبات أن جميع الليبريين والإيفواريين تقريباً في القافلة كانوا مسلحين، وكان يشير إليهم بصفتهم مرؤوسيه. وقام الفريق بمهمة في جنوب كوت ديفوار أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لتقضي المسار الأساسي للقافلة عبر دابو وإيروبو وجران لاهو حيث ارتكب أعضاء القافلة أعمالاً انتقامية ضد المدنيين. ويقدر الفريق أن المقاتلين الليبريين والإيفواريين في القافلة قتلوا نحو ٣٠٠ شخص من المدنيين ومن جنود القوات الجمهورية لكوت ديفوار، أثناء توجههم من أبيدجان إلى الحدود الليبرية. وجمع الفريق أيضاً أدلة على أعمال قتل هي أشبه بعمليات إعدام، وعلى استخدام قاذفات لهب ضد المدنيين في انتهاك للقانون الإنساني الدولي.

٧٢ - وفرّ الأفراد المسلحون الليبريون والإيفواريون من يوبوغون ليلة ٣-٤ أيار/مايو ٢٠١١ وعبروا من بور بويه إلى دابو على متن عبات مزودة بمحركات. وبعد وصول هذه المجموعة إلى دابو، عملت على سرقة أو اختطاف العديد من المركبات لتشكيل قافلتها؛ وقد تضررت بعض هذه المركبات أثناء الرحلة واستعُض عنها بمركبات أخرى جرت سرقتها أو اختطافها. وقتلت هذه المجموعة عددا من المدنيين والجنود من القوات الجمهورية لكوت ديفوار في دابو خلال عمليات النهب تلك. وواصل أفراد القافلة الليبريون والإيفواريون مسيرهم إلى إيروبو وجران لاهو في نفس اليوم الذي قتلوا فيه ما لا يقل عن ١٠٠ شخص، أطلق الرصاص عليهم عن قرب. وحصل الفريق على إفادات من شهود عن تلك الهجمات وعلى أدلة مصورة.

٧٣ - وتلقى الفريق إفادة شهود في إيروبو عن حصول أعمال بحث منهجية لمنازل المدنيين قُتل خلالها سكان مدنيون. وكان أحد أفراد الميليشيات الذين انضموا إلى قافلة إيروبو في وقت لاحق والذي قُتل في اشتباك مع قوات الجمهورية لكوت ديفوار، يحمل في جيبه نسخة من "قائمة تصفية" عليها أسماء ٢١ شخصا يتعين قتلهم في إيروبو، مما يشير إلى التخطيط لعمليات اغتيال تستهدف أفرادا يُعتبرون أجانب أو شماليين. وأبلغ عدد من الشهود الفريق أن إحدى أفراد القافلة استخدمت في ٤ أيار/مايو ٢٠١١ قاذفة لُهب لتدمير عدة منازل، قضى فيها حرقا بور كينابي مدني واحد على الأقل يدعى أدامان تراووريه. وأبلغ اثنان من أفراد القافلة الفريق أن تلك المرأة تُدعى ميريام غيه وأنها كانت تعمل في وحدة عسكرية خاصة خاضعة للإشراف المباشر للرئيس غباغبو. ويلاحظ الفريق أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار اكتشفت ٥٠ قاذفة لُهب من نوع LPO-50 كانت مودعة في القصر الرئاسي للرئيس السابق غباغبو في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١. وأبلغ مارك ميلر الفريق بأن الجنرال دوغبو بليه هو الذي كان يسلم المرتزقة قاذفات اللُهب من الرئاسة الإيفوارية في ثكنة يوبوغو. ويشير الفريق إلى عدم العثور على قاذفات لُهب في مخبأ الأسلحة في تاسلا، وهو يعتقد أنه جرى التخلص من هذه الأسلحة بعدما استنفدت القافلة عبوات السائل الحارق اللازم لاستخدامها.

٧٤ - وانقسمت القافلة إلى ثلاث مجموعات لدى وصولها إلى دابو في ٤ أيار/مايو ٢٠١١. فدخلت المجموعة الأولى المستشفى المركزي؛ وأمنت الثانية طريقا ثانوية بالقرب من المستشفى وخطفت سيارة إضافية؛ وسرقت المجموعة الثالثة وقودا من مشارف البلدة، وقتلت خلال تلك العملية ٢٠ شخصا بينهم مدنيون وعدد من جنود القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وجرد الجنود من سلاحهم أولا قبل إعدامهم. وقتلت هذه المجموعة الثالثة عاملا في محطة وقود بتحطيم جمجمته بالحجارة. وقد جمع الفريق صورا لضحايا عدة، بما في

ذلك شريط فيديو، مما يوفر مزيداً من الأدلة على عمليات الإعدام التي قام بها أفراد القافلة. ويلاحظ الفريق أن معظم الضحايا قُتلوا بـ<sup>١</sup>عيار ناري واحد في الرأس. ولم يتمكن الفريق من مواصلة التحقيق في أنشطة القافلة المنطلقة من دابو في اتجاه الحدود الليبرية.

٧٥ - وقدم الفريق ما جمعه من إفادات شهود وأدلة إلى فريق الخبراء المعني بـ<sup>٢</sup>كوت ديفوار. كما أبلغ الفريق وزارة العدل الليبرية أنه قادر على توفير معلومات للحكومة الليبرية للمساعدة في التحقيقات المتعلقة بالمقاتلين الإيفواريين والمرتزة الليبريين.

## واو - المرتزة الليبريون المحاربون إلى جانب القوات الجمهورية لكوت ديفوار في عام ٢٠١١

٧٦ - أجرى الفريق مقابلة مع عدد من المرتزة الليبريين في مقاطعة نيمبا الذين حاربوا لصالح القوات الجمهورية لكوت ديفوار في كوت ديفوار. وألقت الشرطة الوطنية الليبرية القبض على شخصين في سانكيكي، قضاء نيمبا، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، كما وردت الإشارة إلى ذلك في تقرير الفريق لمنتصف المدة (S/2011/367، الفقرة ١٩) بيد أنه نظراً لعدم وجود أدلة بشأن تورطهما في النزاع في كوت ديفوار، أطلق سراحهما مع ١٣ متهما آخرين يشبه بأهم مرتزة متطوعون. وأبلغ هؤلاء الأفراد الفريق، بعد إفراج الشرطة الوطنية الليبرية عنهم، بأنهم توجهوا إلى دانان، كوت ديفوار، مع المجندين الآخرين. ويفهم الفريق أن المجندين المرتزة سافروا إلى كوت ديفوار في حافلات وسيارات خاصة، ضمن مجموعات من ١٠ إلى ٤٠ شخصا. وعبر معظم هؤلاء الأفراد إلى كوت ديفوار ليلاً بالقرب من الموقع الحدودي في غواتو. وما أن عبروا الحدود، حتى نقلوا إلى دانان، حيث زودتهم القوات الجمهورية لكوت ديفوار بالأسلحة والمعدات العسكرية بقيادة إيدي ميندي، قائد قطاع دانان في القوات الجمهورية لكوت ديفوار.

٧٧ - واستناداً إلى المقابلات التي أجريت في قضاء نيمبا، يقدر الفريق أن نحو ٣٠٠ من المرتزة الليبريين اشتبكوا مع القوات الموالية لواتارا. ومع أن معظم هؤلاء المرتزة جندوا في قضاء نيمبا بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١١، فقد جند أفراد آخرون أيضاً في قضائي مونسيرادو ولوفا. ويرى الفريق أن العديد من هؤلاء المجندين هم من المقاتلين السابقين من الحرب الأهلية في ليبيريا. ووفقاً لمصادر الفريق، كان التجنيد في ليبيريا يخضع للإشراف من كوت ديفوار من قبل بنجامين بيتين المعروف أيضاً باسم "تشيف فيفتي"، الذي عمل سابقاً رئيساً لجهاز الأمن لدى تشارلز تايلور، والمدرج اسمه حالياً في قائمة لجنة الجزاءات لحظر السفر<sup>(١)</sup> وتجميد الأصول<sup>(٢)</sup>. وقد جمعت معلومات عن تورط بيتين من مرتزة ليبيريين قاتلوا إلى جاني طرفي النزاع. كما عمل على تسهيل مواصلة عملية التجنيد

مواطنان ليبريان يحملان الاسمين الحركيين "كاندي سويت" و "يونغ براغبو"، بالإضافة إلى مواطن إيفواري يعمل باسم حركي هو "سولو جون". وأفادت عدة شهادات جمعها الفريق عن شخص آخر يدعى مارك لاري بأنه كان يجند المرتزقة في مونروفييا.

٧٨ - ولدى إتمام عملية التجنيد في ليبيريا في أوائل عام ٢٠١١، أوفد "سويت كاندي" ومارك لاري إلى دانان في كوت ديفوار. وتولى "سويت كاندي" قيادة وحدة مؤلفة أساسا من الليبريين كانت تابعة للقوات الجمهورية لكوت ديفوار. ولم يتمكن الفريق من الحصول على معلومات كافية عن تشكيل هذه الوحدات، ولكنها أبلغت بأن شخصا ليبيريا يدعى "كريستيان" من قضاء بونغ كان رئيس هيئة الأركان لأفراد ليبيريا، وأنه الرجل الثاني في القيادة وأن اسمه الحركي هو "عيدي أمين". وبحسب إفادة مرتزقة ليبيريين في قضاء نيمبا، أشير أيضا إلى تورط آخرين من كبار قادة المرتزقة الليبريين المقاتلين نيابة عن القوات الجمهورية لكوت ديفوار، بينهم "زيزا مازر" أو "زيزاغ"؛ وإيدي ديمبي، اسمه الحركي "إيدي مورفي"؛ وسام تورلي، المعروف أيضا بـ "بولدوغ"؛ وباه تني، المعروف أيضا باسم "I-20"؛ وجورج يودوغبايه، المعروف باسم "توب برا"؛ وبرنس بيلو، المعروف باسم "كيل دوغ"؛ ومارك نوريس؛ و "ياسر عرفات".

٧٩ - وحارب هؤلاء المرتزقة بصورة رئيسية في المناطق المحيطة بتوليلو وغيلو وبلوليكن ودويكو. فقد هوجمت توليلو، على سبيل المثال، من قبل القوات الجمهورية لكوت ديفوار من محورين في أوائل آذار/مارس ٢٠١١، محور بقيادة الجنرال "سويت كاندي" ومحور بقيادة مساعد له. ويخضع الجنرالات الليبريون للإمرة المباشرة للقائد أيدي ميندي من القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وحصل الفريق على مزيد من المعلومات مفادها أن بعض المرتزقة الليبريين من قضاء نيمبا قاتلوا في أبيدجان في أواخر آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١١، وشاركوا في الهجوم على مقر الموالين في يوبوغون بأبيدجان، المذكور سابقا في قضية قافلة مارك "ميلر" ويلسن.

٨٠ - وفي أعقاب وقف عمليات القتال العسكرية الرئيسية في أبيدجان في نيسان/أبريل ٢٠١١، نُقل الأفراد المرتزقة الليبريون المقاتلون لصالح القوات الجمهورية لكوت ديفوار للعودة إلى دانان، حيث أعادوا معداتهم إلى القوات الجمهورية لكوت ديفوار. ووفقا لإفادة مرتزقة، دُفع لكل منهم ما بين ١٠٠ و ٣٠٠ دولار، ونقلوا إلى داخل الحدود الليبرية. ويعتقد الفريق أن معظم عناصر المرتزقة غادروا كوت ديفوار في حزيران/يونيه ٢٠١١، وإن كان بعض القادة قد ظلوا هناك ربما بعد ذلك التاريخ. فقد تلقى الفريق مثلا معلومات تفيد بأن جنرال المرتزقة المعروف باسم "عيدي أمين" بقي في دانان. ولا يزال الفريق يشعر

بالقلق من أنه رغم نزع سلاح أفراد المرتزقة الأدنى رتبة الذين قاتلوا لصالح القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وتسريحهم وإعادة تم إلى ليبيريا، فإن بعض قادة المرتزقة من قضاء نيمبا ما زالوا ربما في كوت ديفوار، وقد يكونون قادرين على الوصول إلى مخزونات الأسلحة.

## زاي - تحليل القدرة المستقبلية للمرتزقة الليبريين والمليشيات الإيفوارية

٨١ - لا يتوافر حالياً معلومات كافية للتنبؤ بدقة بالنوايا والقدرات في الأجلين القصير أو المتوسط لدى المرتزقة الليبريين وعناصر المليشيات الإيفوارية الذين كانوا مواليين لغباغبو، ويتمركزون أساساً في مقاطعة غراند غيده، ليبيريا. وتتألف هذه الجماعات من الكثير من فرادى القادة الذين لا يعملون معاً بالضرورة، أو يلتزمون بتحقيق هدف مشترك أو استراتيجية مشتركة. ومن غير المرجح كذلك أن يكون لدى المرتزقة الليبريين السابقين أو عناصر المليشيات الإيفوارية حالياً من الوسائل ما يكفي لزعة الاستقرار في أماكن محدودة لا أكثر في المناطق المحاذية للحدود الليبرية - الإيفوارية، ولذلك يرجح أن يكون هذا النقص هو السبب في الحد من أهدافهم الحالية. ويبدو أن هؤلاء المحاربين السابقين لا يزالون في مرحلة من "التريث والتربص"، إذ يتحاشون مراقبة السلطات الوطنية والدولية لهم وتحديد قدرتهم المستقبلية.

٨٢ - وتعني قلة فرص العمل بسبب انتشار الفقر على نطاق واسع في ليبيريا أن المرتزقة السابقين سيقبلون على الأرجح الحوافز المالية من أجل استئناف الهجمات وأعمال ابتزاز المال والنهب المحدودة وفي أماكن معينة ويلاحظ الفريق أيضاً أن عدة آلاف من المحاربين السابقين الذين شاركوا في الحرب الأهلية في ليبيريا، ولم يشاركوا في النزاع الإيفواري في عام ٢٠١١، يقيمون أيضاً في غراند غيده، حيث لا تزال البطالة مستوطنة. وأعرب معظم جنرالات المرتزقة الذين أجرى معهم الفريق مقابلات عن استعدادهم للقتال في نزاع آخر لقاء المال؛ لأنهم اعتمدوا في حقيقة الأمر على الارتزاق كمصدر للرزق لفترات طويلة خلال العقد الماضي. ويمكن التخفيف جزئياً من حدة الآراء التي أعرب عنها قادة المرتزقة على أثر الهزيمة التي مني بها المرتزقة المواليون لغباغبو، وبالتالي فإن النزاع الأخير مثال على أن الجنود المستأجرين لا يحصلون بالضرورة على أجورهم ويمكن أن يقتلوا في ساحة المعركة.

٨٣ - وقد لا يكون المال هو العامل الوحيد لاجتذاب المرتزقة السابقين الذين عاشوا في كوت ديفوار؛ إذ أن في الحالات المذكورة أعلاه ما يدل بقوة على أن لبعض جنرالات المرتزقة الليبريين صلات عرقية قوية بموين - كفالي، وأنهم كانوا ضالعين في قتل المدنيين الذين لا ينتمون إلى الفئتين العرقيتين كران أو غيريه. وقد تزوج بعض المرتزقة الليبريين أيضاً

نسوة إيفواريات، فحسنوا بذلك روابطهم الأسرية بكوت ديفوار. وبالتالي فإن هذا الدافع العرقي يجعل من الصعب أكثر على فرادى الجنرالات من المرتزقة التنبؤ بالتكاليف والمنافع المتوقعة من المشاركة في عمليات التوغل المسلحة في المستقبل انطلاقاً من ليبيريا في اتجاه كوت ديفوار. وعلاوة على ذلك، فإن التنافس العرقي بين جيو في مقاطعة نيمبا، وكران في مقاطعة غراند غيديه، يمكن أن يكون حافزاً لبعض المرتزقة، حتى وإن كان ذلك يستند إلى التصورات والشائعات.

٨٤ - ويبدو أن وجود الميليشيات الإيفوارية في ليبيريا هو في المقام الأول وجود من جانب واحد، الهدف منه تنفيذ مخططين محتملين هما، شن هجمات انتقامية على كوت ديفوار، والقيام بمحاولات لاستصلاح الأراضي، أو منع الآخرين من المطالبة بعائدها. وقد طرد هؤلاء الأفراد بالقوة من بيوتهم وأراضيهم، سواء كانوا حصلوا عليها بطريقة قانونية أم لا، بما في ذلك خلال النزاعات السابقة. وعلاوة على ذلك، تلقى الفريق شهادات أدلى بها شهود من اللاجئين الإيفواريين في نيسان/أبريل ٢٠١١ تفيد أن القوات الجمهورية لكوت ديفوار تعمدت استهداف المدنيين على أساس انتمائهم العرقي. ويبدو بالتالي أن عناصر الميليشيات الإيفوارية في ليبيريا ستكون أكثر حزماً في تنفيذ نواياهم. غير أن هناك حالياً شح في المعلومات المتعلقة بهويات هؤلاء الأفراد وأماكن تواجدهم، فضلاً عن نواياهم وقدراتهم.

٨٥ - وقد تكون علامات الإنذار المذكورة سابقاً بشأن التواجد حديث العهد لقيادة الميليشيات في مخيمات اللاجئين، دليلاً على إمكانية تكرار سيناريوهات ما بعد انتهاء النزاع التي شهدتها بلدان أخرى. وما يعزز مصداقية السيناريوهات السلبية في الأجل المتوسط هو أن عدداً كبيراً من اللاجئين الذين فروا من النزاع الإيفواري، عدة آلاف من رجال الميليشيات المنظمين والقادرين على التنقل، مع دعم محتمل من جنرالات المرتزقة الذين يستطيعون التحرك بحرية. ومن السيناريوهات المحتملة شن هجمات تحرش قصيرة لتحقيق مآرب مالية على القرى الإيفوارية المتاخمة لليبيريا لترويع السكان المحليين من أجل المحافظة على خطر زعزعة الاستقرار، وقد يعمدون إلى ذلك تحت غطاء النزاعات العرقية على الأراضي أو بالتزامن معها. وبموجب هذا السيناريو، يمكن استخدام المرتزقة لتيسير عمليات الميليشيات الإيفوارية ومضاعفة قوتها. ونظراً للفوضى في صفوف المرتزقة الليبريين وعدم وجود هياكل قيادية لهم يمكن لقادة الميليشيا الإيفوارية المقيمين في ليبيريا أن يجندوا بعض الجنرالات وجنودهم حسب الاقتضاء.

٨٦ - ويمكن أن يؤدي الوجود المحتمل لمخابئ الأسلحة داخل ليبيريا إلى تيسير قيام مجموعات صغيرة من الأفراد بشن غارات سريعة عبر الحدود. وإذا كان يرجح أن الحوادث

الفردية سوف لا تؤدي إلى زعزعة الاستقرار بشكل كبير على المستوى المحلي، فقد يترتب على الهجمات المنسقة آثار أوسع نطاقاً. ولا يزال توافر الأسلحة لدى المرتزقة الليبريين والمليشيات الإيفوارية مسألة مثيرة للجدل. ونظراً لصالحة احتمال اعتراض المرتزقة على الحدود، يعتقد الفريق أن قادة المرتزقة، الذين يتسم تفكيرهم بالعقلانية، سيمتثلون أسلحتهم في ليبيريا، بدلاً من التخلص منها في كوت ديفوار أو في نهر كافالا على طول الحدود الإيفوارية، كما تشير إلى ذلك بعض التقارير. وإن عدم العثور على أسلحة في السوق السوداء المحلية، سواء المستخدمة في عمليات السطو المسلح على نطاق واسع، أو التي تحتجزها السلطات الحكومية الليبرية، لا يقدم دليلاً دامغاً على عدم وجود هذه المخابئ. ويرى الفريق أنه ثمة أسلحة قد يصل عددها إلى عدة مئات خبأها في ليبيريا المرتزقة وعناصر الميليشيات الإيفوارية الذين دخلوا من كوت ديفوار. فعلى سبيل المثال، أجرى الفريق مقابلة مع اثنين من جنرالات المرتزقة الليبريين اللذين أشارا إلى مخزوناكهما الصغيرة من الأسلحة، التي يعتقد الفريق أنها ستبقى تحت سيطرة القادة ولن يكون من السهل أن تعثر عليها السلطات الحكومية الليبرية. وعلاوة على ذلك، ونظراً لاختفاء كميات كبيرة من الأسلحة من مخزونات القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار في كوت ديفوار، فضلاً عن تزايد عدم الاستقرار في غينيا، فإن توافر مخابئ الأسلحة داخل ليبيريا لن يكون عائقاً.

٨٧ - والمشكلة الرئيسية هي توافر مصادر التمويل من خارج ليبيريا؛ فقد يسعى الممولون الخارجيون إلى الإمداد بالأسلحة والذخيرة، التي يمكن تهريبها بسهولة إلى ليبيريا باستخدام شبكات التهريب الحالية، مثل الشبكات المستخدمة بالفعل للإتجار بصورة غير مشروعة في الذهب الليبري والأسلحة الغينية المصنعة يدوياً. وقد يلزم أيضاً التمويل لتوفير اللوجستيات الأساسية، مثل شراء الهواتف المحمولة، ودفع تكاليف النقل المحلي، وتوفير المواد الغذائية، وما إلى ذلك. ونظراً لأن الأزمة في كوت ديفوار لم تنته إلا مؤخراً، وأن حكومة وتارا ما انفكت توطد سيطرتها العسكرية، فإذا كان هذا الدعم الخارجي للمرتزقة الليبريين والمليشيات الإيفوارية موجوداً فعلاً، فمن المرجح أن يكون فقط في مرحلته الأولية و "الاستكشافية" والتخطيطية، حتى قبل تحديد الهياكل التنفيذية. وفي الوقت الحاضر، لا يستطيع الفريق استخلاص استنتاجات بشأن دوافع الممولين المحتملين. وأخبر اثنان من قادة المرتزقة الفريق عن جهات اتصالهما في غانا، وتلقى الفريق معلومات بشأن المرتزقة الليبريين المتواجدين حالياً في غانا، والمختلطين بالنخبة السياسية والعسكرية التي كانت تحيط سابقاً بغباغبو. وتلقى الفريق أيضاً معلومات في نهاية ولايته مفادها أن شخصاً ليبيريا، تبين أنه يعمل في نقل الأموال بين غراند غيده في ليبيريا وموين كافالي في كوت ديفوار لصالح شخص يقوم بتجنيد المرتزقة الليبريين في أواخر عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١، اشترى في الآونة الأخيرة

تذكرة سفر بالطائرة من مونروفا. ونقل الفريق هذه المعلومات إلى فريق الخبراء المعني بكونت ديفوار ولا يزال يحقق في الحالة.

٨٨ - ويساور الفريق القلق لما أبدته حكومة ليبيريا من استجابة غير ملائمة بشأن قضية المرتزقة الليبريين العائدين من كونت ديفوار، وتسلسل عناصر الميليشيات الإيفوارية. فأولاً، قدمت الحكومة أدلة غير كافية ضد أوغسطين فلييه ("بوش دوغ")، وشركائه، مما أدى إلى رد المحكمة لهذه القضية؛ في حين لا يزال ٨٦ إيفواريا عبروا معه محتجزين في مركز للاعتقال ولكن لم يتم التحقيق من هويتهم بشكل كاف. وثانياً، لا يزال إسحاق شينغو ("بوب مارلي") ونائبه رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة بعد أكثر من ستة أشهر من اعتقالهما، وقد فقدت أدلة رئيسية، من قبيل مسدس شينغو، من قسم الأمانات المودعة لدى الشرطة. وعلاوة على ذلك، لم يتلق الفريق أية إشارة تفيد أن حكومة ليبيريا تسعى لجمع الأدلة في كونت ديفوار، أو من خلال شهادة مرتزقة ليبيريين آخرين، من أجل تعزيز الدعوى التي رفعتها الدولة ضد هذين الشخصين. وثالثاً، سجنّت الحكومة بعض المحاربين الإيفواريين من قافلة مارك "ميلر" ويلسون بتهمة الارتزاق، ولكنها أفرجت عن المرتزقة الليبريين الذين قادوا القافلة. وعلاوة على ذلك، لا يزال أكثر من نصف الإيفواريين الذين عبروا الحدود في قرية تسلا طلقاء، ولا يعلم الفريق إذا كانت هناك محاولات أخرى تبذل لإلقاء القبض عليهم، أو القيام بأية تحقيقات لإدانة الإيفواريين الموجودين حالياً في السجن. ورابعاً، سجنّت سلطات حكومة ليبيريا في البداية ليبيريين يشتبه بأنهم مرتزقة في مقاطعة نيمبا، ثم أفرجت عنهم. وقد شارك هؤلاء الأفراد لاحقاً في النزاع الإيفواري، ولا يعلم الفريق إذا كانت هناك تحقيقات متابعة جارية بشأن هؤلاء الأفراد أو بشأن الليبريين الذين جندهم. وخامساً، لم تُزوّد وكالات حكومة ليبيريا المكلفة بالتدقيق في اللاجئين بالموارد اللازمة للقيام بذلك، بما في ذلك المساعدة من وكالات إنفاذ القانون ومن المترجمين، مما أدى إلى تسلسل قادة الميليشيات إلى مخيمات اللاجئين وإلى داخل المجتمعات المحلية المضيفة. ويعزى ذلك أساساً إلى عدم تطبيق سياسة ملموسة على الصعيد الوطني بشأن تحديد هوية المحاربين الإيفواريين وإمكانية احتجازهم، وهذا ما يفسر إلى حد كبير استجابة حكومة ليبيريا غير المفهومة بشأن تدفق المرتزقة الليبريين.

## رابعاً - تتبع انتهاكات حظر توريد الأسلحة ورصد تسجيل الأسلحة

### ألف - تتبع الأسلحة

#### الأسلحة الهجومية العسكرية

٨٩ - عثرت الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس على مخبأ للأسلحة في تسلا، في قضاء غلارو، مقاطعة ريفر غي، في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١. ولاحظ الفريق في تقريره لمنتصف المدة الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/367، الفقرة ٢٨)، أنه يمكن أن <sup>١</sup>يستخدم قضاء غلارو في مقاطعة ريفر غي ملاذا آمناً للمرتزقة العائدين. وأكد الفريق أن الأسلحة جلبها إلى ليبريا في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١ المرتزقة الليبريون والمحاربون الإيفواريون الذين فروا من أبيدجان في قافلة. ورغم أن هؤلاء الأفراد يتحملون المسؤولية عن انتهاك حظر توريد الأسلحة إلى ليبريا، سعى الفريق أيضاً إلى تحديد المصدر الأصلي للأسلحة. وأبلغ شهود من القافلة الفريق أن الأسلحة وفرتها الحكومة السابقة في كوت ديفوار، وأنه تم أيضاً الاستيلاء عليها من القوات الجمهورية لكوت ديفوار خلال العمليات القتالية. واستعرض الفريق صوراً لهذه الأسلحة، ولكن نظراً لسوء نوعية عدد كبير من هذه الصور التي وفرتها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، لم يتمكن الفريق من التعرف بشكل قاطع على ختم الشركة المصنعة و/أو على رقم المخزون لجميع الأسلحة. غير أن الكثير من الصور كان واضحاً، وحدد الفريق خمس بنادق AK-47، ثلاث منها من طراز AR-M1، واثنان من طراز SA-M7 صنعت في بلغاريا؛ وحدد الفريق أيضاً قاذفة صواريخ RPG-7 تحمل علامة مصنع بلغاري (انظر المرفق ٩).

٩٠ - وطلب الفريق مزيداً من المعلومات عن هذه الأسلحة من حكومة بلغاريا، بما في ذلك التأكيد على أنها صنعت في بلغاريا، وبيانات مفصلة عن عملية تصديرها. وفندت حكومة بلغاريا في جوابها إلى الفريق في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ صحة العلامات الموجودة على بنديتين من بنادق AK-47. فالحروف المحفورة على إحدى البنادق AK-47 من طراز AR-M1 المذكورة في جواب حكومة بلغاريا لا تطابق الحروف المذكورة في طلب الفريق، كما بدت في صور الأسلحة. وأشارت حكومة بلغاريا في جوابها أيضاً إلى أنه ليس لديها أية معلومات عن إنتاج أو بيع البندقيتين المتبقيتين AK-47 وقاذفة الصواريخ RPG-7، التي أشار إليها الفريق.

٩١ - بيد أن حكومة بلغاريا أكدت في جوابها أن البنادق الثلاث من طراز AK-47 هي من إنتاج شركة JSCo - Kazalnak Arsenal. وتلاحظ في ردها كذلك أن الأسلحة اشترتها شركة METALIKA AB Ltd. وقد أصدرت رخصة تصدير هذه الأسلحة للجنة البلغارية

المشتركة بين الوزارات لمراقبة تصدير أسلحة الدمار الشامل وعدم انتشارها. وكان وزير الاقتصاد والطاقة والسياحة البلغاري قد أصدر رقم الترخيص A 3237 في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى شركة METALIKA AB Ltd لتصدير ٣٠٠٠ بندقية من طراز AK-47 إلى وزارة الدفاع في كوت ديفوار. وجرى تصدير هذه الأسلحة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وقدم الفريق هذه المعلومات إلى فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار ليوصل التحقيق في هذه المسألة.

### الأسلحة المصنعة يدويا

٩٢ - أبلغت حكومة ليريا الفريق أن معظم الأسلحة المصنعة يدويا المستخدمة في ليريا يصنعها حدادون في غينيا ويتم تهريبها إلى ليريا. ووفقا لمصادر الشرطة الوطنية الليبرية وبعثة الأمم المتحدة في ليريا، لا يزال يجري اعتقال الأفراد الذي يتاجرون بالأسلحة المصنعة يدويا والذخيرة على طول الحدود مع غينيا. واستنادا إلى البيانات والمعلومات التي استقيت من الشرطة الوطنية الليبرية والبعثة، فإن استخدام بنادق الصيد من عيار ١٢ ملم، المعروفة في ليريا بـ "البنادق أحادية الماسورة" لا يزال شائعا في ارتكاب الجرائم في البلد، وإنه لا بد من وضع حد لهذه الممارسة. وأبلغت مصادر في حكومة ليريا في غانتا الفريق أنه تم في آب/أغسطس ٢٠١٠، استرجاع ما لا يقل عن ١٢ بندقية أحادية الماسورة على طول الحدود مع غينيا. وفي مقاطعة لوفوا، التي يحاذي جزء منها الحدود مع غينيا، كانت أعداد غير محددة من البنادق أحادية الماسورة من بين ٦٧ نوعا من الأسلحة التي استرجعت في شباط/فبراير ٢٠١٠.

٩٣ - وكذلك أبلغت البعثة الفريق أنه بالإضافة إلى تنفيذ الأمر التنفيذي الليبري الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ الذي يأمر بتسجيل البنادق أحادية الماسورة، فإن هناك حاجة إضافية إلى تسجيل الأسلحة المصنعة يدويا، في سانكيكلي، بليريا، خشية أن تكون البنادق تهرب عبر مقاطعة نيمبا. وتلقى الفريق إحصاءات بالأسلحة المصنعة يدويا من سانكيكلي في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى أيار/مايو ٢٠١١، كشفت أنه تم تسجيل ٢٣٥ من البنادق أحادية الماسورة خلال هذه الفترة. وفيما يلي أسماء الأقضية الواقعة في مقاطعة نيمبا التي سجلت الأسلحة: ياروين - ميهسونو، ١٨٠ بندقية؛ ودوي، ٨ بنادق؛ وبين - غار، ٢٥ بندقية؛ وكباريلي، ٢٢ بندقية. ولاحظ الفريق أن تسجيل الأسلحة المصنعة يدويا لم يكن منسقا جيدا وأنه كان ثمة نقص في الإحصاءات في كثير من الأحيان. وإذ يشير فريق الخبراء إلى تقاريره السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن، وهي تقرير منتصف المدة الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/367، الفقرة ٤٠)؛ والتقرير الختامي الصادر في كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/2010/609، الفقرة ١٦٨)؛ وتقرير منتصف المدة الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٠ (S/2010/319، الفقرة ١٠٢)؛ والتقرير الختامي الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (S/2009/640، الفقرة ١٤٠)، والتقرير الختامي الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/2008/785، الفقرة ١٧١)، فإنه يكرر مجددا تأكيد توصيته باتخاذ تدابير لمراقبة إنتاج الأسلحة المصنعة يدويا وتداولها. وأنه يتعين على الدول الأعضاء أيضا وفقا، لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه<sup>(٧)</sup>، أن تقوم، على الصعيد الوطني، باتخاذ جميع التدابير اللازمة، إذا لم تكن هذه التدابير موجودة، وإنفاذها لمنع تصنيع أية أسلحة صغيرة أو أسلحة خفيفة لا تحمل علامات أو تحمل علامات غير دقيقة، وتخزينها، ونقلها، وحيازتها. وتلبية لهذا المطلب، يتعين على حكومة ليبيريا أن تضع، برعاية اللجنة المعنية بالأسلحة الصغيرة، التدابير اللازمة لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك الأسلحة المصنعة يدويا.

٩٤ - وفي هذا السياق، كتب الفريق إلى حكومة غينيا في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ طالبا تأكيدا بشأن استمرار تداول الأسلحة التي يزعم أنها أتت من غينيا. وتلقى الفريق رسالة من الممثل الدائم لغينيا لدى الأمم المتحدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ يشعره فيها باستلام رسالته إلا أنه لم يتلق ردا عليها.

٩٥ - وبعث الفريق أيضا طالبا إلى حكومة مالي بشأن ٣٠٠٠ طلقة بندقية صيد من عيار ١٢ ملم كانت الشرطة الوطنية الليبرية قد استرجعتها في ١٩ كانون الثاني/فبراير ٢٠١١ في كانويكين، بمقاطعة ريفر غي. وكانت الذخيرة داخل صناديق عليها اسم الشركة CARMA Mali، مصنع خراطيش مالي، Cite UNICEF، Route Niamakoro، BPE 1924، ولم يتلق الفريق أيضا ردا على هذا الطلب.

## باء - تدمير الأسلحة النارية

٩٦ - من الناحية الفنية، يحتفظ المختبر العدلي للشرطة الوطنية الليبرية في مونروفيا، الذي يعتمد على المساعدة من شرطة الأمم المتحدة، بالأسلحة التي هي جزء من التحقيقات الجنائية. وأبلغت الشرطة الوطنية الليبرية الفريق أن الأسلحة اللازمة للإجراءات القضائية لم يتم تدميرها، رغم أن الفريق لاحظ في عدة حالات، أنه تم تدمير الأسلحة التي يستخدمها

(٧) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، نيويورك؛ ٩-٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١ (A/CONF.192/15)، الفصل الخامس، الفقرة ٢٤.

المرتزقة الليبريون وعناصر الميليشيات الإيفوارية العاملين في كوت ديفوار، رغم أن هؤلاء الأفراد يخضعون للإجراءات القضائية. ويلاحظ الفريق أنه من المرجح أن يقوض ذلك التحقيقات الجنائية، مثل استخدام الأدلة العادلة التي تُجمع من أماكن الجريمة في كوت ديفوار كدليل على وجود المرتزقة الليبريين وعناصر الميليشيات الإيفوارية والأنشطة التي يمارسونها.

٩٧ - وعلى سبيل المثال، تم في ٦ تموز/يوليه ٢٠١١ تدمير مخبأ الأسلحة الذي عثر عليه في تسلا، المشار إليه في الفقرة ٦٦ أعلاه. غير أن المحاربين الإيفواريين والمرتزقة الليبريين الذين عبروا الحدود ومعهم هذه الأسلحة لا يزالون قيد التحقيق، إذ يوجد حالياً ٣٩ إيفواريا رهن الاعتقال في زويدرو. وتلقى الفريق عدة شهادات من أعضاء في القافلة، بمن فيهم مارك "ميلر" ويلسون، وهو ما مكن الفريق من تحديد الحالات التي يمكن فيها ربط أسلحة محددة عثر عليها في المخبأ بعناصر من القافلة. فمثلاً، كانت الأسماء الرمزية لعناصر من القافلة محفورة على الأخمص الخشبي لبندقيتين من طراز AK-47. وعلاوة على ذلك، أكد مارك "ميلر" ويلسون للفريق أنه استخدم المدفع الرشاش عيار ١٢,٧ ملم من طراز NSV-T الذي عثر عليه في المخبأ. وأبلغ الفريق أيضاً أن المدفع الرشاش من طراز SIG-540 الذي استرجع من المخبأ، استخدمه فرد في القافلة اسمه الرمزي "السنغلي" كان الفريق التقط صورة له في ريفر غبيه، إلا أن الشرطة الوطنية الليبرية لم تلق القبض عليه بعد ذلك. وأفاد شهود في شهاداتهم عن مشاركة هذا الفرد في قتل عدة أفراد في كوت ديفوار. وأخيراً، تشير عدة شهادات قدمها عناصر من القافلة إلى أن مدفع رشاشا من طراز PKM حُدد في مخبأ الأسلحة، استخدمه هنري جويل غويهي بليك، المعروف باسم "روجو" (الأحمر). والآن وبعد أن تم تدمير الأسلحة، سيكون من المستحيل إجراء تحقيقات عدلية تربط الأسلحة بأماكن الجريمة في كوت ديفوار، فضلاً عن إجراء تحقيقات أخرى تربط الأسلحة بأفراد موجودين حالياً رهن الاعتقال.

٩٨ - وحاول الفريق تحديد موضع المسدس بيريتا الذي عثر عليه في حوزة اسحاق شيبغو ("بوب مارلي") لتحديد العلامات المحتملة التي تدل على الصانع والمعرفة في ما إذا كان استولى على هذا السلاح من أحد مخزونات القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار. وأبلغت سلطات الشرطة في زويدرو الفريق أن المسدس نُقل إلى مونروفيا في وقت سابق. ورأت وحدة الطب العدلي التابعة للشرطة الوطنية الليبرية في مونروفيا أن السلاح ربما يكون قد دُمّر، إذا أنها لم تتمكن من العثور على أي سجل له. ويمكن أن تكون هذه الأدلة حاسمة في متابعة التحقيقات الجنائية في الأنشطة التي كان يمارسها شيبغو في كوت ديفوار. ويخضع شيبغو للاحتجاز السابق للمحاكمة بتهمة الارتزاق، ويعتقد الفريق أن التحقيقات العدلية في

الرصاصات التي جمعت من موقع مجزرة بلوليكن، المشار إليها في الفقرتين ٣٣ و ٣٤ أعلاه، قد تساعد في إدانة مرتزقة ليبريين.

٩٩ - وفي الختام، دمرت بعثة الأمم المتحدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. بندقيتين من طراز AK-47، كانتا قد استرجعتا من راكب دراجة نارية في زويدرو في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١. وكان ينبغي للشرطة الوطنية الليبرية إجراء تحقيقات حسب الأصول في قطعتي السلاح هاتين قبل تسليمهما إلى البعثة، وذلك بهدف تحديد ما إذا كان مصدرهما مخزونات حكومة كوت ديفوار، وكان من شأن ذلك أن يسلط مزيداً من الضوء على تداول الأسلحة الأخرى من المخزون ذاته في ليبريا.

١٠٠ - وأبلغ موظفو البعثة الفريق أن الأسلحة تدمر للحد من فرص سرقتها، ومن فرص تداولها من جديد. ويقر الفريق بوجود إطار للسياسة العامة شاركت في وضعه الشرطة الوطنية الليبرية وشرطة الأمم المتحدة والعنصر العسكري في البعثة بشأن المعايير والإجراءات التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بتخلص الشرطة الوطنية الليبرية والأجهزة الأمنية الأخرى من الأسلحة والذخيرة حسب الأصول. ويوصي الفريق بتعزيز الرقابة لتحديد الأسلحة والذخيرة التي يمكن أن تساعد السلطات الليبرية في التحقيقات الجنائية، واتخاذ التدابير الأمنية المناسبة لحمايتها من السرقة.

## جيم - القانون الوطني لتحديد الأسلحة الصغيرة واللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة

١٠١ - القانون الليبري الوطني لتحديد الأسلحة الصغيرة أداة هامة في ظل انعدام صك تشريعي شامل لتنظيم الأسلحة الصغيرة والتحكم في توزيعها وامتلاكها وتداولها. وفي إطار الالتزام بتحديد الأسلحة الصغيرة في البلد، أصدر القصر الرئاسي، أمرين تنفيذيين، هما الأمر التنفيذي رقم ٦ الصادر في عام ٢٠٠٧ والأمر التنفيذي رقم ٨ الصادر في عام ٢٠١٠، اللذين انتهى مفعولهما منذ ذلك الحين. والصك الوحيد الساري حالياً هو قانون الاتجار بالأسلحة النارية القديم المدرج في قانون الدفاع الوطني، الذي اعتمد في عام ١٩٥٦.

١٠٢ - ومنذ ذلك الحين، أنجز مشروع القانون الوطني لتحديد الأسلحة الصغيرة عقب إجراء مشاورات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، ولكن لا يزال لم يصدره الكونغرس بعد. وقد أكد أحد كبار مستشاري بعثة الأمم المتحدة في ليبريا الذي اضطلع بدور أساس في صياغة هذا القانون أنه صيغ ضمن أحكام المعايير الدولية وأنه وضع في الفترة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وحزيران/يونيه ٢٠١١. وينص هذا القانون على أن تقدم اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة، التي لا تزال لم تنشأ رسمياً، تقريراً

نهائيا. ومن المتوقع أن يعين ثلاثة مفوضين على الأقل بحلول منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بعد أن تتسلم رئيسة الدولة مهامها. وعندئذ يقدم القانون الوطني لتحديد الأسلحة الصغيرة إلى السلطة التشريعية في مطلع شباط/فبراير ٢٠١٢ لكي توافق عليه.

١٠٣ - ويود فريق الخبراء التشديد على أهمية إعطاء الأولوية للتعجيل بعملية سن القانون المتعلق بتحديد الأسلحة الصغيرة وكذلك تنفيذ الأحكام الواردة فيه لاحقا، بهدف تحسين الأمن في البلد. وعلاوة على ذلك، ومع أن الأمر التنفيذي رقم ٢٨ يتضمن حكما مؤقتا يحظر امتلاك جميع الأسلحة النارية، إلا تلك المسجلة في وزارة العدل التي تشمل بنادق الصيد الأحادية الماسورة، فقد انتهى مفعول هذا الأمر التنفيذي في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ويوصي الفريق بقوة أن تجدد حكومة ليريا الأمر التنفيذي رقم ٢٨ إلى أن يصدر القانون الوطني لتحديد الأسلحة الصغيرة ويتم إنشاء اللجنة المعنية بالأسلحة الصغيرة رسميا.

#### دال - الامتثال لأحكام الفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩)

١٠٤ - تنص الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٣ (٢٠٠٩) على أن تقوم جميع الدول بإخطار اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) مسبقا بتوجيه أي شحنات للأسلحة والمعدات ذات الصلة إلى حكومة ليريا، أو بما يُقدّم إلى هذه الحكومة من مساعدة أو مشورة أو تدريب في ما يتصل بالأنشطة العسكرية ويرى الفريق أن الدول الأعضاء تمتثل لهذا الشرط. وبوجه خاص، أرسلت حكومتا فرنسا ونيجيريا إخطارات، كما هو مطلوب.

١٠٥ - وأبلغت حكومة فرنسا اللجنة بمذكرة شفوية مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠١١ أن فرنسا تعتزم تسليم معدات شرطة غير خطيرة إلى وحدة دعم الشرطة الليبرية. وقد أبلغ أن الشحنة ستسلم بواسطة رحلة جوية خاصة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١، وأن من المقرر تسليم شحنة أخرى في آب/أغسطس بواسطة رحلة جوية تجارية. والغرض من هذه المعدات دعم الشرطة الوطنية الليبرية في الانتخابات العامة لعام ٢٠١١، ومواصلة التدريب الذي تقدمه فرنسا منذ عام ٢٠٠٩ إلى ٦٠٠ عنصر و ٢٠ ضابطا من الشرطة الوطنية الليبرية في مجال أساليب الخفارة ومكافحة الشغب. وأكد السفير الفرنسي في ليريا إلى الفريق أن تسليم المعدات قد تم بموجب أحكام الفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩).

١٠٦ - وأبلغت حكومة نيجيريا اللجنة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ اعترافها بتوريد ٣٠٠ بندقية من طراز G3، و ١٠ ٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم إلى الشرطة الليبرية.

ووفقا للمذكرة الشفوية الموجهة من البعثة الدائمة لنيجيريا بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، سوف يتم الإبلاغ عن مسار الذخائر المذكورة وموعد شحنها في الوقت المناسب.

١٠٧ - ووفقا للفقرة ١٢ (هـ) من المبادئ التوجيهية للجنة<sup>(٨)</sup>، يود الفريق تشجيع حكومة ليبيريا على الوفاء بالتزاماتها بوسم الأسلحة والذخيرة، وتعهد سجل يتضمن أحدث المعلومات، وإخطار اللجنة كتابيا بصورة رسمية في غضون ستة أسابيع من موعد التسليم بأن هذه الخطوات قد اتخذت.

## هاء - مشاركة ليبيريا في المبادرات الإقليمية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة

١٠٨ - أبلغ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا الفريق أن حكومة ليبيريا دأبت منذ عام ٢٠٠٦ على تقديم تقاريرها الوطنية نصف السنوية إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه. وشدد المركز على ضرورة اتباع نهج كلي لتحديد الأسلحة وتعزيز الرقابة البرلمانية. كما لاحظ أن اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة طلبت زيادة تعبئة الموارد لتنفيذ الصكوك الوطنية والإقليمية والدولية. وشدد المركز على ضرورة تحسين الضوابط على الحدود بين ليبيريا والدول المجاورة، ولا سيما في ما يتعلق بمعالجة مسألة المقاتلين السابقين.

١٠٩ - وأبلغت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الفريق أنها وضعت خطة خمسية للأنشطة ذات الأولوية (٢٠١١-٢٠١٥) لتنفيذ اتفاقية الجماعة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلى هذا الأساس، تعزم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مواصلة دعم اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة في ليبيريا لدى الدول الأعضاء الأخرى، في مجال مواصلة التشريعات وتوحيد عمليات نقل الأسلحة. وعلاوة على ذلك، تتوقع الجماعة مواصلة العمل عن كثب مع اللجنة الوطنية في مجال بناء القدرات، لا سيما في مجال التدريب وتوعية وسائط الإعلام بشأن المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة.

١١٠ - ويقوم المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة، الذي يوجد مقره في نيروبي، بتنفيذ وإدارة مشروع مدته ثلاث سنوات بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، يحظى فيه وسم الأسلحة بالأولوية. وسعيا إلى تحقيق ذلك، شاركت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما فيها ليبيريا في دورة تدريبية للتوعية بوسم الأسلحة عقدت في لومي، توغو،

(٨) متاحة على الموقع: [http://www.un.org/sc/committees/1521/pdf/1521\\_Committee\\_Guidelines.pdf](http://www.un.org/sc/committees/1521/pdf/1521_Committee_Guidelines.pdf).

في آب/أغسطس ٢٠١١. واتفقت الدول الأعضاء على عقد اجتماع متابعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بهدف التوصل إلى اتفاق حول بارامترات الموسم في المنطقة، ووفقا لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها بطريقة موثوق بها الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥<sup>(٩)</sup>. ومن المتوقع أن تشتري اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة معدات الموسم وأن تنفذ في وقت لاحق أحكام اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والصكوك الدولية ذات الصلة.

## خامسا - تجميد الأصول

### ألف - لحة عامة

١١١ - حدد الفريق أولويات التحقيقات بشأن الرعايا الليبريين الذين أدرجت أسماؤهم في قائمة تجميد الأصول. وساعدت وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة في ليبيريا الفريق في التحقيقات التي أجراها، وأتاحت وثائق تنسم بأهمية بالغة لتحديد أصول الأفراد المدرجة أسماؤهم في هذه القائمة. كما وفرت لجنة الانتخابات الوطنية الليبرية الوثائق التي قدمها المرشحون في الانتخابات الوطنية الليبرية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

١١٢ - إلا أن الفريق يلاحظ مع القلق أن وزارة العدل الليبرية لم تتخذ إجراءات لتنفيذ التدابير المالية المفروضة بموجب الفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٢ (٢٠٠٤). وأبلغ النائب العام المساعد الليبري الذي يجب أن يأذن بإصدار الأوامر القضائية وتجميد الأصول الفريق أنه ينتظر تعليمات من الرئاسة للشروع في تنفيذ التدابير الواردة في القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤). كما أبلغ النائب العام المساعد الفريق أن الإجراءات التي تتخذها الرئاسة تتوقف على البيانات الواردة مع السلطة التشريعية، وأنه سوف يتعين مراعاة الأصول القانونية. ونتيجة لذلك، لم يكن لدى القطاع المصرفي الليبري أساس قانوني لتجميد الأصول، مما يعني أن هناك الأصول المالية تُنقل بحرية من الحسابات المصرفية للأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة وإليها.

١١٣ - وبصرف النظر عن عدم مضي حكومة ليبيريا قدما بالتدابير الرامية إلى تجميد الأصول، واصل الفريق جمع المعلومات الموضوعية المستجدة بشأن أصول الأفراد المستهدفين. وقد يساعد ذلك على تحديد الأصول المالية وتجميدها خارج ليبيريا، أو ربما يستخدم لتعزيز عزم الحكومة على اتباع نهج استباقي لتجميد الأصول. كما أسفرت التحقيقات التي أجراها

(٩) A/60/88 و Corr.2، المرفقات؛ انظر أيضا مقرر الجمعية العامة ٥١٩/٦٠.

الفريق عن المزيد من المعلومات بشأن عدد من الحالات المذكورة في تقاريره السابقة، وحددت أيضا أصول الأشخاص الذين جمعت بشأنهم معلومات قليلة أو لم تجمع أي معلومات سابقا.

١١٤ - وقدم الفريق طلبات إلى الدول الأعضاء للحصول على معلومات بشأن الإجراءات المتخذة لتنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤). واعتبر الفريق أن ذلك طريقة بناءة للحصول على المعلومات بشأن أصول الشركات والأشخاص الذين حددتهم القائمة وإضفاء طابع مركزي عليها، ووسيلة لتعزيز تحقيقات الفريق. ووجه الفريق رسائل رسمية إلى ٢٣ دولة عضوا وإمارتين وإقليم من أقاليم وراء البحار للحصول على معلومات بشأن الأصول المحمّدة. وتلقى الفريق ردودا من خمسة دول هي: الاتحاد الروسي؛ وألمانيا؛ وأيرلندا؛ والبرازيل؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بما في ذلك رد منفصل من جزر فرجن البريطانية).

١١٥ - وطلب الفريق معلومات بشأن أصول الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة من المصارف التالية التي تعمل في ليبيريا: مصرف إيكو بنك Ecobank، ومصرف الضمان الاستثماري المحدود (ليبيريا) Guaranty Trust Bank (Liberia) Limited؛ والمصرف الدولي المحدود (ليبيريا) International Bank (Liberia) Limited؛ والمصرف الليبري للتنمية والاستثمار Liberia Bank for Development and Investment (LBDI)؛ وفرع مصرف أفريقيا المتحد في ليبيريا United Bank for Africa (UBA) Liberia. ولم يقدم سوى المصرف الدولي المحدود معلومات إلى الفريق. ولم يرد إيكو بنك ومصرف أفريقيا المتحد على طلب الفريق. ورفض المصرف الليبري للتنمية والاستثمار ومصرف الضمان الاستثماري تقديم المعلومات المطلوبة. وأبلغ المصرف الليبري للتنمية والاستثمار الفريق أن المصرف قد امتثل سابقا لطلب مماثل للأمم المتحدة فور صدور أمر قضائي بذلك. وأشار المستشار القانوني لمصرف الضمان الاستثماري على عميله بعدم الامتثال لطلب الفريق لأن قرار مجلس الأمن ١٥٣٢ (٢٠٠٤) لم يصبح جزءا من القانون المحلي الليبري، حسب رأس المستشار القانوني، ولأن المصرف يشترط صدور أمر قضائي لتقديم المعلومات المطلوبة.

١١٦ - ووجه الفريق رسائل رسمية إلى الشركات التي يوجد مقرها في توغو، وجنوب أفريقيا، والسويد، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية التي تتعامل تجاريا مع الكيانات التي يملكها الأشخاص الخاضعون للجزاءات في ليبيريا أو يسيطرون عليها أو يجنون أرباحا منها. وسعى الفريق بوجه خاص إلى الحصول على وثائق من هذه الشركات في ما يتعلق بالحسابات المصرفية التي يستخدمها الأشخاص الواردة أسماؤهم في قائمة تجميد الأصول،

أو الكيانات المرتبطة بهم. وتلقى الفريق ردودا من الشركات في السويد والولايات المتحدة. ويلاحظ الفريق أيضا أن ممثلا من شركة متعددة الجنسيات تعمل في ليبيريا أعرب عن قلقه لأن الشركة لم تبلغ بقائمة تجميد الأصول، نظرا لأن التعامل مع الأشخاص المدرجة أسماؤهم في هذه القائمة قد ينطوي على "خطر تشويه السمعة".

## باء - معلومات إضافية بشأن أصول الأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة

### سيريل أ. آلن

١١٧ - حصل الفريق على وثائق بشأن أصول سيريل آلن الذي كان مرشحا لعضوية مجلس مثلي الحزب الوطني القومي عن الدائرة الخامسة في مقاطعة مارجيبى خلال الانتخابات التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، التي لم يفز فيها. ويصنف آلن بأنه من صغار المكلفين بالضرائب وفقا لشهادة لتسوية الضرائب صادرة عن وزارة المالية بتاريخ ١١ آب/أغسطس ٢٠١١. وقد حدد مكان إقامته في باينسفيل، بمقاطعة مونتسيرادو، في ليبيريا، وكذلك في كونولا، بمقاطعة مارجيبى، في ليبيريا، وهذا المكان الأخير هو عنوان مزرعة آلن. وتظهر مستندات ملكية الأرض المتعلقة بمزرعة آلن أنه قد تم شراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وأن مساحتها تبلغ ٥٠ فداناً، وأنها مزروعة بأشجار البن والنخيل. وقد ورد على كشف البيانات المالية (المرفق ١٠) للمرشح لدى لجنة الانتخابات الوطنية أن القيمة المقدرة للأرض ولبنين هي ٢٨٥ ٠٠٠ دولار من دولارت الولايات المتحدة في آب/أغسطس ٢٠١١. ووفقا لهذه الوثيقة نفسها، فإن آلن كان عاطلا عن العمل منذ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وإنه سحب صكا تزيد قيمته بمبلغ ٧ ٠٠٠ دولار عن رصيده في إيكو بنك، وهو يملك سيارة من طراز BMW 325i تقدر قيمتها بـ ١٢ ٠٠٠ دولار.

١١٨ - ويدير سيريل آلن أيضا شركة اسمها الشركة الليبرية الوطنية للتجارة وهي موجودة في مزرعة آلن بمقاطعة مارجيبى (المرفق ١١). بيد أنه يتبين من شهادة السجل التجاري للشركة المؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ أن الشركة الليبرية الوطنية للتجارة موجودة في ردلايت، في باينسفيل، بمقاطعة مونتسيرادو، وأنها تعمل في تجهيز حبوب البن وبيعها. ويتبين من هذه الوثيقة أن الشركة سجلت للمرة الأولى في عام ٢٠٠٠. ويتبين من شهادة سجل تجاري أخرى للشركة الليبرية الوطنية للتجارة، تحمل رقم الهوية الضريبية نفسه، وصادرة أيضا في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، أن هذه الشركة موجودة في كلارا تاون، بمقاطعة مونتسيرادو، وتعمل في بيع قطع الغيار، وأنها أنشئت في عام ٢٠١١.

١١٩ - وتشير استمارة سجل تجاري قديمة مودعة لدى وزارة المالية بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١ باسم الشركة الليبرية الوطنية للتجارة الكائنة في باينسفيل إلى أن

قيمة هذه الشركة تبلغ ١٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في أواخر عام ٢٠١٠. وتذكر هذه الوثيقة أن سيريل أ. آلن، الابن، يملك ٦٠ في المائة من أسهم الشركة؛ وأنتوني ديلاين ٢٠ في المائة؛ وإيما آلن ٢٠ في المائة (انظر المرفق ١٢). وقد وقع سيريل آلن هذا المستند بوصفه المدير كبير الموظفين التنفيذيين في الشركة. وتشير استمارة سجل تجاري جديدة أودعت في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ لدى وزارة المالية باسم الشركة الليبرية الوطنية للتجارة الكائنة في كالارا تاون إلى رأس المال المستثمر في الشركة يبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار. وتتساوى حصة كل من الشركة الليبرية الوطنية للتجارة والشركة الكائنة في باينسفيل في أسهم رأس المال، كما ترد الإشارة أيضا إلى أن سيريل أ. آلن، الابن، هو المدير كبير الموظفين التنفيذيين (انظر المرفق ١٣).

١٢٠ - وكتب آلن رسالة إلى وزارة التجارة والصناعة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١ طالبا استئناف نشاط شركة أخرى من شركاته، وهي الشركة الليبرية الدولية للتجارة، التي يقول إنها أنشئت في عام ٢٠٠٠، ولكنها اضطرت للتوقف عن العمل في عام ٢٠٠٦. وتقدر قيمة هذه الشركة بمبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار في أواخر عام ٢٠٠٥ وفقا لاستمارة سجل تجاري قديمة مودعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ويرد في هذه الوثيقة أن ستيفن أ. سميث يملك ٦٠ في المائة من أسهم الشركة، وأما الـ ٤٠ في المائة المتبقية فهي مدخرة. وقد وقع سميث هذه الوثيقة بوصفه المدير العام التنفيذي للشركة. ويتبين من وثيقة أقدم تعود إلى شباط/فبراير ٢٠٠٠ أن سميث هو رئيس الشركة ومديرها. ويرد في عقد تأسيس الشركة الليبرية الدولية للتجارة المؤرخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٩ أيضا أن سميث يملك ٦٠ في المائة من أسهم الشركة، وأن ٤٠ في المائة من الأسهم مدخرة. ولا يرد ذكر اسم سيريل آلن في العقد الأصلي لتأسيس الشركة.

### راندولف كوبر

١٢١ - أبلغت وزارة المالية الفريق أن راندولف كوبر يدير وكالة سفر اسمها الوكالة الليبرية لخدمات السفر Liberia Travel Services. وقد زار الفريق مكاتب هذه الشركة في عدة مناسبات، ولكن كوبر لم يكن موجودا حينها (انظر المرفق ١٤). وأبلغت إدارة الشركة الفريق أن راندولف كوبر هو كبير الموظفين التنفيذيين، وأنه كان يشغل سابقا منصب المدير الإداري لمطار روبرتس الدولي. وما يبرر إدراج اسم كوبر في قائمة تجميد الأصول هو أنه كان له دور هام في مختلف انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة أثناء المدة التي شغل فيها منصبه في مطار روبرتس الدولي.

١٢٢ - ويشغل راندولف كوبر منصب المدير العام التنفيذي للوكالة الليبرية لخدمات السفر وهو من الموقعين أيضا على حساب مصرفي تجاري جاري للشركة يحمل الرقم 02.2010-565880-01 لدى المصرف الدولي (ليبريا) المحدود. إلا أن اسمه ليس مذكورا في عقد تأسيس الشركة. وعوضا عن ذلك، حصل الفريق على وثائق تفيد أن كوبر استأجر حيزا مكتبيا لوكالة السفر، ولكن بصفته ممثلا لشركة الخدمة الجوية "Air Service Incorporated". وكذلك، لا يرد اسم كوبر في عقد تأسيس هذه الشركة الأخرى التي تحمل اسم شركة الخدمات الجوية Air Services Incorporated. ولا تزال مسألة تحديد ملكية الوكالة الليبرية لخدمات السفر وشركة الخدمات الجوية والجهة التي تسيطر عليها، تعوزها الشفافية، كما أنها تخفي مشاركة راندولف كوبر. ويلاحظ الفريق أن وثائق كلتا الشركتين تستخدم كلمتي "خدمة" و "خدمات" عند الإشارة إلى اسم الشركتين.

١٢٣ - وتكشف عائدات ضريبة الدخل للشركة المسجلة لدى وزارة المالية الليبرية في حزيران/يونيه ٢٠١١ لعمليات الوكالة الليبرية لخدمات السفر في عام ٢٠١٠ أن هذه الشركة سجلت أرباحا صافية قدرها ٢١٠٣ دولارا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، ورد في الموقع الشبكي للوكالة الليبرية لخدمات السفر أن الشركة تعمل بصفقتها وكيل المبيعات العام لشركة نيجيريا للطيران في مونروfia، وأنها هي الوكيل الحصري في ليبريا لشركة غرب أفريقيا للشحن Africa West Cargo منذ عام ٢٠٠٣. ووجه رئيس الخاسبة في الوكالة الليبرية لخدمات السفر رسالة إلى وزارة المالية في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ تحمل في ترويضتها شعار شركة غرب أفريقيا للشحن وشركة نيجيريا للطيران. ووجه الفريق رسائل إلى كل من شركة غرب أفريقيا للشحن وشركة نيجيريا للطيران ولكنه لم يتلق ردا من أي منهما.

١٢٤ - ويرد في الموقع الشبكي للشركة الليبرية لخدمات السفر أيضا العنوان التالي للاتصال بالشركة في الولايات المتحدة: Eastway Drive, Suite 207, Charlotte, North Carolina, 28205. إلا أن ممثلي الوكالة الليبرية لخدمات السفر أحوالوا الفريق إلى وكالة Sahara Afrique في ولاية ماريلاند بالولايات المتحدة، التي قالوا إنها وكالة سفر شريكة. ووفقا للوثائق التي تم الحصول عليها من المصرف الدولي (ليبريا) المحدود، يرد اسم وكالة Sahara Afrique في ٢٧ تحويلا ماليا من الحساب المصرفي المذكور أعلاه للوكالة الليبرية لخدمات السفر في الفترة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وأيلول/سبتمبر ٢٠١١، يبلغ مجموعها ٣٩٣ ٣٤٣ دولارا.

١٢٥ - ووجه الفريق رسالة إلى وكالة Sahara Afrique مستفسرا بشأن هذه التحويلات، ويطلب تزويده بنسخ من الفواتير المرسلة إلى الوكالة الليبرية لخدمات السفر. وأبلغ ممثل من وكالة Sahara Afrique الفريق أن وكالة السفر لم تكن تعلم أن راندولف كوبر من الموقعين

على الحساب المصرفي للوكالة الليبرية لخدمات السفر، وأن علاقة الشركة الأمريكية بالشركة الليبرية هي العلاقة التي تربط بين عملي وزبون، تشتري بموجبها الوكالة الليبرية لخدمات السفر بطاقات السفر الجوية من وكالة Sahara Afrique. وزودت وكالة Sahara Afrique الفريق برد مسهب لإثبات تحويل الأموال من الوكالة الليبرية لخدمات السفر إلى وكالة Sahara Afrique بما في ذلك إيصالات المبالغ المقبوضة، وقائمة تذاكر السفر التي تم شراؤها، وإيصالات التحويلات المصرفية. وتبين إيصالات التحويلات المصرفية أن حساب وكالة Sahara Afrique لدى بنك أوف أمريكا Bank of America تلقى من الوكالة الليبرية لخدمات السفر ٢٤ تحويلًا بقيمة ٢٨١ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، في الفترة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ووردت الإشارة إلى أن المصرف مصدر التحويلات هو المصرف الدولي لليبريا International Bank of Liberia، وأن المصرف المرسل هو سيتي بانك Citibank. وتمت ثلاثة تحويلات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بقيمة ١٧ ١٦٣ دولار من حساب الوكالة الليبرية لخدمات السفر لدى إيكوبنك ليبريا المحدود Ecobank Liberia Limited، ووردت الإشارة إلى أن المصرف المرسل هو Deutsche Bank Co. Americas. ولم يتلق الفريق رداً من إيكوبنك ولذلك لم يتمكن من التأكد مما إذا كان راندولف كوبر هو الموقع على حساب شركته لدى هذا المصرف.

١٢٦ - ووفقاً لاستمارة سجل تجاري قديمة للوكالة الليبرية لخدمات السفر مودعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، كان لوويس واه هو المالك لـ ١٠٠ في المائة من أسهم الشركة. واجتمع الفريق بواه وأكد أنه مدير الشركة وليس مالكها. ويتبين من عقد تأسيس الوكالة الليبرية لخدمات السفر المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ أن كيانا ليبريا آخر، هو شركة وقود الطائرات Aviation Fuel Incorporated، يملك هذه الشركة كلياً، وأن وكيلها المسجل هو س.ب. ستابلفيلد الابن S.B. Stubblefield Jr. وقد تأسست شركة وقود الطائرات Aviation Fuel Inc. في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وورد أسماء أعضاء أول مجلس إدارة للشركة كما يلي: لطيفة كامار، وصموئيل ب. ستابلفيلد الابن (وهو أيضاً مؤسس الشركة، وقد شغل منصب المستشار القانوني للوكالة الليبرية لخدمات السفر)، وفكتور د. غارلو. ولا يرد اسم راندولف كوبر في هذه الوثائق.

١٢٧ - إلا أن الفريق حصل على نسخة من عقد إيجار المكاتب التي تستخدمها الوكالة الليبرية لخدمات السفر في كروان هيل، بمونروفيا، والتي استأجرها راندولف كوبر لحساب الشركة. وقد استأجر الشقة الأرضية في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١١ لحساب وكالة السفر، بصفته ممثل شركة الخدمة الجوية Air Service Inc. [هكذا] (المرفق ١٥). ومن الشهود على توقيع العقد لاسانا تراور، المدير العام للوكالة الليبرية لخدمات السفر الذي أبلغ الفريق أن راندولف كوبر

هو رئيسه. وترد الإشارة إلى اقتطاع الضريبة على إيجار الشقة في ملف الوكالة الليبرية لخدمات السفر لدى شعبة الشريحة المتوسطة لدافعي الضرائب التابعة لوزارة المالية.

١٢٨ - وقد تأسست وكالة الخدمات الجوية Air Services في ١٢ أيار/مايو ٢٠١١ وتم تسجيلها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وتشمل الأنشطة المعلنة لشركة الشحن الجوي، وخدمات البريد وخدمات الشحن الجوي والشحن البحري وفقا لعقد تأسيسها. وتشير هذه المستندات إلى أن مدير هذه الشركة هو آرثر ب. أبولاي الابن. إلا أن بطاقة هوية الشركة الخاصة بالسيد أبولاي تشير إلى أن اسمه هو عبد الله، ويتبين منها أنه المدير العام لوكالة خدمات السفر ومديرها العام التنفيذي، وهي تتضمن رقما للهاتف في ليبيريا، ورقما للهاتف المحمول في موناكو ويملك السيد عبد الله أيضا ٨٠ في المائة من أسهم الشركة، فيما ترد نسبة ٢٠ في المائة الباقية باعتبارها لم تدفع، وفقا لعقد تأسيس شركة الخدمات الجوية Air Services Inc. ويرد في هذه الوثائق نفسها أن الرأس المال الأصلي للشركة يبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وكذلك ففي ما يتعلق بشركة الخدمات الجوية Air Services Inc، لا يرد اسم راندولف كوبر في وثائق عقد تأسيس الشركة.

### جورج سلوار دويه الابن

١٢٩ - كان جورج دويه أحد الطامحين إلى عضوية مجلس الشيوخ عن الحزب الديمقراطي الوطني لليبيريا ممثلا لمقاطعة جيه في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، إلا أنه لم يفز في الانتخابات. وقدم دويه، بصفته مرشحا لعضوية مجلس الشيوخ، إقرارين متضاربين إلى وزارة المالية الليبرية ولجنة الانتخابات الوطنية. فشهادة التسوية الضريبية التي قدمها إلى وزارة المالية في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١١ تشير إلى أن الضرائب الوحيدة التي سددتها إلى حكومة ليبيريا كانت ضرائب عقارية قدرها ١٨٣ دولارا سددت في آب/أغسطس ٢٠١١. واستند معدل الضريبة هذا إلى القيمة المعلنة في الإقرار والبالغة ١٠.٠٠٠ دولار لمترل مكون من ٤ غرف نوم في برويرفيل، مقاطعة مونتسيرادو. إلا أن استمارة إقرار الذمة المالية للمرشحين التي قدمها دويه إلى لجنة الانتخابات الوطنية في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١١ تشير إلى أن القيمة المذكورة لمترله تبلغ ٣٠.٠٠٠ دولار (انظر المرفق ١٦). وتذكر وزارة المالية أن دويه لا يملك دخلا خاضعا للضريبة، فهو يشير في الإقرار الذي قدمه إليها في ٢ آب/أغسطس ٢٠١١ إلى أنه لا يعمل وليس مستخدما، وأنه لا يعمل لحسابه الخاص، وأنه لا يملك رخصة قيادة أو مركبة، ومن ثم لا تسري عليه الضرائب المفروضة على هذه الأنشطة (انظر المرفق ١٧). إلا أن الاستمارة التي قدمها دويه إلى لجنة الانتخابات الوطنية، والوارد ذكرها أعلاه، تشير إلى أن دخله المذكور كان ١٨.٠٠٠ دولار في الفترة بين آب/أغسطس ٢٠١٠

و آب/أغسطس ٢٠١١، وهو مستمد من أنشطة في مجالات العمل التجاري العام والزراعة والتشييد والنقل (انظر المرفق ١٨). وهكذا، فإن هناك تناقضا بين الإقرارين اللذين قدمهما دويه إلى وزارة المالية وإلى لجنة الانتخابات الوطنية.

### ميرتل فرنسال جيبسون

١٣٠ - تصنف ميرتل جيبسون في فئة صغار دافعي الضرائب وفقا لشهادة تسوية ضريبية قدمتها إلى وزارة المالية بتاريخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠١١، ووظيفتها المعلنة مزارعة. وتشير الوثائق إلى أن جيبسون تقيم في مقاطعة سينو، ليبريا، حيث كانت مرشحة لعضوية مجلس الشيوخ عن حزب المصير الليبري في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، التي لم تفز فيها. ووفقا لاستمارة إقرار الذمة المالية للمرشحين الخاصة بها، والتي قدمتها إلى لجنة الانتخابات الوطنية بتاريخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠١١، تضمن دخلها على مدى فترة ١٢ شهرا ٦ ٠٠٠ دولار من أفراد لأسرتها مقيمين في الولايات المتحدة و ٦ ٠٠٠ دولار كمعاش تقاعدي تحصل عليه بوصفها عضوا سابقا في مجلس الشيوخ الليبري (انظر المرفق ١٩).

### جيويل هاوارد - تيلور

١٣١ - انتُخبت جيويل هاوارد - تيلور عضوا أقدم في مجلس الشيوخ عن الحزب الوطني القومي ممثلة لمقاطعة بونغ في عام ٢٠٠٥، ودعمت حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وتصنف هاوارد - تيلور في فئة الشريحة المتوسطة من دافعي الضرائب حسب شهادة تسوية ضريبية مقدمة إلى وزارة المالية بتاريخ ١١ آب/أغسطس ٢٠١١، وتقيم في شارع توممان، كونغو تاوون، مقاطعة مونتسيرادو، ليبريا. ويشير إقرار دخل الفرد الخاضع للضريبة لعام ٢٠١٠ إلى أن دخل هاوارد - تيلور المعلن يبلغ ١٥٨ ٥٧٥ دولارا؛ يشمل ١٣٥ ٠٠٠ دولار كدخل من الإيجار، و ٢٣ ٤٤٠ دولارا كراتب من مجلس الشيوخ الليبري، و ١٣٥ دولارا كأرباح (انظر المرفق ٢٠). ويبين الجدول زاي من إقرار ضريبة الدخل أن صافي الدخل من الإيجار، بعد خصم الضرائب، يبلغ ١٢١ ٥٠٠ دولار.

١٣٢ - وعزي دخل الإيجار لهاوارد - تيلور إلى مقدم إيجار ثلاث سنوات لفيلا تملكها في كونغو تاوون، مقاطعة مونتسيرادو، مونروفيا. وحصل الفريق على اتفاق الإيجار، الموقع بتاريخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ بين جيويل هاوارد - تيلور (مؤجر) وممثل لشركة توتال ليبريا إنكوربوريتد (مستأجر). وتشير مذكرة محررة على ورقة رسمية لشركة توتال ليبريا

تحمل ترويستها ومؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠، موضوعها "مدفوعات لجيويل هاوارد - تيلور"، إلى أن الشركة ستدفع ١٣٥ ٠٠٠ دولار، قيمة الإيجار ناقص ١٠ في المائة قيمة الضريبة (انظر المرفق ٢١). وحصل الفريق أيضا على إيصال يحمل توقيع جيويل هاوارد - تيلور ويفيد استلامها مبلغ ١٢١ ٥٠٠ دولار من شركة توتال (انظر المرفق ٢٢). واجتمع الفريق مع المدير العام لشركة توتال ليبريا إنكوربوريتد، الذي أبلغ الفريق أنه لا يعلم أن جيويل هاوارد - تيلور مدرجة على قائمة الأمم المتحدة لتجميد الأصول، ووعد بالتعاون الكامل. وزودت الشركة الفريق بتفاصيل الحساب الذي تستخدمه هاوارد - تيلور لاستلام المبالغ المالية، وهو حساب في المصرف الليبري للتنمية والاستثمار رقمه 0221020011001. وحصل الفريق أيضا على صك ملكية العقار الذي تستأجره شركة توتال. ويشير الصك إلى أن المنزل هو الفيلا الساحلية في كونغو تاون، التي كان يملكها سابقا تشارلز داكبان غانكي تيلور، رئيس ليبريا السابق، وبيعت لجيويل هاوارد - تيلور في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ مقابل خمسة دولارات (انظر المرفق ٢٣).

١٣٣ - ووفقا لإقرار كتابي وقعت عليه هاوارد - تيلور في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، فإن الممتلكات العقارية التي تذكرها هي ثلاث قطع أراض سكنية في مونروفيا (اثنان في كونغو تاون وواحدة في سينكور)؛ وقطعة أرض مساحتها ٢,٥ إكر تقع على طريق روبرتسفيلد الرئيسي، مونروفيا؛ وقطعة أرض مهجورة في بيترفيل سيتي، مقاطعة مونتسيرادو؛ وقطعتا أرض مهجورتان في غبارنغا سيتي، مقاطعة بونغ؛ وقطعة أرض مهجورة مساحتها إكران في ميليكي تاونشيب، مقاطعة بونغ (انظر المرفق ٢٤). ويتضمن هذا الإقرار أيضا امتلاك هاوارد - تيلور لسيارة مرسيدس موديل S-320 بقيمة ٣٨ ٠٠٠ دولار.

١٣٤ - ويبين الإقرار الكتابي المذكور أعلاه أن جيويل هاوارد - تيلور كان لديها حسابات مصرفية في بنوك إيكوبنك، والمصرف الليبري للتنمية والاستثمار، والبنك الدولي (ليبريا)، وبنك UBA ليبريا (انظر المرفق ٢٥). ويبين الإقرار امتلاكها حسابين في بنك إيكوبنك، أحدهما توفيري والآخر جار، تبلغ قيمتهما الكلية ٧٠٠ دولار؛ وأن حسابها الجاري لدى المصرف الليبري للتنمية والاستثمار مدين بمبلغ ٢ ٠٠٠ دولار؛ وأن القيمة المذكورة لحسابها التوفيري لدى البنك الدولي (ليبريا) المحدود تبلغ ٣٠٠ دولار؛ وأن المبلغ المذكور في حسابها التوفيري لدى بنك UBA ليبريا المحدود هو ٥٠ ٠٠٠ دولار ليبري. وعلاوة على ذلك، يبين الإقرار أن هاوارد - تيلور تملك سندات قروض لشركة سيلكوم ليبريا بقيمة ١ ٠٠٠ دولار، وأن القيمة المذكورة لأسهمها في بنك إيكوبنك ليبريا تبلغ ١ ٠٠٥ دولارات. ونتيجة لذلك قدر مجموع الأصول التي تملكها جيويل هاوارد - تيلور بمبلغ ٣ ٠٠٥ دولارات من دولارات الولايات المتحدة و ٥٠ ٠٠٠ دولار ليبري. أما خصوم هاوارد - تيلور البالغة

٦٥ ٠٠٠ دولار فتعزى إلى خصوم قدرها ٣٥ ٠٠٠ دولار مستحقة لبنك إيكوبنك، وخصوم قدرها ٣٠ ٠٠٠ دولار مستحقة للمصرف الليبري للتنمية والاستثمار. وأكد البنك الدولي (ليبريا) الحدود للفريق أن رقم حساب جيويل هاوارد - تيلور المصرفي هو 02.2030-06999-01. واقتصر التعامل في هذا الحساب على عمليتي الإيداع والسحب النقدي في الفترة بين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ولم يزد رصيده قط على ٢٠ ١٥٠ دولارا. وبلغ الرصيد في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ما قدره ١٢٦ دولارا.

### إيدوين ميلفين سنوي الابن

١٣٥ - إيدوين سنوي نائب في الهيئة التشريعية الوطنية، وقد فاز بمقعده كمرشح مستقل عن المنطقة ٦ في مقاطعة مونتسيرادو في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وهو مصنف في فئة الشريحة المتوسطة من دافعي الضرائب حسب شهادة التسوية الضريبية المقدمة إلى وزارة المالية والمؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠١١. ويبين إقرار ضريبة الفرد لسنوي أنه يقيم في إيلوا كوميونيتي، بيتفيل، مقاطعة مونتسيرادو، ليبيريا. ووفقا لإقرار ضريبة الدخل الذي قدمه في ١١ آب/أغسطس ٢٠١١، فإن دخله المعلن لعام ٢٠١٠ بلغ ٤١ ٥٠٧ دولارا، ويشمل ٣٢ ١٧٥ دولارا كراتب من الهيئة التشريعية الوطنية، و ٩ ٣٣٢ دولارا كدخل صاف من إيجار عقارين في إيلوا كوميونيتي، مونروفيا (انظر المرفق ٢٦). ويتبين من إقرارات ضريبة الدخل أيضا أنه قدم تبرعات خيرية بقيمة تناهز نصف دخله في عام ٢٠١٠. كما سدد ضريبة عقارية قدرها ٣٨ ٠٣٢ دولارا في آب/أغسطس ٢٠١١، وفقا لوثائق تم الحصول عليها من إدارة الإيرادات بوزارة المالية.

١٣٦ - ويمتلك سنوي ٢٠ حيازة عقارية في مونروفيا تقدر قيمتها بمبلغ ٦٥٥ ٠٠٠ دولار وثلاث مركبات تقدر قيمتها بمبلغ ٢٠٤ ٠٠٠ دولار، حسب الوثائق المرفقة باستمارة إقرار الذمة المالية للمرشحين المقدمة في ١١ آب/أغسطس ٢٠١١ (انظر المرفق ٢٧). وتشير هذه المرفقات أيضا إلى أن سنوي يملك حسابا بدولار الولايات المتحدة في بنك غارانتى تراست (ليبريا) رقمه 0103144/002/0001/000. وكان رصيد هذا الحساب في ١١ آب/أغسطس ٢٠١١ يبلغ ١١ ٥٣٩ دولارا، مع وجود ١٠ عمليات دائنة قيمتها الكلية ٣٧ ٧٠٥ دولارا، و ٧ عمليات مدينة قيمتها الكلية ٤٢ ١٨٠ دولارا في الفترة بين ١ تموز/يوليه و ١١ آب/أغسطس ٢٠١١.

## إيمانويل شو وبينوني أوري

١٣٧ - واصل فريق الخبراء التحقيقات التي أجرتها أفرقة الخبراء السابقة بشأن ملكية أسهم شركة لونستار للاتصالات، ومشاركة إيمانويل شو وبينوني أوري في هذه الشركة. وتملك شركة Investment Limited PLC، التي يديرها شو وأوري، ٤٠ في المائة من أسهم شركة لونستار، مع حيازة شركة Investcom Global Limited التابعة لمجموعة MTN في جنوب أفريقيا الـ ٦٠ في المائة المتبقية من أسهم الملكية. وقد أصبحت مجموعة MTN من المساهمين في تموز/يوليه ٢٠٠٦ بشرائها ١٠٠ في المائة من أسهم شركة Investcom. وشركة لونستار هي أكبر دافع ضرائب في ليبيريا، وقد أعلنت الشركة في إقرار ضريبة الدخل الذي قدمته إلى وزارة المالية في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ أن إجمالي مبيعاتها في ٢٠١٠ بلغ ٦٤ ٧٥٢ ٦٣٤ دولارا، مع تحقيق ربح صاف قدره ١٤ ٥٤٦ ٨٦٦ دولارا. وأعلنت الشركة في إقرارها الضريبي المقدم في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ أن إجمالي مبيعاتها في عام ٢٠٠٩ بلغ ٦١ ٤٩٥ ٣٧١ دولارا، مع تحقيق ربح صاف قدره ٢٧٨ ٤٨٥ ١٧ دولارا.

١٣٨ - وقدمت أفرقة الخبراء السابقة معلومات عن شركة لونستار وصلاتها بشو وأوري في التقارير الستة التالية: S/2004/955، الفقرة ١٦٩؛ و S/2005/360، الفقرة ١٨٥؛ و S/2006/976، الفقرة ١٥٢؛ و S/2007/340، الفقرات ٩٩-١٠١، والفقرتان ١٢٦ و ١٢٧؛ و S/2008/785، الفقرتان ١٣٤ و ١٣٥، والفقرة ١٤٩؛ و S/2009/290، الفقرات ١٣٩-١٤٩. وأثبتت تقارير الأفرقة هذه أن شركة PLC تمتلك ٤٠ في المائة من شركة لونستار؛ وأن شو وأوري يشاركان في ملكية شركة PLC، وأنهما مستخدمين فيها ويتقاضيان أجورا منها؛ وأن كلا الرجلين يمثلان شركة PLC في مجلس إدارة شركة لونستار ويتقاضيان أتعابا مقابل ذلك؛ وأن شركة PLC جنت أرباحا على الأسهم من عمليات لونستار. وأكد الفريق الحالي أن وأوري يتوليان إدارة شركة PLC؛ وأنهم يمثلان شركة PLC في مجلس إدارة شركة لونستار؛ وأن مديري شركة لونستار لا يزالون يتقاضون رسوما إدارية؛ وأن شركة PLC تتقاضى أيضا رسوما إدارية من شركة لونستار، وكذلك أرباحا من عمليات لونستار في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

١٣٩ - ووفقا لما ورد في الفقرة ١٤٣ من الوثيقة S/2009/290، أبلغت وزارة المالية الفريق أن شركة PLC مملوكة لشو وأوري. غير أنه تبين من الوثائق التي تم الحصول عليها من وزارة التجارة أنها كانت مملوكة لشركتين أخريين هما IDS ونكسس كوربوريشن. وأكد الفريق الحالي أنه لم يطرأ أي تحديث لعقد تأسيس شركة PLC، المؤرخ ٣ تموز/يوليه ١٩٨٩، الذي ينص على أن ملكية الشركة أسهم لحاملها. وأكد الفريق الحالي أيضا النتيجة السابقة التي

تفيد بأن شركة PLC مملوكة لشركة IDS ونكسس، إذ تشير استمارة لتسجيل المؤسسات التجارية القديمة لشركة PLC، مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، إلى أن الشركة مملوكة لنكسس كوربوريشن و IDS Incorporated مع امتلاك الأولى ٥٠ في المائة من الأسهم، وامتلاك الثانية النسبة نفسها (انظر المرفق ٢٨). وعثر الفريق على عقد التأسيس واستمارتي تسجيل المؤسسات التجارية لكلتا الشركتين. وتذكر شركة نكسس، التي تأسست في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٩، ملكيتها الأولية هي في شكل أسهم لحاملها؛ ويتبين أيضا من استمارة لتسجيل المؤسسات التجارية للشركة، مؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠١١، أن ملكيتها هي في شكل أسهم لحاملها، وتقدر صافي قيمة الشركة في نهاية عام ٢٠١٠ بمبلغ ٢٥٥ ٠٠٠ دولار. كذلك ينص عقد تأسيس شركة IDS، التي تأسست أيضا في ٣ تموز/يوليه ٢٠١١، أن ملكيتها الأولية هي في شكل أسهم لحاملها؛ وتشير استمارة لتسجيل المؤسسات التجارية للشركة، المؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أن ملكيتها هي في شكل أسهم لحاملها، مع تقدير صافي القيمة بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار في نهاية عام ٢٠٠٩. وشاهد الفريق أيضا شهادتي تسجيل المؤسسات التجارية لشركة نكسس و IDS معلقتين على جدار مكتب شركة PLC داخل مبنى شركة لونستار في مونروفييا، وقد انقضت صلاحية الأولى في ١٥ نيسان/أبريل، والثانية في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١١.

١٤٠ - وأبلغ إيمانويل شو الفريق أنه، لا هو ولا يوري، بصفتيهما الفردية، يملكان أسهم شركة PLC. وبدلاً من ذلك، أبلغ شو الفريق أن ملكية شركة PLC هي من خلال شركتي IDS ونكسس، وامتنع عن إعطاء معلومات عن مالكي هاتين الشركتين، نظراً لأن الملكية على أساس الأسهم لحاملها أداة مالية قانونية بموجب قانون الشركات الليبري. وأبلغ شو الفريق أنه المدير التنفيذي لشركة PLC وأن أوري أمينها وأمين خزائنها. ويلاحظ الفريق أيضا أن استمارات تسجيل المؤسسات التجارية لشركة لونستار عن عملياتها في بلدات بوتشانان وكونغو تاوون وغانتا وغبارنغا وكاكاتا وبلبيو، وكلها مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١، تبين أن شو مساهم بشكل مباشر في الشركة بنسبة ٤٠ في المائة (انظر المرفق ٢٩).

١٤١ - ويتضح من البيان المالي لشركة لونستار لعام ٢٠١٠ أن شو وأوري مديران من بين خمسة مديرين لشركة لونستار؛ ويشير البيان أيضا إلى أن أوري هو رئيس مجلس الإدارة. وكانت المكافأة المقررة سنوياً لرئيس مجلس الإدارة في الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ تبلغ ٧٢ ٠٠٠ دولار، مع تقسيم مبلغ ١٩٢ ٠٠٠ دولار على أعضاء المجلس الآخرين، سنوياً. وأبلغ إيمانويل شو الفريق أيضا أنه يمثل مع أوري مصالح شركة PLC في مجلس إدارة شركة لونستار. وحصل الفريق على وثائق من وزارة المالية تتعلق بأتعاب مجلس الإدارة التي دفعتها شركة لونستار لشركة PLC في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، والتي بلغت ٨٨٠ ٢٤٧

دولارا و ٢١٦ ٣٠٠ دولار (انظر المرفق ٣٠). وتذكر وثيقة أخرى إلى قيام شركة لونستار بسداد مبلغ ٤٨ ٠٠٠ دولار مقدما إلى إيمانويل شو كأتعاب لمجلس الإدارة، مع سداد الضريبة في شباط/فبراير ٢٠١١ (انظر المرفق ٣١). ويفيد البيان المالي لشركة لونستار لعام ٢٠٠٩ أنها سددت رسوما إدارية بلغت ١ ٩٣٩ ٠٠٠ دولار في ٢٠٠٨ و ٢ ٢٥١ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠٩. وقدمت وزارة المالية للفريق جدولا مرفقا بإقرار ضريبة الدخل لعام ٢٠١٠ لشركة لونستار، يشير إلى سداد الشركة رسوما إدارية بلغت ٢ ٥٩٥ ٨٣١ دولار إلى شركة PLC في عام ٢٠١٠. ومع ذلك، يفيد البيان المالي لشركة لونستار لعام ٢٠١٠ أنها سددت رسوما إدارية تبلغ ٢ ٣٦١ ٠٠٠ دولار إلى شركة PLC في عام ٢٠١٠.

١٤٢ - وتلقت أيضا شركة PLC، التي تملك ٤٠ في المائة من أسهم ملكية شركة لونستار، أرباحا على الأسهم حققتها لونستار في ٢٠٠٩. وتشير مراجعة مدفوعات شركة لونستار من أرباح الأسهم، أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وقدمتها وزارة المالية إلى الفريق، إلى أن الشركة دفعت إلى شركة PLC أرباحا على الأسهم بلغت قيمتها ٢ ١٢٠ ٠٠٠ دولار في ٢٠٠٩ و ٨٨٠ ٠٠٠ دولار في ٢٠٠٨. إلا أن البيان المالي لشركة لونستار لعام ٢٠١٠ يشير إلى عدم إعلان أي أرباح في عام ٢٠١٠ وإلى أنه لم تدفع أي أرباح على الأسهم.

١٤٣ - ووجه الفريق رسالة استفسار إلى مجموعة MTN، التي تملك ٦٠ في المائة من أسهم ملكية شركة لونستار من خلال شركتها التابعة Investcom. وطلب الفريق في جملة مسائل إلى المجموعة أن تفصل بنود جميع مدفوعات لونستار من الأرباح والرسوم الإدارية منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بما في ذلك نسخ التحويلات المصرفية لهذه المدفوعات. وقدمت مجموعة MTN البيانات المالية لشركة لونستار، إلا أنها لم تقدم تفاصيل بنود المدفوعات من الأرباح والرسوم الإدارية كما طلب منها.

١٤٤ - وفي تطور آخر يتعلق بقضية إيمانويل شو، أعلن القصر الرئاسي الليبري في ١٠ أيار/مايو ٢٠١١ أن الرئيسة إيلين جونسون - سيرليف عينت شو رئيسا لهيئة مطار ليبريا. وأعلن القصر أن هذا التعيين سحب في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١ بعد أن وجه انتباه الرئيسة إلى تفاصيل الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة على شو.

## سادسا - حظر السفر

١٤٥ - عقب توصية قدمها فريق الخبراء في تقريره لمنتصف المدة المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/367، الفقرة ٧٩)، أذنت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بتقديم أسماء الأفراد المدرجة أسماؤهم على قائمة حظر السفر إلى المنظمة الدولية

للشرطة الجنائية لإصدار إشعارات خاصة مشتركة بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة<sup>(١٠)</sup>. وستؤدي هذه العملية إلى تيسير تعزيز نشر الأسماء المدرجة في قائمة حظر السفر إلى الدول الأعضاء، ولا سيما الأجهزة الأمنية التي تقوم بمراقبة الحدود. ووفقا لتوصية الفريق (المرجع نفسه، الفقرة ٧٨) بأن تستكمل اللجنة بيانات قائمتي حظر السفر وتجميد الأصول على أساس المعلومات الواردة في تقرير الفريق السابقين وفي تقرير منتصف المدة لعام ٢٠١١، قامت اللجنة في ٤ آب/أغسطس ٢٠١١ باستكمال قائمة حظر السفر<sup>(١١)</sup>.

١٤٦ - وقدم الفريق رسائل إلى ٢٣ من الدول الأعضاء، وإمارتين، وإقليم واحد من أقاليم ما وراء البحار طلب فيها الحصول على معلومات عن انتهاكات حظر السفر. ووردت إلى الفريق ردود من أربعة دول هي الاتحاد الروسي، وألمانيا، وأيرلندا، والبرازيل، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (عما في ذلك رد مستقل من جزر فرجن البريطانية). وأشارت هذه الردود إلى عدم حدوث انتهاكات لحظر السفر في البلدان المذكورة وفي إقليم ما وراء البحار المذكور.

#### آخر المستجدات بشأن المعلومات المحددة للهوية أو أماكن الأفراد

١٤٧ - وردت إلى الفريق معلومات تفيد أن إبراهيم باه سافر إلى سيراليون في أواخر عام ٢٠١٠، ومرة أخرى في أوائل عام ٢٠١١. وأبلغ الفريق أن باه اعتقلته الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة سيراليون، لفترة وجيزة في أواخر عام ٢٠١٠ ثم أفرجت عنه. وطلب الفريق معلومات من حكومة سيراليون ولكن لم يصله رد منها. وتفيد الأنباء أن باه شارك في تجنيد مرتزقة في سيراليون للقتال في كوت ديفوار.

١٤٨ - وكما وردت الإشارة إلى ذلك في الفقرة ٧٧ أعلاه فإن بنجامين بيتن قام بتجنيد مرتزقة ليبرية باسم القوات الجمهورية لكوت ديفوار للمساعدة على الإطاحة برئيس كوت ديفوار السابق غباغبو. وأفادت مصادر الفريق أن بيتن كان يعمل انطلاقا من كوت ديفوار. وقدم الفريق هذه المعلومات إلى فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

١٤٩ - وأبلغت حكومة البرازيل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) أن سفارة البرازيل في كوت ديفوار أصدرت في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ جواز سفر لسيمون روزنبوم. يحمل الرقم CV 547502 وتنتهي صلاحيته في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤. وحصل لروزنبوم على إعفاء للسفر من أبيدجان، كوت ديفوار إلى باريس عن طريق الدار البيضاء

(١٠) متاحة على الموقع: <http://www.interpol.int/INTERPOL-expertise/Notices/Special-Notices>.

(١١) متاحة على الموقع: <http://www.un.org/News/Press/docs/2011/sc10356.doc.htm>.

في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ للحصول على رعاية طبية، والعودة إلى كوت ديفوار في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وأبلغت حكومة لبنان اللجنة أن جواز السفر الحالي لمحمد سلامة (الذي يرد اسمه على قائمة الأفراد المجددة أصولهم والأفراد المشمولين بحظر السفر) يحمل الرقم ٢٢١٠٦٩٧ وصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وتنتهي صلاحيته في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

١٥٠ - وبالإشارة إلى جواز السفر البريطاني لسانجيفان روبراه الذي انتهت صلاحيته في ٢٠٠٨، كما تشير إلى ذلك الفقرة ٥٠ من تقرير الفريق لمنتصف المدة (S/2011/367) فقد أبلغت حكومة المملكة المتحدة الفريق في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ أن سانجيفان روبراه لم يتقدم بطلب للحصول على جواز سفر آخر. وفي مذكرة ذات صلة بالمسألة، طلب الفريق من حكومة جنوب أفريقيا معلومات عن سفر روبراه المحتمل إلى ذلك البلد. ولم يتلق الفريق ردا على طلبه.

## سابعاً - الموارد الطبيعية

١٥١ - واصل الفريق التحقيق في عدد من المجالات لاستكمال تقييماته لتنفيذ حكومة ليبيريا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ ومساهمة الغابات وغيرها من الموارد الطبيعية في تحقيق السلام والأمن والتنمية في ليبيريا في سياق الإطار القانوني المتغير للبلد.

١٥٢ - ومنذ عام ٢٠٠٦، سنت ليبيريا عدداً من التشريعات الجديدة بشأن الموارد الطبيعية. وتشمل هذه القوانين أحكاماً تتعلق بالعمليات التنافسية والشفافية لتخصيص الامتيازات؛ وشفافية الإيرادات؛ ومشاركة الجمهور وإتاحة المعلومات؛ وتقاسم المنافع. وتتضمن القوانين أيضاً نظام الضوابط الداخلية لعملية كيمبرلي، وتشمل القانون الوطني لإصلاح الغابات الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، والذي كان اعتماده هو المعيار الذي استند إليه مجلس الأمن لرفع الجزاءات المتعلقة بالأخشاب. وهناك تشريع مهم آخر، هو قانون إنشاء المبادرة الليبرية للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وكان قانوناً استثنائياً لاشتماله على المدفوعات الحكومية لا من قطاعات النفط والغاز والتعدين فحسب وإنما أيضاً من قطاعي الغابات والزراعة. ومن الجوانب المهمة الأخرى للهيكل القانوني المتعلق بالغابات قانون حقوق المجتمعات المحلية الصادر في عام ٢٠٠٩ بشأن أراضي الغابات، والتوقيع في أيار/مايو ٢٠١١ على اتفاق الشراكة الطوعية، وهو اتفاق تجاري ملزم بين ليبيريا والاتحاد الأوروبي يقضي بإنشاء نظام لإصدار شهادات بمشروعية الأخشاب. وأخيراً، فإن القانون الصادر في ٢٠٠٩ بشأن إنشاء لجنة الأراضي، والذي يهدف إلى تشجيع وتنسيق سياسات الإصلاح لتوضيح ملكية الأراضي، كان خطوة حاسمة

صوب إنهاء النزاعات على الأراضي في جميع القطاعات. ويقدم هذا الفرع من التقرير تقييما لهذه الآليات المهمة من آليات حوكمة الموارد الطبيعية.

## ألف - تقييم قطاع الماس

١٥٣ - بموجب القرار ١٧٥٣ (٢٠٠٧)، رفع مجلس الأمن الجزاءات المفروضة على استيراد الماس الخام الليبري. وتشارك ليبيريا منذ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ في عملية كيمبرلي وبدأت تصدير الماس خلال أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وتشمل الشروط المحددة في عملية كيمبرلي إصدار شهادات لكل شحنة، وتطبيق ضوابط داخلية على عمليتي تصدير واستيراد الماس الخام، وتعهد الإحصاءات وإبلاغها، والتعاون والشفافية.

١٥٤ - وفي الوقت الحالي، يعمل عنصر التصدير المسؤول عن المرحلة الأخيرة من الإنتاج في المكتب الحكومي للماس بشكل جيد نسبيا، وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ زاد حجم الصادرات المأذون بها قليلا عن ١١ ٠٠٠ قيراط مقارنة بمجموع الصادرات لعام ٢٠١٠ البالغ ٣٣ ٨٣١ قيراطا. إلا أنه لا تزال هناك مشاكل في إدارة قطاع الماس المسؤولة عن المرحلة الأولى من الإنتاج، ولا سيما في مرحلة التقييم الأولى للضوابط الداخلية، والتي تقوم فيها هيئات التعدين الماس بعرض إنتاجها على موظفين إقليميين من أجل تقييمه بشكل أولي قبل بيعه إلى الوسطاء الذين يقومون بدورهم ببيعه إلى الموزعين. وقام الفريق بزيارة عدد من المكاتب الإقليمية في مقاطعات كيب ماونت، وغباربولو، ولوفا، ونيمبا، تبين له أنها لا تعمل على الوجه المطلوب.

١٥٥ - وانتهى الفريق إلى أن السبب الرئيسي لذلك هو نقص التمويل؛ فافتقار المنسقين والموظفين الإقليميين إلى وسائل نقل يعوق بشدة قدرتهم على أداء واجباتهم. ولم تكن هناك صيانة منتظمة للدراجات البخارية المخصصة للمكاتب الإقليمية، لكي يستخدمها الموظفون للسفر إلى مناطق التعدين النائية من أجل تقييم مستويات الإنتاج وفحص الرخص، وأصبح معظمها الآن غير صالح للخدمة. وترتب على ذلك اعتماد المكاتب الإقليمية حصرا على حسن نوايا هيئات التعدين في إحضار إنتاجها إليها، بدلا من تنفيذ برنامج منظم للتفتيش والتقييم وجمع البيانات. وللتصدي لمسألة عدم وجود قدرات عموما على مستوى المكاتب الإقليمية، يتعين التعجيل في إصلاح شامل وتقديم دعم إداري حتى لا يفقد التقييم المبدئي والتفتيش في عملية كيمبرلي لليبيريا أهميتها الوظيفية في المراحل الأولى من الإنتاج، في إطار قطاع الماس.

١٥٦ - وعلم الفريق من خلال ما تتداوله الألسن أنه نتيجة لذلك يجري الآن تهريب بعض الإنتاج الحرفي إلى بلدان مجاورة، لا سيما سيراليون، لأن سوق البيع فيها مناسبة حاليا أكثر

للمنتجين من سوق ليبيريا. ويرجح أن يكون جزء كبير من هذا الإنتاج أصغر حجما وأقل جودة كما يرجح أن تؤثر حركته على متوسط سعر الماس المتداول في المكتب الحكومي الليبيري للماس. ومع ذلك، فمن واقع تقييم الإحصاءات الحكومية الليبرية، يعتقد الفريق أن ذلك لا يمثل إلا جزءا من الارتفاع في متوسط سعر الماس منذ عام ٢٠٠٧ الذي أثار مخاوف في بعض الجهات فيما يتعلق بإدارة قطاع الماس. وفي حين أن حركة الماس المنخفض النوعية عبر الحدود قد تدفع متوسط سعر الماس المعد للتصدير إلى أعلى، فإن هذه الظاهرة أقل أهمية عند مقارنتها بتأثير متوسط السعر الناشئ عن التصدير المأذون به لعدد من "قطع الماس الخاصة" النفيسة للغاية من عيار ١٠,٨ قيراط فأكثر، والذي يقوم المكتب الحكومي للماس بتقييمها بصفة منتظمة إلى حد ما. وهكذا يكون استمرار انتقال "قطع الماس الخاصة" عبر مرحلة التصدير تطورا إيجابيا، تدل على أن الماس الذي له أهمية دولية يمر عبر عملية كيمبرلي لليبيريا وأن الحكومة تتلقى من المصدرين رسوما مرتفعة عليه.

## باء - التحليل حسب سعر القيراط

١٥٧ - في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أذن مكتب الماس التابع لحكومة ليبيريا بتصدير ٨٣١ ٣٣ قيراطا من الماس الخام بقيمة قدرت بنحو ٨٨٨ ٧٦٣ ١٣ دولارا. ويرد في الجدول ١ أدناه بيان تفصيلي للصادرات الشهرية لعام ٢٠١١ بالمقارنة مع أرقام الصادرات الشهرية منذ عام ٢٠٠٨. ويبيّن الشكل الأول رسما بيانيا يقارن بين حجم الصادرات الشهرية في الفترة المبينة بالتواريخ بحسب القيراط، بينما يرد في الشكل الثاني رسما بيانيا يقارن بين الصادرات الشهرية في الفترة المبينة بتواريخها حسب قيمة القيراط. وفي حين أن الإيرادات التي جنتها الحكومة في عام ٢٠١١ لن تتضح بالكامل إلا بعد مرور شهرين آخرين، فإن من المرجح أن يتجاوز قيمتها، بمقياس الاتجاهات الراهنة، ٥٠٠ ٠٠٠ دولار.

## الجدول ١

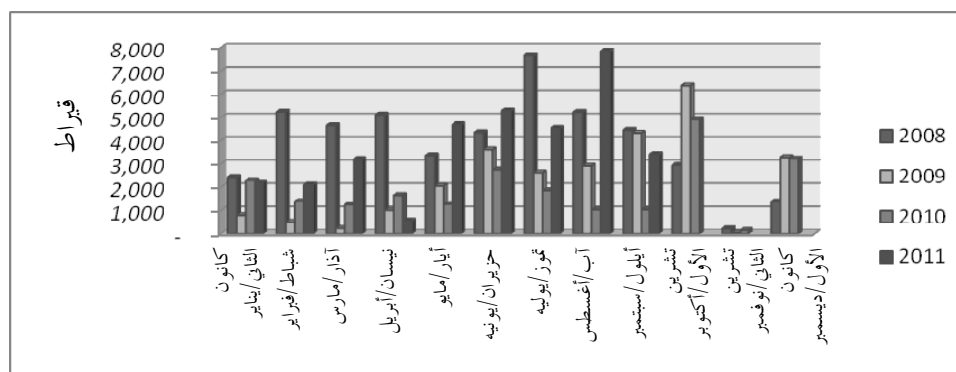
## موجز صادرات ليبريا من الماس الخام لعام ٢٠١١ مع أرقام الفترة المؤرخة منذ عام ٢٠٠٨

| الشهر                                       | ٢٠٠٨    |             | ٢٠٠٩    |             | ٢٠١٠    |             | ٢٠١١     |              |
|---------------------------------------------|---------|-------------|---------|-------------|---------|-------------|----------|--------------|
|                                             | القيمة  | القيراط     | القيمة  | القيراط     | القيمة  | القيراط     | القيمة   | القيراط      |
| كانون الثاني/يناير                          | ٢٤٢٩,٠٥ | ٥٨٨ ٩٩٦,٥٦  | ٧٩٢,٠٦  | ٧٧٨ ٣٦٩,٣٧  | ٢٢٩٠,٦٤ | ٥٢٧ ٨٤١,٨٣  | ٢٢١٠,٠٤  | ٣٤٢٧ ٠٧٨,٧٦  |
| شباط/فبراير                                 | ٥٢٣٩,٤٢ | ٥٠٣ ١٧١,٠٠  | ٤٩٨,٣٥  | ٣٣١ ٧٧٩,٠٠  | ١٣٨١,٥٧ | ٦٢٦ ٥١٥,٣٠  | ٢٠٩٦,٥١  | ٨١١ ٦٨٤,٢٣   |
| آذار/مارس                                   | ٤٦٤٦,٥٧ | ٦٧٦ ٧٠٨,٣٢  | ٢٣١,٣٧  | ١٧١ ٧٠٢,٠٣  | ١٢٤٧,٤٩ | ٤٠٦ ٧٣٥,٠٢  | ٣٢٠٥,٦٠  | ١٥٠٥ ٠٥٩,١٠  |
| نيسان/أبريل                                 | ٥١١٢,١٠ | ٨٩٥ ٥٠٠,٩٨  | ١٠٠٨,٣٥ | ٧٢٢ ٨٣٥,٢٠  | ١٦٤٥,٩١ | ٧٥٧ ٧٨٢٥,٥٩ | ٥٥٨,٠١   | ١٩٧ ١٠٢,٠١   |
| أيار/مايو                                   | ٣٣٦١,٦٥ | ٥٠٥ ٢٢١,٥٤  | ٢٠٤٦,٢٥ | ٢٠٩١ ١٠٤,٠٠ | ١٢٧١,٣٤ | ٣٩٨ ٣٦١,٢٧  | ٤٦٨٥,٧٠  | ١٤٨٣ ٢٦٢,١١  |
| حزيران/يونيه                                | ٤٣٤٧,٧١ | ١٨٣٨ ٩٦٦,٣٦ | ٣٦١١,١٣ | ٨٤٨ ٩٨٤,٠٣  | ٢٧٤١,٦٨ | ١٠٥٢ ٤٥٧,٠١ | ٥٢٩١,٠٣  | ٢٤٥٧ ٠٧٦,٤٢  |
| تموز/يوليه                                  | ٧٦٤٨,٨٤ | ٢٠٠٧ ٨٢٧,٥٦ | ٢٦١٤,٢٧ | ٧٧٤ ٤٦٩,٠٢  | ١٨٥٧,٣٢ | ٥٢٩ ٠٠٧,٢٦  | ٤٥٢٥,٥٨  | ١٦٦٢ ٧٣٣,١٥  |
| آب/أغسطس                                    | ٥٢٣٣,٩٢ | ١٠٥٥ ٠٣٩,٣٥ | ٢٩٠٨,٠٨ | ٥١٦ ١٣١,٤٩  | ١٠٢٧,٣٤ | ٢١٤ ٦٣٨,١٧  | ٧٨٤٨,٥٨  | ١٤٠١ ٩٦١,٧١  |
| أيلول/سبتمبر                                | ٤٤٥٥,٩٧ | ١٠٤٥ ٦٠٨,٥١ | ٤٣٢٨,٩٨ | ١١٦٣ ٢١٢,١٧ | ١٠٣١,٨٤ | ٩٢٨ ٨٥٨,٠٠  | ٣٤١٠,٢٥  | ٨١٧ ٩٣١,٣٦   |
| تشرين الأول/أكتوبر                          | ٢٩٣٧,٠١ | ٤٨٨ ٩٧٤,٤٩  | ٦٣٥٩,٤١ | ٣٢٦ ١٩٣,٠٠  | ٤٩٠٦,٠١ | ١٣٩٤ ٢٨٦,٣٦ |          |              |
| تشرين الثاني/نوفمبر                         | ٢٢١,١٢  | ٥٥ ٧٧١,٠٨   | ٤٧,٠٠   | ٩٧ ٩٩١,٠٠   | ١٤٤,٤٧  | ١٦١ ٤٥٦,٨٥  |          |              |
| كانون الأول/ديسمبر                          | ١٣٧٣,١٤ | ٢٢٩ ٩٩٩,٥٩  | ٣٢٨٦,٦٨ | ٩١٢٥ ٦٣٥,٧٦ | ٣٢١٦,٢٤ | ١٨١٦ ٥٢٨,٢٠ |          |              |
| المجموع                                     | ٤٧٠٠٦,٥ | ٩٨٩١ ٧٨٥,٣٤ | ٢٧٧٣١,٩ | ٣٢٩,٠٧      | ٦٨٦,٨٧  | ١٥٦٣٤ ٥١٠,٨ | ٣٣٨٣١,٣٠ | ١٣٧٦٣ ٨٨٨,٨٥ |
| متوسط السعر<br>بدولارات الولايات<br>المتحدة | ٢١٠,٤٣  |             |         |             |         |             |          | ٤٠٦,٨٤       |

المصدر: مكتب الماس التابع لحكومة ليبريا.

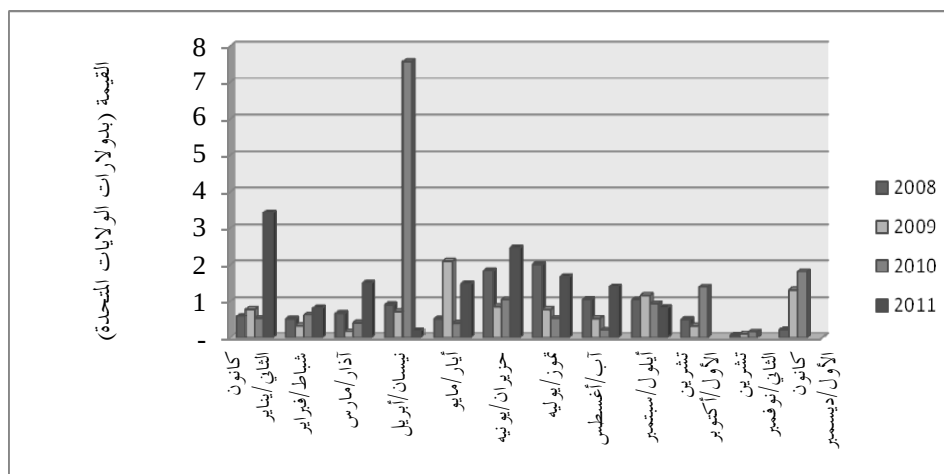
## الشكل الأول

## صادرات الماس الشهرية حسب القيراط



المصدر: مكتب الماس التابع لحكومة ليبريا.

## الشكل الثاني صادرات الماس الشهرية حسب قيمة القيراط



المصدر: مكتب الماس التابع لحكومة ليبيريا.

١٥٨ - ويبيّن الجدول ١ أن متوسط سعر الماس الخام (أو إجمالي إنتاج الماس الخاص بليبريا) في عام ٢٠٠٨ قد بلغ ٢١٠,٤٣ دولارات للقيراط. وارتفع هذا الرقم إلى ٣٢٩,٠٧ دولارا للقيراط في عام ٢٠٠٩، وبحلول عام ٢٠١٠ تزايد الرقم بشكل أكبر ليبلغ مستوى مرتفعاً للغاية قدره ٦٨٦,٨٧ دولارا للقيراط. واستناداً للتوقعات الحالية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تراجع متوسط سعر القيراط إلى ٤٠٦,٨٤ دولارات.

١٥٩ - ويسود اعتراف على نطاق واسع بأن بيانات الفترة السابقة لرفع الجزاءات في عام ٢٠٠٧ غير موثوقة ذلك أن إدارة قطاع الماس إبان فترة النزاع والعقود السابقة لها، إنما كانت إدارة رديئة على أفضل تقدير بل إنها كانت منعدمة في أسوأ الحالات، ومع ذلك، هناك قبول عام بأن البضائع الليبرية التقليدية من مخرج الماس الخام هي صغيرة وذات قيمة متدنية نسبياً. إلا أن الفريق، لئن كان يقبل أن متوسط سعر القيراط يبدو مرتفعاً بصورة مصطنعة بالمقارنة بما هو عليه في البلدان المجاورة التي يتراوح السعر فيها بين ٢٠٠ و ٣٠٠ دولار للقيراط، فإنه أيضاً مقتنع بأن المتوسط السنوي لأسعار إنتاج ليبيريا من الماس المتدني الحجم شديد التأثير بتقلب ارتفاع الأسعار الذي يحركه اكتشاف سلع نفيسة للغاية من حين لآخر، تُعرف باسم "الأحجار الخاصة" في المناجم الغنية بالكميرليت في منطقة كومغبور بمقاطعة غبارولو الموازية للحدود مع سيراليون.

١٦٠ - وقد أجرى الفريق تحليلاً مفصلاً لمتوسط أرقام الأسعار وأعاد احتساب الأرقام الحالية وأرقام الفترة منذ عام ٢٠٠٩ بعد طرح بعض "قطع الماس الخاصة" ذات القيمة

الزائدة من مُخرج المناجم من الماس الخام المُصدّر. وتوصّل الفريق إلى أنه بعد طرح عدد قليل من "قطع الماس الخاصة" من تقييمات الصادرات الشهرية، ينخفض متوسط السعر بشكل كبير. ويبيّن الجدول ٢ بعض قطع الماس ذات القيمة العالية جدا والتي جرى تصديرها في الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١.

## الجدول ٢

أمثلة عن قطع الماس العالية القيمة المُصدّرة من ليبيريا في الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١

| رقم الشهادة | القيراط | سعر القيراط | القيمة بدولارات الولايات المتحدة |
|-------------|---------|-------------|----------------------------------|
| ٢٠٠٩        |         |             |                                  |
| LR010089    | ٨٩,٢٧   | ٧٢٨١,٢٨     | ٦٥٠.٠٠٠,٠٠                       |
| LR010099    | ١٦٧,٣٠  | ٣١١٤,٠٠     | ٥٢٠.٩٧٢,٠٠                       |
| المجموع     |         |             |                                  |
|             | ٢٥٦,٥٧  | ٤٥٦٣,٩٥     | ١١٧٠.٩٧٢,٠٠                      |
| ٢٠١٠        |         |             |                                  |
| LR010169    | ١٢,٩٥   | ١٣٥٠٠,٠٠    | ١٧٤.٨٢٥,٠٠                       |
| LR010186    | ١٩٤,٠٩  | ٣٤٥٢٠,٠٧    | ٦٧٠.٠٠٠,٠٠                       |
| LR010187    | ٢٢,١٥   | ١١٧٢٥,٠٠    | ٢٥٩.٧٠٨,٧٥                       |
| LR010225    | ٣٣,٦٢   | ١٢٥٠٠,٠٠    | ٤٢٠.٢٥٠,٠٠                       |
| المجموع     |         |             |                                  |
|             | ٢٦٢,٨١  | ٢٨٧٤٦,١٨    | ٧٥٥٤.٧٨٣,٧٥                      |
| ٢٠١١        |         |             |                                  |
| LR010231    | ٤١,٤٤   | ٦٢.٧٤١,٩٩   | ٢.٦٠٠.٠٢٨,٠٠                     |
| LR010268    | ٥٣,٨٧   | ٨.٧٠٠,٠٠    | ٤٦٨.٦٦٩,٠٠                       |
| LR010267    | ١٨,١٢   | ١٠.٠٠٠,٠٠   | ١٨١.٢٠٠,٠٠                       |
| المجموع     |         |             |                                  |
|             | ١١٣,٤٣  | ٢٨.٦٥١,١٢   | ٣.٢٤٩.٨٩٧,٠٠                     |

المصدر: مكتب الماس التابع لحكومة ليبيريا.

١٦١ - ويتراوح سعر القيراط من هذه البضائع ما بين ٨.٧٠٠ دولار و ٦٢.٧٤١ دولار، بينما تراوحت قيمة القطعة الواحدة من الماس ما بين ١٧٤.٨٢٥ دولار و ٦,٧ ملايين دولار.

١٦٢ - وبالنظر إلى أن قيمة إجمالي الماس الخام بلغت ٥١٠ ٦٣٤ ١٥ دولارات في عام ٢٠١٠، فمن الواضح أن قطعة الماس الواحدة بسعر ٣٤ ٥٢٠ دولارا للقيراط وبقيمة قدرها ٦,٧ ملايين دولار، ستؤدي إلى زيادة متوسط سعر القيراط الواحد بالنسبة للإنتاج السنوي، زيادة كبيرة. وقد مثلت فرادى قطع الماس هذه حقا زهاء ٤٣ في المائة من إجمالي قيمة صادرات ليبيريا لعام ٢٠١٠.

١٦٣ - وإذا لم تحتسب هذه البضائع ذات الأسعار الخاصة في متوسط السعر السنوي، فإن الصورة تصبح مختلفة تماما. ويبيّن الجدول ٣ تأثير ذلك على متوسط السعر عند خصم جميع قطع الماس الخاصة من حساب متوسط السعر السنوي.

### الجدول ٣

#### متوسط السعر السنوي بعد خصم "قطع الماس الخاصة"

| مجموع القيراطات | القيمة الإجمالية | متوسط السعر للقيراط |
|-----------------|------------------|---------------------|
| ٢٧ ٧٣١,٩٣       | ٩ ١٢٥ ٦٣٥,٧٦     | ٣٢٩,٠٧              |
| ٢٥٦,٥٧          | ١ ١٧٠ ٩٧٢,٠٠     | ٤ ٥٦٣,٩٥            |
| <b>المجموع</b>  | <b>٢٧ ٤٧٥,٣٦</b> | <b>٢٨٩,٥٢</b>       |
| ٢٢ ٧٦١,٨٥       | ١٥ ٦٣٤ ٥١٠,٨٦    | ٦٨٦,٨٧              |
| ٢٦٢,٨١          | ٧ ٥٥٤ ٧٨٣,٧٥     | ٢٨ ٧٤٦,١٨           |
| <b>المجموع</b>  | <b>٢٢ ٤٩٩,٠٤</b> | <b>٣٥٩,١١</b>       |
| ٣٣ ٨٣١,٣٠       | ١٣ ٧٦٣ ٨٨٨,٨٥    | ٤٠٦,٨٤              |
| ١١٣,٤٣          | ٣ ٢٤٩ ٨٩٧,٠٠     | ٢٨ ٦٥١,١٢           |
| <b>المجموع</b>  | <b>٣٣ ٧١٧,٨٧</b> | <b>٣١١,٨٢</b>       |

المصدر: مكتب الماس التابع لحكومة ليبيريا.

١٦٤ - وبالنسبة لعام ٢٠٠٩، ينخفض سعر القيراط، بعد طرح ٢٥٦,٥٧ قيراطا من قطع الماس ذات الأسعار الخاصة من حساب متوسط السعر السنوي، من ٣٢٩,٠٧ دولارا إلى ٢٨٩,٥٢ دولارا. وبالنسبة لعام ٢٠١٠، ينخفض متوسط السعر، بعد طرح ٢٦٢,٨١ قيراطا بمعدل ٢٨ ٧٤٦ دولارا للقيراط، من ٦٨٦,٨٧ دولارا إلى ٣٥٩,١١ دولارا للقيراط. أما بالنسبة لعام ٢٠١١، فإن متوسط السعر، بعد طرح ١١٣,٤٣ قيراطا بمعدل ٢٨ ٦٥١ دولارا للقيراط من الحساب السنوي، ينخفض من ٤٠٦,٨٤ دولارات إلى ٣١١,٨٢ دولارا للقيراط.

١٦٥ - وفي حين أن متوسط هذه الأسعار لا يزال مرتفعاً شيئاً ما، فإنها أسعار تنماشى بقدر أكبر مع الاتجاه السائد في منطقة شريط نهر مانو. فبالإضافة إلى حركة نقل كميات من الماس ذي الجودة المتدنية عبر الحدود، فإن سعر الذهب في الأسواق العالمية يسهم أيضاً في استمرار تضخم متوسط سعر الماس في ليبيريا. وقد تخلى العديد من عمال المناجم الحرفيين عن نشاط التعدين بالكامل وهاجروا إلى مناطق أخرى من البلد بحثاً عن الذهب، الذي يطالب أصحابه الآن بأسعار تضاهي الأسعار السائدة في الأسواق الدولية. ونتيجة لذلك، لم يعد لإنتاج عمال المناجم الحرفيين المتدني الجودة ولا سيما من مناطق شرق البلد، وجود يذكر في إنتاج ليبيريا من الماس الخام.

### جيم - تقييم قطاع الذهب

١٦٦ - بات قطاع الذهب الحرفي، استناداً إلى حالته الراهنة، يستحوذ على اهتمام حكومة ليبيريا أكثر من غيره من القطاعات حيث إنه يزخر بإمكانيات أن يصبح صناعة تضاهي في أهميتها قطاع الماس إلى حد كبير. فمنذ حزيران/يونيه ٢٠١١، تناقص باطراد حجم قطاع الذهب الذي يديره مكتب المعادن النفيسة التابع لوزارة الأراضي والمعادن والطاقة. وفي عام ٢٠١٠، بلغ متوسط وزن الذهب الذي يُقِيم شهرياً، نحو ١ ٧٥٣ أوقية. وفي العام الجاري، انخفض إلى ١ ٢٨٦ أوقية أي بانخفاض شهري قدره ٥٠٠ أوقية، على الرغم من أن عمال المناجم الحرفيين ينتقلون، كما لوحظ أعلاه، بأعداد كبيرة من إنتاج الماس إلى إنتاج الذهب وأن إنتاج الذهب يُرَجَّح أن يتزايد شهرياً. وعلاوة على ذلك، استمع الفريق خلال الزيارات الميدانية التي قام بها إلى مخيمات تعدين الذهب في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، إلى شهادات تفيد أن سوق عمل قطاع الذهب قد استوعب مرتزقة ليبيريين وعناصر الميليشيات من كوت ديفوار الذين هربوا من النزاع الدائر في البلد في أوائل عام ٢٠١١.

١٦٧ - وتوصل الفريق، أثناء البحث الذي أجراه، إلى أن المشتريين من الجماعة العرقية ماندينغو الذين تدعمهم شبكات أعمال وائتمان نافذة، قد تغلغت على نطاق شامل في قطاع الذهب الليبيري. وأدلى مسؤولون حكوميون وعمال مناجم حرفيون بشهادات تؤيد ذلك الموقف. فهؤلاء المشترون يعتمدون إلى تهريب الذهب إياباً عبر غينيا إلى أوروبا والشرق الأوسط. وبالتهرب من دفع الرسوم الجمركية في كوناكري، يتمكن المشترون الغينيون من دفع أسعار أعلى مما يدفعه نظرائهم الليبيريون. وعلاوة على ذلك، فتحت الصلة بغينيا أيضاً تجارة عابرة للحدود بينادق القنص التقليدية الصنع من عيار ١٢ ملم التي يستخدمها حُفَّار المناجم في صيد الطرائد البرارية ليقننوا بلحومها.

١٦٨ - والتقى الفريق بممثلي مكتب المعادن النفيسة الليبري الذين قدموا تقييما صريحا للحالة في البلد حيث أعربوا عن الاعتقاد بأن نحو ٦٥ في المائة من إنتاج ليبيريا من الذهب يتسرب خارج البلد عبر قنوات غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، ساد بينهم اتفاق على أنه ما لم تُعزّز إلى حد كبير قدرة وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، لن يجدي أي جهد نفعا لتصحيح الوضع. وباختصار، فإن حكومة ليبيريا تتكبد خسائر تقدر بملايين الدولارات سنويا من إيرادات ممكنة كنتيجة مباشرة لافتقارها للقدرة على معالجة هذه المشكلة.

## دال - قطاع الغابات

١٦٩ - شهد قطاع الغابات إصلاحات شاملة يعتبرها الكثيرون في المجتمع الدولي نموذجا للإدارة السليمة والعادلة للموارد في مرحلة ما بعد النزاع. بيد أن تنفيذ العديد من تلك الإصلاحات لا يزال متجزئا ويفتقر إلى الاتساق، حيث يرى الفريق أن التطورات الأخيرة تضع مستقبل الإصلاحات في وضع حرج. ويشير الفريق كذلك إلى أن مجلس الأمن أكد في قراره ١٨١٩ (٢٠٠٨) على ضرورة استمرار التقدم الذي أحرزته ليبيريا في قطاع الأخشاب بالتنفيذ والإنفاذ الفعالين للقانون الوطني لإصلاح الغابات لعام ٢٠٠٦.

١٧٠ - ويلاحظ الفريق مع القلق انتشار خبر في أوساط شركات استغلال الأخشاب وفي بعض الدوائر الحكومية مفاده أن الإصلاحات وسلسلة المسؤوليات (التي تستقل بإدارتها مجموعة الشركة العامة للمراقبة (SGS Group)) قد فرضتها من الخارج الأمم المتحدة والجهات المانحة. وفي الوقت الراهن، وعلى النحو المبين أدناه، يستشف من القرارات الإدارية التي تتخذها هيئة تنمية الحراجة ووزارة المالية التابعتين لحكومة ليبيريا، وجود اتجاه متزايد نحو إضفاء طابع المرونة على اللوائح المنظمة لقطع الأخشاب بهدف زيادة الأرباح التي يدرّها، وهي قرارات يُرجّح أن تؤدي إلى تعطيل إنجاز تلك الإصلاحات. إلا أن الدور الجديد الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي، في إطار اتفاق الشراكة الطوعية، قد يعزز دعم القدرات والإرادة السياسية اللازمة لكفالة أن يظل تنفيذ الإصلاحات صارما.

## المشاكل التي لم تُعالج في مجال منح الامتيازات

١٧١ - منحت ليبيريا حتى الآن امتيازات تغطي ١,٠٤ مليون هكتار (من أصل ١,٧ مليون هكتار من إجمالي الغابات المملوكة) في إطار ٧ عقود كبيرة النطاق لإدارة الغابات لمدة ٢٥ عاما، و ١٠ عقود بيع الأخشاب أصغر نطاقا تتعلق بالاستغلال المتوسط الأجل (٣ سنوات). واستنادا للمعلومات المفصلة الواردة في تقرير الفريق (S/2008/785) و (S/2009/640)، هناك مشاكل كبيرة تتعلق بعدم الامتثال للقوانين خلال عملية تخصيص

الامتيازات، بما في ذلك تواطؤ ظاهري بين مقدمي العروض؛ ومنح امتيازات لشركات لم تستوف شروط القيمة الدنيا المحددة للعطاء؛ وعدم الامتثال لتوصيات فريق العطاءات بشأن الشركات المقدمة لأفضل العطاءات؛ وعدم الامتثال لاستنتاجات الفريق المعني ببذل العناية الواجبة فيما يتعلق بملكية انتفاع الشركات وقدرتها على الأداء وفقا لشروط العقود؛ ومحاولات تعديل شروط الدفع المتعلقة بأقساط العطاء بعد التوقيع على العقود. ومنذئذ، لاحظ الفريق أن عددا من الشركات الفائزة بعقود الامتيازات قد باعت حصصا كبيرة منها إلى شركات أخرى مما أحدث تغييرا جوهريا في الملكية، ولا علم للفريق حتى الآن بالسلطات التي تبذل العناية الواجبة بشأن أصحاب الامتيازات الجدد وفقا لمقتضيات القانون.

١٧٢ - ومن المشاكل التي تكرر حدوثها خلال عمليات منح الامتيازات التي جرت في الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، عدم الوضوح بشأن ملكية الأراضي الواقعة في المناطق المشمولة بالامتيازات. فقد أسهمت هذه المشكلة وعدم تمتع هيئة تنمية الحراجة بالاختصاص لتسوية المنازعات على الأراضي، في إنشاء حكومة ليبيريا للجنة الأراضي في عام ٢٠٠٩ لتيسير توضيح حيازة الأراضي وتسجيلها بدقة.

١٧٣ - وللأسف، تعقدت عملية توضيح الحيازة بشكل كبير بسبب إتلاف العديد من وثائق سندات ملكية الأراضي خلال سنوات النزاع؛ وبليةا في وقت لاحق بسبب ظروف الحفظ السيئة؛ وتكرار تنقل المجتمعات المحلية إبان النزاع؛ وتداخل سندات الملكية أو حقوق الامتياز الصادرة عن وزارات ينقصها التنسيق، وتعاقب الحكومات، بل والأحزاب المتمردة دون رضا المجتمعات المحلية في كثير من الأحيان. وعلاوة على ذلك، أفاد الفريق أن السجل العقاري قد تعرض فيما يبدو لنهب متعمد إبان الحرب (S/2007/340، الفقرة ١٨). ويؤدي عدم استكمال التعديلات المتعلقة بالملكية ومكافحة الممارسات الفاسدة الصارخة في إجراءات مسح سندات الملكية وتسجيلها، وازدهار سوق لسندات الملكية المزيفة والشهادات التقليدية، إلى مفاقمة الصعوبات أمام آفاق توضيح الملكية.

١٧٤ - والحصول على الأراضي عامل أساسي للاستثمار واستغلال الامتيازات التجارية، وللحفاظ على بقاء سكان المناطق القروية وكذلك للهوية العرقية والممارسات الثقافية، وهو من ثم يشكل تربة خصبة لنشوب المنازعات التي تحولت في كثير من الأحيان إلى أعمال عنف حتى عهد قريب من تاريخ ليبيريا. ولذلك فإن حل ألغاز نظام حيازة الأراضي المعقد يكتسي أهمية قصوى لتواصل ليبيريا التقدم نحو إحلال السلام وتحقيق التنمية والأمن. وقد شرعت لجنة الأراضي، بشراكة مع مجلس اللاجئين النرويجي، في إنشاء مراكز محلية لتسوية المنازعات، وإن كانت اللجنة لا تملك صلاحية البت فيها، وذلك لمساعدة الأطراف على

تسوية منازعاتهم على الأراضي عن طريق الوساطة دون اللجوء إلى المحاكم. وبالإضافة إلى ذلك، ستشرع لجنة الأراضي في إعادة النظر في جميع الشهادات التقليدية للملكية الأراضي (بتمويل من حكومة الولايات المتحدة) وكذلك إعادة النظر بشكل حاسم في المطالبات المتصلة بحيازة الأراضي المتعلقة بالامتيازات الحالية (بتمويل من المفوضية الأوروبية). ويرى الفريق أنه بالنظر إلى أن القانون الليبري يشترط ألا تكون الأراضي المعروضة كامتيازات مقيدة بسند ملكيتها، وسعياً إلى الحفاظ على سبل استزاق سكان المناطق الريفية، ينبغي إرجاء منح امتيازات جديدة إلى أن تكتمل عمليتا إعادة النظر الهامتان.

١٧٥ - وتعتزم هيئة تنمية الحراجة أن تعرض في عام ٢٠١٢ عقدي امتياز جديدين كبيرين إضافيين من عقود إدارة الغابات يغطيان مساحة إجمالية قدرها ٤٧٤ ٧٣٨ هكتاراً، فضلاً عن إعادة عرض عقد لإدارة غابات بعد إلغائه مع الشركة الأوروبية لقطع الأخشاب لعدم دفعها للرسوم المقررة. ويلاحظ الفريق مع القلق أن هيئة تنمية الحراجة تعتزم عرض هذه الامتيازات باتباع نفس الإجراءات التي اتبعتها في تخصيص الامتيازات سابقاً، دون تعديلها من أجل تحسين الامتثال وتنقيف مقدمي العروض والمجتمعات المتضررة، أو تتيح للشركات المزيد من الوقت لإعداد العروض وخطط عمل واقعية.

#### تدني الإنتاجية ودور الهياكل الأساسية الضعيفة

١٧٦ - رغم اتساع رقعة امتيازات استغلال الأخشاب لتشمل مساحة كبيرة، فإن ذلك لم يدرّ الإيرادات التي كانت الحكومة تتوقعها بسبب نقص الأداء. فعلى الرغم من ارتفاع مردود القطاع مقارنة بعام ٢٠١٠، فإن إنتاجه الإجمالي لم يزد على ١٠٨ ٠٠٠ متر مكعب من الأخشاب (صُدّر منها ٨٠ ٠٠٠ متر مكعب) من ثلاثة عقود لإدارة الغابات وخمسة عقود لبيع الأخشاب وترخيصين للاستخدام الخاص في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، و ١٧ ٥٠٠ متر مربع في الربع الأول من السنة المالية الحالية من عقدين لإدارة الغابات وعقدين لبيع الأخشاب وترخيصين للاستخدام الخاص (انظر المرفق ٣٢). وأفادت الشركة العامة للمراقبة أن القطاع حقق للحكومة إيرادات بلغت ٤ ملايين دولار (من أصل ١٦ مليون دولار مقررة) للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ ومبلغ ٨٧٠ ٠٠٠ دولار (من أصل ١٧ مليون دولار مقررة) للربع الأول من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ (انظر المرفق ٣٣). ويقل هذا الأداء كثيراً عن توقعات حكومة ليبريا لعام ٢٠١٠ في إطار استراتيجية الحد من الفقر (البالغة ٤٦ مليون دولار وإنتاج سنوي قدره ١,٣ مليون متر مكعب).

١٧٧ - ولا يُجيز القانون منح الشركات في ليبريا تراخيص التصدير إذا لم تدفع ما عليها من متأخرات، كما يمكن أن يفرض عليها عقوبات مالية إذا تأخرت عن الدفع. غير أن

الشركة العامة للمراقبة أبلغت الفريق في تشرين الأول/أكتوبر أن وزارة المالية، إقرارا بالركود الاقتصادي ورداءة حالة الهياكل الأساسية في القطاع، أصدرت مع ذلك، توجيهات بإصدار تراخيص التصدير في الربع الأول من السنة المالية للشركات التي في ذمتها متأخرات عن ربيع الأراضي التي تستغلها وعن مدفوعات أقساط العطاءات التنافسية، وبإعفائها من العقوبات المالية عن تأخر الدفع.

١٧٨ - وعلى العكس من ذلك، تعزو الشركة العامة للمراقبة (التي تتولى في إطار عقدها إجراء بحث منتظم لتحديد أسعار السوق الحالية في غرب أفريقيا) ولا تمثلو الشركة الذين أجرى الفريق مقابلات معهم، تدني إنتاجية القطاع وعدم دفع الرسوم المقررة إلى تراجع النشاط الاقتصادي العالمي، والذي ذكرت هيئة تنمية الحراجة في عام ٢٠١٠ أنه هو السبب الذي حملها على إلغاء العقوبات المالية المفروضة على الدفع المتأخر، إلا أن الشركات تدعي فعلا أن تباطؤ تحسين حالة الطرق والجسور وتجريف الموانئ قد أضعف قدرتها على استغلال الأخشاب.

١٧٩ - وبالفعل فإن عدم القيام بتجريف ميناء غيرنفيل أوجب استخدام صنادل لنقل الأخشاب بحرا نحو السفن. وتفيد الشركات أن هذا الإنفاق الإضافي (١٥ دولارا لكل ٣ أمتار مكعبة وفق ما أفادت به شركة غيلو لقطع الأخشاب) طرح صعوبات لبعض شركات الامتيازات العاملة في ذلك الجزء من البلد. وأبلغ المسؤول التنفيذي الأول في شركة غيلو الفريق في تشرين الأول/أكتوبر أن ما يزيد عن ١٦ ٠٠٠ متر مكعب من أخشابها ظلت مكذسة في ميناء غيرنفيل لفترة تجاوزت العام وبسبب انعدام مرفق لتخزينها في الميناء، وأن حالة الأخشاب تدهورت شيئا ما بسبب تعرضها للعوامل الطبيعية مما أدى إلى انخفاض قيمتها.

١٨٠ - إلا أن الفريق يلاحظ أنه على الرغم من مرور فترة طويلة للغاية عن الموعد المقرر لتجريف ميناء غيرنفيل، فإن معظم مناطق الامتياز بإمكانها الوصول إلى موانئ بديلة في منروفيا أو بيوكانن أو هاربر (انظر المرفقين ٣٤ و ٣٥)، وهي جميعا موانئ عاملة.

١٨١ - وأبلغ المدير العام لهيئة تنمية الحراجة الفريق أن حكومة ليبيريا لا تعتزم إلغاء أي عقد بسبب عدم الأداء، وإن كان المجلس الوطني لإصلاح الغابات يجيز اتخاذ هذه الإجراءات بل إن العقود نفسها تنص عليها، ذلك أن الحكومة، في رأيه، تتحمل مسؤولية جزئية عن إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية في الوقت المناسب. إلا أن الفريق يلاحظ كذلك أن العقود لا تتضمن نصا محددا يتعلق بالتزام الحكومة بإنجاز هذه التحسينات ولا جدولاً زمنياً محددا لذلك.

### التأخرات الضريبية وتعديل شروط عقود الامتياز

١٨٢ - وفقا لسجلات الشركة العامة للمراقبة، انخفضت معدلات جباية الضرائب من ٢٥ في المائة في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٥ في المائة فقط في الربع الأول من السنة المالية الحالية. وفي السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١٢، كانت ٩٥ في المائة من التأخرات الضريبية في ذمة الشراكات الحائزة لعقود إدارة الغابات ونحو النصف في ذمة شركتين هما الشركة الأوروبية لقطع الأخشاب وشركة International Consultant Capital الدولية لخدمات الاستشارة (انظر المرفق ٣٣).

١٨٣ - واعتبر معظم الشركات التي أجرى فريق الخبراء مقابلات معها أن أكبر عائق لعملياتها هو ارتفاع تكاليف تسديد أقساط العطاءات عن ريع الأراضي، دفعة سنوية بدلا من تسديدها دفعة واحدة، وهو ما ادعت تلك الشركات أنها لم تكن تتوقعه رغم أن العقد ينص صراحة على وجوب تسديد الأقساط سنويا. ويدعي ممثل عن شركتي غيلو و International Consulting Capital أنه خير بين الدخول إما في عقود التسديد دفعة واحدة أو التسديد سنويا لمدة العقد البالغة ٢٥ عاما وأنه فضل خيار التسديد السنوي شريطة أن يتم السداد في ٢٥ قسطا، بدلا من تسديد الرصيد كاملا.

١٨٤ - بيد أن أشد ما يثير قلق الفريق هو ما جاء في ادعاءات بعض الشركات التي زعمت، لما سُئلت عن أسباب قيامها بتوقيع عقود تنص صراحة على وجوب تسديد تلك الدفعات سنويا، أن ما حملها على ذلك هو تلقيها ضمانات من كبار الموظفين بهيئة تنمية الحراجة بأن طريقة الدفع ستُعدّل ليسدد المبلغ في دفعة واحدة أو لن يصبح مستحق الدفع إلا على المساحة التي تجني منها الشركة محصولا وليس على كامل المنطقة. فإذا ثبتت صحة هذه الادعاءات، فإنها ستشكل انتهاكات واضحة للقانون على يد أي مسؤول في هيئة تنمية عرض هذه الضمانات.

١٨٥ - ولم يتسن للفريق أن يتحقق على نحو مباشر من مدى صحة هذه الادعاءات، لكنه يعتبر أنها تستحق الذكر هنا ذلك أن الأحداث، جميعها تضيف طابع المعقولية الظاهرية على تلك الادعاءات، ومن ذلك ما يلي: حضور الفريق اجتماعا في تشرين الأول/أكتوبر سألت فيه الشركات هيئة تنمية الحراجة عن "مصير اتفاقها" بشأن تقليص المساحات التي يتعين على الشركات أن تسدد عليها رسوم استئجار الأراضي (انظر S/2009/640، الفقرة ١٠١)؛ وادعاء مراقب مالي سابق لدى برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد أن شركة ما كانت قد أبلغته أنها تلقت ضمانا من أحد موظفي هيئة تنمية الحراجة بتحويل ريع الأراضي إلى مبلغ يسدد دفعة واحدة؛ ومحاولة تعديل بنود العقود لهذا الغرض

(انظر S/2008/785)؛ وعرض مشروع قانون لإنفاذ هذا التعديل ليصبح قانونا على غرفتي المجلس التشريعي (انظر المرفق ٣٦). ولا يزال مشروع القانون لم يوقعه الرئيس وإن كان المجلس التشريعي، وفقا لتقارير، قد تعهد بإبطال أي نقض يمارسه الرئيس. وأقرت نائبة وزير المالية في اجتماع عقده مع الفريق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ أنها اتفقت مع شركات (وهو ما أكدته كل من هيئة تنمية الحراجة والشركات) على خطط تسديد (انظر مثالا على ذلك في المرفق ٣٧)، تسدد الشركات بموجبها دفعة نهائية واحدة لقسط العطاء (في شكل أقساط شهرية تُوزع على مدى السنة المقبلة)، لا يلزم بعدها تسديد دفعات عطاء أخرى.

١٨٦ - وأبلغت نائبة وزير المالية والمدير العام لهيئة تنمية الحراجة في تشرين الأول/أكتوبر الفريق أن فريقا عاملا بقيادة الرئيس سيعقد اجتماعا قبل نهاية عام ٢٠١١ للبت في تعديل هيكل الضرائب المفروضة على قطاع الغابات. واقترحت نائبة الوزير إلى أنه من المرجح، بناء على مشورة قدمها صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، زيادة رسوم القطع لكي تعوض، ولو جزئيا على الأقل، الخسائر التي تربو عن ٢٣٠ مليون دولار والناجمة عن هذا التغيير المدخل على سداد الأقساط.

١٨٧ - وستحمل المجتمعات المحلية والمقاطعات المتضررة النصيب الأكبر من خسائر الإيرادات الناجمة عن تحويل أقساط العطاءات التنافسية، ذلك أنها، وفقا للقانون الوطني لإصلاح الغابات، تحصل على ٦٠ في المائة (٣٠ في المائة لكل منها) من جميع مدفوعات ريع الأراضي. وينص هذا القانون بالمعنى الذي فسّره وزارة المالية، على أنه لا يخضع لتقاسم المنافع إلا الرسوم الأساسية المتأتية من ريع الأراضي والمقدرة بمبلغ ٢,٥٠ دولار على كل هكتار بالنسبة لعقود إدارة الغابات وبمبلغ ١,٢٥ دولار على كل هكتار بالنسبة لعقود بيع الأخشاب، وليس أقساط العطاءات الإضافية. إلا أن المادة ١٤-٢ من ذلك القانون تحدد صراحة ثلاث فئات فقط من رسوم الأحراج هي: رسوم القطع التي تُقرر بناء على محصول الأخشاب على أساس الحجم والقيمة؛ ورسوم ريع الأراضي "المرتبطة باستخدام أراضي الأحراج، بما في ذلك الرسوم الإدارية والرسوم المقررة بحسب المساحة والمرتبطة بتراخيص الموارد الحرجية"؛ ورسوم المنتجات الحرجية على إنتاج هذه المنتجات أو نقلها أو استخدامها أو نقل ملكيتها أو تصديرها. ولا يتطرق القانون إلى إمكانية إضافة فئة رابعة من الرسوم تشمل قسط العطاء، وهو رسم يُقرر على أساس المساحة ويندرج منطقيا في فئة "رسوم ريع الأراضي". وهذا الاختلاف في التفسير اختلاف شاسع لأنه يقلص المبالغ المالية التي تحصل عليها المجتمعات المحلية والمقاطعات المتضررة بما يزيد على ١٠٠ مليون دولار.

١٨٨ - ويقر الفريق بأنه بالنظر إلى العدد الكبير من الشركات الفائزة بالعطاءات، فإن تسديد قسط العطاء سنويا يمثل إنفاقا كبيرا، حيث تتجاوز قيمته بالنسبة للعقود الأكبر قيمة لإدارات الغابات مليوني دولار سنويا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استحقاق المدفوعات قبل بدء عملية الإنتاج يثقل كاهل الشركات التي لا يتوافر لديها رأس مال كاف. إلا أن الفريق يؤكد أن هذه الشروط يتم التنصيب عليها صراحة في العقد وخلال حلقات العمل التثقيفية بشأن العطاءات التنافسية، وأن مهمة تقييم مدى قدرة الشركة الفائزة على الامتثال لهذه الشروط تقع على عاتق الفريق المعني ببذل العناية الواجبة التابع لهيئة تنمية الحراجة. وتحمل الشركة مسؤولية قراءة نص العقد وفهمه، فإذا تبين لها أنها ستعجز عن الامتثال لشروطه، فإن من مسؤولية حكومة ليبيريا، بصفتها الجهة المديرة للأصول العامة التي تتصرف فيها على سبيل الأمانة لفائدة الشعب الليبيري، أن تلغي العقد أو تعيد عرضه على مقدمي العطاء التنافسي.

١٨٩ - ويساور فريق الخبراء المعني بليبيريا قلق عميق إزاء التوقيت (بعد أن تم تخصيص الامتيازات بالفعل) وطريقة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتغيير الهيكل الضريبي، وأهم أسباب هذا القلق هو أن هيئة تنمية الحراجة قالت بشكل قاطع أن أي تغيير من هذه التغييرات على شروط هيكل الرسوم لن يؤدي إلى إعادة فتح الامتيازات للمناقصة. وليس هذا مجحفا بشكل أساسي لمقدمي العطاءات غير الفائزة (الذين تقدم بعضهم في الواقع بعروض أعلى من الشركات الفائزة، انظر S/2008/785 و S/2009/640) وانتهاكا للقانون الوطني لإصلاح الغابات ولقوانين لجنة المشتريات والامتيازات العامة المتعلقة بتقديم عطاءات تنافسية فقط، لكنه يشكل أيضا سابقة سيئة من شأنها أن تقوض عملية تخصيص التنافسية، إذ أنه يوجه رسالة إلى مقدمي العطاءات المحتملين مفادها أن الاستراتيجية الناجحة تتمثل في تقديم عروض مرتفعة من أجل الفوز بالعطاء، ثم يتم بعد ذلك التفاوض على تخفيف الشروط. وسيكون لهذه السابقة آثار سلبية دائمة ليس فقط على قطاع الغابات بل على قطاعات أخرى كذلك.

### الاتفاقات الاجتماعية والمشاركة المجتمعية

١٩٠ - ويمثل الإصلاح القانوني لقطاع الغابات، الذي يتطلب استشارة المجتمع وتقاسم المنافع على نطاق واسع، ابتعادا كبيرا عن الإدارة غير المنصفة التي كانت سائدة في الماضي، كما تمثل مفاهيمه نموذجا لإدارة الغابات يدعم السلام ويحد من الفقر.

١٩١ - ولكن، كما هو الحال بالنسبة لإصلاح عملية تخصيص الامتيازات، تقرر هيئة تنمية الحراجة بأن تنفيذ هذه المفاهيم كان ضعيفا، وأنه ينبغي تحسين العملية على أساس تقييم

خبرة المجتمعات والشركات وهيئة تنمية الحراجة نفسها. ولقد قامت العديد من الأطراف بإجراء العديد من الاستعراضات بشأن تنفيذ الاتفاقات الاجتماعية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الاستعراضات، هي أن العملية تمت على عجل، وأنه لم يتم إعداد الشركات والمجتمعات المحلية وتثقيفها على النحو المناسب لكي تفهم حقوقها ومسؤولياتها. وكانت الاتفاقات مبهمة لدرجة أنها غير قابلة للتنفيذ وأدت، للأسف، إلى رفع توقعات المجتمع المحلي. كما أدى ذلك إلى قيام منازعات بين المجتمعات المحلية والشركات. وتقوم هيئة تنمية الحراجة، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، في الوقت الحالي بتحليل هذه النتائج، ويأمل الفريق أن يسفر هذا الاستعراض، بالاقتران مع عملية تحقق يقوم بها العديد من أصحاب المصلحة، عن عملية مُحسنة تُسهِّل إبرام اتفاقات عادلة وقابلة للتنفيذ في نظر الطرفين.

١٩٢ - وكانت الخطوة الهامة الأخرى في عملية الإصلاح من أجل تحسين الإنصاف في إدارة الغابات هي إصدار قانون حقوق المجتمعات المحلية فيما يتعلق بالأراضي الحرجية، والذي يمنح المجتمعات المحلية المحددة ذاتيا الحق في ترسيم حدود أراضي غاباتها "المملوكة أو المستخدمة تقليديا" وإدارة تلك الأراضي لأغراض متنوعة، بما فيها الأخشاب التجارية، مع إشراف هيئة تنمية الحراجة على تنفيذ خطة إدارية معتمدة. وقد صادق مجلس إدارة هيئة تنمية الحراجة على اللائحة التنفيذية لقانون حقوق المجتمعات المحلية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

١٩٣ - وعلى الرغم من أن الحقوق الممنوحة بموجب هذه الاتفاقات هي حقوق استغلال فقط وليست حقوق ملكية، وهي بالتالي غير مضمونة، فإن إنشاء غابات تديرها المجتمعات المحلية خطوة إيجابية نحو تمكين المجتمعات المحلية من إدارة موارد مجتمعها المحلي وفقا لأهدافها الخاصة. وعلاوة على ذلك، فإن النهج التدريجي الذي تتبعه الجهات المانحة، مثل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والهيئة الدولية لحفظ الحيوان والنبات، لتنفيذ برامج تجريبية مع عدد محدود من المجتمعات بغرض تحديد وصياغة خطط لإدارة غابات المجتمعات المحلية على الحدود بين منتزه سابو الوطني ومحميات نيمبا الطبيعة الشرقية والغربية، فضلا عن إنشاء مؤسسات مجتمعية جديدة لتنفيذ هذه المهام، يوفر فرصا للتدريب المناسب للمجتمعات المحلية والتعلم القائم على التكيف من الخبرة المكتسبة في عملية جديدة. وتواجه هذه البرامج التجريبية بالقرب من المناطق المحمية يوفر أيضا الميزة الإضافية لعمليات صون المحميات والمتمثلة في المساعدة على منع التعدي على هذه المناطق وبناء الشبكات الاجتماعية المحلية من أجل الإدارة السليمة.

١٩٤ - وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كانت هناك أربع خطط محلية لإدارة تنتظر توقيع رئيس مجلس إدارة هيئة تنمية الحراجة (وزير الزراعة)، وخطتين آخرين في المراحل النهائية من الإعداد. ويلاحظ الفريق أن برنامجي كلا من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والهيئة الدولية لحفظ الحيوان والنبات قد انتهيا الآن، ويؤمل الفريق أن يتم تنفيذ برامج إضافية لمواصلة الارتقاء بهذا العمل الهام.

١٩٥ - وبالإضافة إلى ذلك، يرغب الفريق في تسليط الضوء على أن إنشاء منطقة بحيرة بيزو المحمية يقدم الخبرة في مجال إشراك المجتمع المحلي في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وقد أفاد مدير الهيئة الدولية لحفظ الحيوان والنبات المنتهية ولايته أنه قبل إعلان بحيرة بيزو منطقة محمية في عام ٢٠٠٩، أجريت سلسلة من المشاورات المجتمعية الواسعة النطاق، نتج عنها رسالة موافقة، مشفوعة بشروط تنص على أنه لن تكون هناك أي إعادة توطين، وأن المنتزه سيكون منطقة متعددة الاستخدامات، وأن المجتمعات المحلية ستشارك في التخطيط الإداري. وينبغي تطبيق هذه التجربة التشاورية في الإعداد للإعلان عن منطقتين مستقبليتين وكذلك في إنشاء امتيازات تجارية في المستقبل. ويشير الفريق إلى أن هناك حاجة إلى التدريب المكثف وإلى توفير الدعم التيسيري من الجهات المانحة إلى الجهات المعنية، وهي المجتمعات المحلية والشركات وهيئة تنمية الحراجة (أو غيرها من الوكالات الحكومية ذات الصلة)، بغرض جعل هذه المشاورات مفيدة.

١٩٦ - وكما سبقت الإشارة إلى ذلك (انظر S/2009/640)، فإن الفريق لا يزال يساوره القلق إزاء الشرط الوارد في قانون حقوق المجتمعات المحلية بمنح تصاريح بقطع الأخشاب لأغراض تجارية على مساحة تصل إلى ٤٩ ٩٩٩ هكتارا من غابات المجتمعات المحلية دون تقديم عطاءات. كما يكرر الفريق تأكيد قلقه فيما يتعلق بالمقعدتين المخصصتين للمشرعين المحليين بالمجلس المحلي اللذين <sup>١٦</sup> حوّلت لهما سلطة إدارة الغابات المجتمعية والمنافع المالية المتأتية منها. ويشكل هذان البنودان معا مصدر قلق لأهمهما يفسحان المجال لتجنب إصلاح الإجراءات التنافسية لتخصيص الامتيازات، فضلا عن أهمهما يتيح الفرصة للنخب السياسية بالمقاطعة للاستيلاء على الموارد المجتمعية.

### تراخيص الاستخدام الخاص: ثغرات محتملة تتخلل الإصلاح

١٩٧ - على الرغم من أن إنتاجية الامتيازات المخصصة لا تزال منخفضة، لكن إصدار تراخيص الاستخدام الخاص - وهي تصاريح لقطع الأشجار على أرض الخواص - لا يزال جاريا على قدم وساق. وقد أصدرت هيئة تنمية الحراجة ١٦ ترخيصا من تراخيص الاستخدام الخاص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بدأ اثنان منها بالتصدير بالفعل. ويجري

العمل على إكمال إجراءات تسعة تصاريح إضافية، وفي واقع الأمر فإن العديد من أصحاب تلك التصاريح قاموا بالفعل باستئجار شركة لقطع الأشجار. وزادت المساحة الإجمالية التي صدرت بشأنها تصاريح استخدام خاص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ على ٧٢٠.٠٠٠ هكتار، وهي تعادل ما يقرب من نصف المساحة الإجمالية المشمولة بالامتيازات في الوقت الحالي. وقد صدرت جميع التصاريح، باستثناء اثنين منها، للمجتمعات المحلية، حيث يغطي تصريح واحد صدر في مقاطعة نيمبا مساحة قدرها ٨٠.٠٠٠ هكتار تقريبا (انظر قائمة اتفاقات العقود بالمرفق ٣٨).

١٩٨ - ويساور الفريق القلق لأن الاتجاه التصاعدي في إصدار تراخيص الاستخدام الخاص يشكل خطرا يتمثل في تجنب الإصلاحات التي وُضعت لتعزيز الشفافية في إيرادات الغابات، والاستدامة والإنصاف في إدارة الغابات، وزيادة عوائد الشعب الليبري من استغلال الموارد إلى أقصى حد ممكن. ولا تخضع الشركات العاملة بموجب تراخيص الاستخدام الخاص لعملية تقديم العطاءات، وتدفع ضرائب مخفضة جدا على الغابات، كما تخضع لنظم أقل صرامة. وفي أسوأ الحالات، فإن الاستخدام المتزايد لتراخيص الاستخدام الخاص يمكن أن يهيئ من جديد بيئة مواتية لتمويل الصراع.

١٩٩ - ووفقا لهيئة تنمية الحراجة، فإن الخطوات اللازمة للحصول على ترخيص للاستخدام الخاص تشمل تقديم صك ملكية الأرض إلى وزارة الأراضي والمعادن والطاقة للتأكد من صحته. ونظرا للمخاوف التي تم تسليط الضوء عليها أعلاه، والمتعلقة بتسجيل الأراضي، فإن هذه العملية تثير تساؤلات بشأن الملكية الحقيقية للأراضي التي يجري فيها قطع الأشجار بموجب تراخيص للاستخدام الخاص. وبمجرد الموافقة على صك الملكية، تدخل هيئة تنمية الحراجة في اتفاق ترخيص للاستخدام الخاص مع صاحب الأرض وليس مع الشركة. وتُبرم الشركة مذكرة تفاهم مع صاحب الأرض، الذي قد يطلب من الشركة أن تدفع رسوما على أساس الإنتاج (تبلغ ١,٥٠ دولار على المتر المكعب) لمالك الأرض الوارد اسمه في صك الملكية، ولكن القانون الوطني لإصلاح الغابات لا ينص على ذلك، كما أنه لم يتم إصدار أي نظام بشأن تراخيص الاستخدام الخاص. وقد أبلغ المدير العام لهيئة تنمية الحراجة الفريق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ أن الهيئة ستيسر عملية التفاوض على الاتفاقات الاجتماعية. ولكن ليس هناك دور واضح يتعلق بالإشراف على هذه الاتفاقات أو تثقيف أصحاب الأراضي في المجتمع المحلي فيما يتعلق بحقوقهم بموجب هذه الاتفاقات.

٢٠٠ - ويتعين على الشركة التي تدخل في اتفاق ترخيص استخدام خاص أن تدفع نفس ضرائب قطع الأشجار وضرائب التصدير التي يدفعها أولئك الذين يعملون بموجب

الامتيازات الصادرة من الحكومة، ولكنها لا تدفع إيجارا للأرض كما لا تدفع أقساط المناقصة، وبالتالي تصبح مساهمتها في العائدات أقل بكثير من مساهمة امتيازات قطع الأخشاب الأخرى. كما لا توجد عملية لتقديم العطاءات، على الرغم من أنه، وفقا لهيئة تنمية الحراجة، يُسمح فقط للشركات المؤهلة مسبقا والتي ليست عليها متأخرات بالعمل بموجب ترخيص الاستخدام الخاص. وتقرر هيئة تنمية الحراجة بأنه، على الرغم من أنها ملزمة قانونا بأن تصدر سنويا قائمة بالجهات المحظورة، إلا أنها لم تقم بذلك، على الرغم من أنه قد تم بالفعل إصدار النظام الذي يحدد معايير الحظر.

٢٠١ - وأكد المدير العام لهيئة تنمية الحراجة للفريق في تشرين الأول/أكتوبر أن إصدار تراخيص الاستخدام الخاص سيكون محكوما بقواعد ممارسات قطع الأخشاب نفسها وغيرها من الأنظمة لغرض تعزيز الإدارة المستدامة للغابات. ولكن ليس من الواضح كيف سيطبق ذلك عمليا. فعلى سبيل المثال، لم تبدأ بعد شركة أتلانتيك ريسورسيز في عمليات قطع الأخشاب بالامتياز FMC-P العائد لها، والذي يغطي مساحة قدرها ٣٤٤ ١١٩ هكتارا، لكنها حصلت، وفقا لبيانات هيئة تنمية الحراجة، على حقوق استغلال عددٍ من تراخيص الاستخدام الخاص على مساحة تزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ هكتار من الغابات في مقاطعات غراند كرو، وريفر غي، وماريلاند. وأبلغ أحد مستشاري شركة أتلانتيك ريسورسيز في مجال إدارة التخطيط الفريق أن الأرض التي تم الحصول عليها بموجب تراخيص الاستخدام الخاص تخضع "لضوابط أقل صرامة" ولا تحكمها "أي مبادئ توجيهية واضحة" فيما يتعلق بممارسات حصاد الأخشاب لأنه "سيتم تحويل تلك الأرض إلى مزارع". وسواء أصبحت تراخيص الاستخدام الخاص محكومة بالأنظمة الإدارية أم لا، فإنه من غير الواضح، حتى الآن، إلى أي مدى سترصد هيئة تنمية الحراجة الامتثال للأنظمة في الأراضي الخاصة.

### تصاريح استخدام المنشار الآلي

٢٠٢ - أصدر مجلس إدارة هيئة تنمية الحراجة، اعتبارا من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، لائحة لتقنين قطع الأشجار باستخدام المنشار الآلي، وهو قطاع يخضع لضريبة هيئة تنمية الحراجة منذ أمد طويل، ولكنه لا يزال حتى الآن قطاعا غير قانوني من الناحية الفنية. وقد رحب الكثير من أعضاء المجتمع المدني ومجتمع المانحين وهيئة تنمية الحراجة بهذه الخطوة إذ رأوا أن هذا القطاع يوفر فرص العمل المطلوبة للفقراء في المناطق الريفية، بمن في ذلك المقاتلين السابقين، كما يتيح إمكانية زيادة مشاركة المجتمع المحلي مباشرة في إدارة غاباتهم المحلية.

٢٠٣ - وهناك العديد من المجالات ذات الأهمية البالغة لتنفيذ اللائحة، يعكس الكثير منها أوجه القلق المتعلقة بتراخيص الاستخدام الخاص. فأولا، تنص اللائحة على أنه سيتم إصدار تصاريح استخدام المنشار الآلي في "الأراضي التي لا يمكن أن تدار بطريقة مستدامة"، وقد أثار ذلك تساؤلات حول ما إذا كان القطاع سيكون محكوما بنفس الأنظمة الإدارية المطبقة على المشغلين التجاريين الآخرين. وهذا الغموض واضح في اللائحة التي تنص على أنه ينبغي أن يكون الحصاد متوافقا مع "قواعد قطع الأشجار وغيرها من الإجراءات الواردة في مدونة قواعد ممارسات حصد أخشاب الغابات المتعلقة بقطع الأخشاب بالمنشار الآلي، القائمة حاليا أو التي سيتم وضعها فيما بعد".

٢٠٤ - وسواء تم ذلك وفقا للمدونات القائمة أو الجديدة لقواعد ممارسات حصد الأخشاب، وكما هو الحال مع تراخيص الاستخدام الخاص، فإنه ليس من الواضح من هي الجهة التي سترصد امتثال قاطعي الأشجار بالمنشار الآلي للأنظمة. ووفقا لهيئة تنمية الحراجة، سيتم تدريب المجتمعات المحلية على المراقبة، وهو أمر مثير للقلق، لأنه على الرغم من أن المجتمعات المحلية هي الأقرب إلى الغابة، إلا أنها أيضا هي الطرف الأقل سلطة. فمن اللازم إنشاء القنوات المناسبة للإبلاغ ووضع ضمانات لحماية المبلغين من انتقام أولئك الذين يستفيدون من الممارسات غير المستدامة لقطع الأخشاب، وذلك حتى تصبح هذه الطريقة استراتيجية عملية للمراقبة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه إذا حصلت المجتمعات المحلية على جزء من إيرادات الإنتاج، يصبح توفير الرقابة لمنع القطع المفرط للأخشاب متعارضا مع مصالحها.

٢٠٥ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض مستوى الكفاءة في مجال قطع الأشجار باستخدام المنشار الآلي (تبين التقديرات أن نسبة الكميات المبددة تناهز ٧٠ في المائة) مثير للقلق بشأن ما إذا كان المنشار الآلي هو الخيار الأفضل للاستخدام المستدام للأصول الطبيعية العامة. وتشترط اللائحة أن تقوم وكالة حماية البيئة والجهات المعنية الأخرى "في غضون عامين بإجراء دراسات مقارنة للتكنولوجيات المناسبة بغية تحسين الجودة وتقليل الفاقد من نشر الأخشاب باستخدام المنشار الآلي"، وأن تيسر هيئة تنمية الحراجة اقتناء تكنولوجيات المنشار الآلي المحسنة والتدريب عليها. وقد أكدت هيئة تنمية الحراجة أنه، طالما أن المعالجة ستتم عند الجذع، فسيكون من الممكن للعمليات أن تستخدم المناشير المحمولة بدلا من تقليل الفاقد وتحسين الجودة، وهنا يطرح السؤال لمعرفة الجهة التي ستوفر الدعم المالي لمثل هذه الآلات الباهظة الثمن، وتستفيد، بالتالي، من قطع الأشجار. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة سرعة حصد الأخشاب قبل وضع النظم وإنفاذها قد يترتب عليه استغلال الغابات بصورة غير مستدامة.

٢٠٦ - ويحدد أيضا النظام المساحة القصوى المسموح بالعمل فيها بموجب ترخيص معين باستخدام المنشار الآلي بـ ١٠٠٠ هكتار، وهي، مساحة كبيرة. وعلاوة على ذلك، وكما هو الشأن فيما يتعلق بتراخيص الاستخدام الخاص، لا ينص النظام على تقييد عدد التصاريح التي يمكن لمشغل واحد أن يحصل عليها.

٢٠٧ - وهناك أيضا مخاوف فيما يتعلق بآليات تتبع السلع الأساسية والإيرادات. ينص النظام على أن هيئة تنمية الحراجة ستقوم، في غضون سنة واحدة "بتصميم نظام لتسلسل المسؤوليات"، ولكنها لا تُحدد ما إذا كان هذا النظام يجب أن يكون نظام الشركة العامة للمراقبة، أن كلمة "تصميم" استخدمت للسماح فيما يبدو بإنشاء نظام مواز. وعلى الرغم من أن النظام لا يسمح بتصدير الأخشاب المقطوعة بالمنشار الآلي في الوقت الحالي، فهو ينص على أنه سيتم السماح بتصديرها في المستقبل بمجرد إنجاز دراسة الجدوى وتحديد رسوم التصدير (مما يدل ضمنا على أنها لن تكون مماثلة للرسوم المفروضة على العمليات التجارية الأخرى). وإذا ما تم وضع نظام بديل وأقل صرامة للتبعية والضرائب، فإن ذلك سيفتح الباب أمام بعض المشغلين للحصول على تصاريح متعددة بمعدل ضريبي منخفض جدا، تحكمها قواعد للتنظيم والتتبع أقل صرامة.

٢٠٨ - ولاحظ الفريق أيضا أن المبادرة الليبرية للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية كانت غير فعالة إلى حد كبير كآلية لشفافية العائدات من المشغلين الحرفيين، مثل قاطعي الأشجار بالمنشار الآلي، لأن المشغلين كثيرين ومنتشرين في مناطق عديدة، وبالتالي يصعب الاتصال بهم لأغراض الإبلاغ.

٢٠٩ - وكما هو الشأن بالنسبة لتراخيص الاستخدام الخاص، فإن الشاغل الأهم بالنسبة لمجلس الأمن واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، فيما يتعلق بقطع الأشجار باستخدام المنشار الآلي يتمثل في معرفة الجهة التي ستجني أكبر قدر من المنفعة. وعلى الرغم من أن الفريق يتمسك بالرأي القائل إن الأنظمة هي محاولة قيمة لتحسين سبل العيش في الريف من خلال إضفاء الطابع الرسمي على قطاع غير رسمي لمصلحة الغابات وكذلك لمصلحة قاطع الأشجار، إلا أنه لم يتم حتى الآن وضع ضمانات كافية تكفل تحقيق أي واحدة من هاتين المصلحتين. فالاتفاقات الاجتماعية، على سبيل المثال، هي اتفاقات مخصصة ولا تخضع لإشراف هيئة تنمية الحراجة.

٢١٠ - وينضوي قاطعو الأخشاب باستخدام المنشار الآلي في اتحاد محلي استضاف بسرعة الفريق خلال مهمته التي قام بها في تشرين الأول/أكتوبر وقدم له البيانات المتوفرة لديه. ويتلقى الاتحاد تمويلا وتدريباً من الجهات المانحة ومن المجتمع المدني لتحسين إدارة غاباته

ومؤسساته إضافة إلى توعية الأعضاء. ولكن، مدى تمثيل الاتحاد لقطاعي الأخشاب المحليين، ومدى استفادتهم من العضوية، لا يزالان غير واضحين. ويساور الفريق القلق لانعدام الضمانات وانعدام الحرص الواجب في تحديد المستفيدين الحقيقيين من قطاع الغابات بشكل عام، وهو يود أن يتحقق تحسن في مجال المراقبة لضمان حماية موارد الغابات من أجل استدامة المنافع لفقراء الريف.

### الشفافية

٢١١ - وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في التقريرين السابقين لفريق الخبراء (انظر S/2009/640 و S/2010/609)، فعلى الرغم من أن الحصول على المعلومات مطلوب بمقتضى القانون الوطني لإصلاح الغابات وقانون حرية الإعلام، إلا أنه ما زال يمثل تحدياً كبيراً أمام المجتمع المدني والمجتمعات المحلية التي ترغب في المشاركة في عملية صنع القرار في مجال إدارة الغابات، والإشراف عليها. وفي حين أن الموظفين في هيئة تنمية الحراجة كانوا متعاونين مع الفريق لتلبية طلباته المتعلقة بالحصول على المعلومات، إلا أنه لا يزال يتعذر الوصول إلى بعض المعلومات الهامة، مثل خطط العمل اللازمة للتأهيل المسبق للشركات وقدرة تلك الشركات على تنفيذ عقود الامتيازات الخاصة المتعلقة بحصاد الأخشاب أو بإدارة الغابات. وقد شكوا ممثلو المجتمع المدني ومجتمع المانحين أنهم مضطرون للاستمرار في الاعتماد على العلاقات الشخصية من أجل الحصول على الوثائق الرئيسية التي ينبغي، بموجب القانون، أن تكون معلومات عامة، مثل اتفاقات العقود والميزانيات وبيانات الإيرادات والتقارير السنوية. وبالإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن الشركة العامة للمراقبة توزع تقريراً شهرياً عن الإنتاج والمدفوعات على قائمة العناوين البريدية لأصحاب المصلحة، إلا أنها تدير موقعاً على شبكة الإنترنت يمكن عن طريقه الوصول إلى هذه المعلومات بسهولة.

٢١٢ - لقد ظلت هيئة تنمية الحراجة تقوم، مع صناديق البنك الدولي، منذ حوالي ثلاث أو أربع سنوات بالإعداد لاستكمال موقعها على شبكة الإنترنت لتوفير إمكانية الوصول إلى البيانات الهامة ووثائق العقود التي ينص القانون الوطني لإصلاح الغابات على أنها معلومات عامة، وكذلك لإطلاق "مركز لموارد المعلومات" بتمويل من البنك الدولي. وقدم مدير هيئة تنمية الحراجة للفريق، خلال مهمته التي تمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تأكيدات مفادها أن مركز موارد المعلومات حصل على حيز وقام بتعيين الموظفين، كما يتولى حالياً متعاقد خارجي إنشاء الموقع الشبكي (بتمويل من منظمة الأغذية والزراعة)، وأنهما سيبدأان العمل قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

## هاء - الزراعة

٢١٣ - لقد قررت حكومة ليبيريا، في استراتيجيتها للحد من الفقر، أن الزراعة هي الركيزة الأساسية و "القاعدة المتينة للاقتصاد" نظرا لما تتسم به من أهمية بالغة في توفير العمالة والأمن الغذائي، ولما توفره من "سبل عيش لغالبية الليبريين".

٢١٤ - ولكن الزراعة تعاني من مواطن ضعف في مجال الحوكمة مماثلة لتلك التي تعاني منها قطاعات الموارد الأخرى، غير أنها لم تشهد حتى الآن إصلاحات مماثلة. وتعزى الفجوة بين اهتمام الجهات المانحة والحكومة بالإصلاح الزراعي في جزء كبير منها إلى أنه لم يتم تطبيق أي عقوبات أثناء النزاع المسلح في ليبيريا، كما أن الزراعة لم تكن مدرجة ضمن الآليات الوطنية لإدارة مكافحة الفساد مثل برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد (على الرغم من أنها مدرجة في المبادرة الليبرية للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية). ومعزل عن نقطي الارتكاز هاتين، فإن الإرادة السياسية لإصلاح القطاع الزراعي لم تكن متوفرة في فترة ما بعد الصراع.

٢١٥ - وكما أشير في تقارير الفريق السابقة (S/2010/609)، فإن تخصيص الامتيازات والشفافية العامة للمعلومات الأساسية فيما يتعلق بتخطيط الأراضي الزراعية والاتفاقات التعاقدية لا يزالان مصدرا للمشاكل. فقد خلصت تحقيقات الفريق السابقة هذه إلى أنه، حتى تحديد أماكن العقود، لم يكن يخلو من صعوبة. وعلاوة على ذلك، فإن الفريق لم يتمكن حتى الآن من تحديد أي وثائق للعطاءات التنافسية الخاصة بمعظم الامتيازات، بل وأكد على وجه التحديد أن الامتياز الخاص بشركة غولدين فيروليوم في مجال زيت النخيل لم يخضع لعملية تقديم العطاءات التنافسية المطلوبة من قبل لجنة المشتريات والامتيازات العامة. وبالمثل، فقد وفرت حكومة ليبيريا في عملية "إعادة التفاوض" التي جرت في عام ٢٠٠٩ بشأن منح عقد زراعة المطاط في مزارع غوثري إلى شركة سايم داري، مساحة إضافية تبلغ ١٠٠ ٠٠٠ هكتار لإنتاج زيت النخيل، على أساس عدم تقديم عطاءات، في مقابل إنشاء منشأة لمعالجة زيت النخيل.

٢١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، ليس هناك شرط قانوني، في عملية تخصيص مناطق الامتياز، يفترض مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين أو التشاور مع المجتمع المحلي فيما يتعلق بملكية الأرض أو بالاتفاقات الاجتماعية السابقة. وفي الكثير من الأحوال يقدم أصحاب الامتيازات الزراعية منافع عينية مثل المدارس والمسكن والرعاية الصحية، ولكن هذه المنافع تختلف من امتياز إلى آخر، وفي كثير من الأحيان تحدد أحكام العقد (إذا تيسر ذلك) بطريقة مبهمه المعايير والإطار الزمني اللازمين لتقديم مثل هذه المنافع. كما أن العديد من هذه الخدمات

غالبا ما تكون متاحة للعاملين وعائلاتهم فقط، بدلا من إتاحتها لكافة أفراد المجتمعات المحلية المتضررة (وهو مصطلح لم يتم تعريفه في قانون الامتيازات الزراعية). كذلك، فإنه ليست هناك أي جهة حكومية تشرف على التفاوض بشأن هذه الاتفاقات والامتثال لها، لذا فهي تستند على مبادرات حسن النية التي تقوم بها الشركة، وعلى إلمام المجتمع المحلي أو النقابة العمالية بالمسألة وقدرتهما على التفاوض.

٢١٧ - وبناء على ما تقدم، فقد عانت العديد من مزارع المطاط لمدة طويلة من المنازعات على الأراضي، الناجمة عن عدم التشاور مع المجتمع المحلي، واندلعت هذه المنازعات على وجه الخصوص على إثر التوسعات الجديدة لمزارع غوثري التي قامت بها شركة سايم داري الماليزية المتعددة الجنسيات لإرساء إنتاج زراعة أشجار زيت النخيل. وأبلغ متحدث باسم سايم داري الفريق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ أن حوالي ٤٠ في المائة من امتيازها رهن مطالبات متداخلة من المجتمعات المحلية، ويشمل ذلك بعض المناطق المكتظة بالسكان. ووفقا لما أفاد به أحد ممثلي الشركة، فإنه عندما واجهت سايم داري الحكومة بهذه المشاكل المتعلقة بامتيازها، طلبت الحكومة من الشركة، ببساطة، أن تتولى "حل المشكلة بنفسها". وذكر ممثل سايم داري أن ترحيل المجتمعات المحلية مناف لسياسة الشركة. وبناء على ما تقدم، فإن تأثير التحول لزراعة زيت النخيل على الغابات، وعلى سبل كسب العيش فيها، هو ورغم ذلك تأثير مأسوي ودائم في الوقت نفسه. ووفقا لممثل سايم داري فإن المنازعات على الأراضي لم تصل إلى مرحلة العنف، ولكن الفريق يرى أن الغموض العميق الذي يكتنف ملكية الأرض، التي ترى المجتمعات المحلية أنها عاملا يتسم بأهمية بالغة فيما يتعلق بسبل معيشتهم، يجعل من اندلاع المنازعات العنيفة مصدر قلق بالغ.

٢١٨ - والشركات الزراعية ملزمة بموافاة المبادرة الليبرية للشفافية في الصناعات الاستخراجية بالتقارير لضمان شفافية مدفوعاتها إلى الحكومة. ومع أنه يشترط التحقق من سداد الضرائب بواسطة نظام التتبع الخاص بالشركة العامة للمراقبة قبل إصدار تراخيص التصدير، ليس هناك نظام لتتبع تسلسل حيازة المنتجات الزراعية الخشبية. وهذا أمر يبعث على القلق بشكل خاص فيما يتعلق بالمطاط الخام، المعرض للسرقة من المزارع بكميات كبيرة، وكذلك فيما يتعلق بالخشب المطاطي الذي يصدر في شكل خشب خام وفي شكل رقائق لتوليد الطاقة. وذكرت شركة بيوكانان للطاقة المتجددة (Buchanan Renewables) للفريق في تشرين الأول/أكتوبر أنها تلقت تأكيدات خطية من وزير الزراعة مفادها أن الخشب المطاطي يعدّ من النفايات الزراعية، في ما افترض أنه محاولة للدلالة على أن المنتج لن يخضع لإشراف هيئة تنمية الحراجة أو لرصد سلسلة الحيازة الذي تقوم به الشركة العامة للمراقبة.

٢١٩ - غير أن اتفاق الشراكة الطوعية يقتضي تقديم شهادة لإثبات قانونية منشأ أي منتج خشبي، وبالتالي فإن الكيفية التي سيعامل بها الخشب المطاطي في إطار هذا الترتيب الجديد المتعلق بالمنتجات التي يستوردها الاتحاد الأوروبي ليست واضحة. وفي الوقت الحالي تصدر شركة بيوكانان كل إنتاجها من رقائق الخشب إلى محطات توليد الكهرباء في السويد. غير أن ممثلاً للشركة أبلغ الفريق أنه على ضوء قرار وزير الزراعة اعتبار منتجات الخشب المطاطي منتجا زراعيا، لا تعتزم الشركة دخول نظام الشركة العامة للمراقبة، وذلك نظرا لكلفته العالية. وأفادت شركة بيوكانان أنه في سبيل إثبات قانونية منشأ المنتج لعملائها ولاتفاق الشراكة الطوعية، أعلنت الشركة أنها بصدد استصدار الشهادات من مجلس رعاية الغابات. وكما هو الحال بالنسبة للخشب الخام المقطوع بواسطة المناشير الآلية، تنطبق هنا أيضا مشكلة وجود أنظمة متوازية ذات معايير وأساليب مختلفة لإخضاع التسلسل الحيازي للضوابط التنظيمية.

٢٢٠ - وفي ظل انعدام الإصلاح، لا يزال مستوى الخضوع للمساءلة في القطاع الزراعي منخفضا. فعلى سبيل المثال، قامت اللجنة العامة لمراجعة الحسابات بإجراء مراجعة لمرعة غوثري عن الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٩، وقد كانت هذه المرعة حينئذ تديرها رابطة مزارعي المطاط في ليبيريا وفريق إدارة مؤقت عينه كريستوفر تو، وزير الزراعة، برئاسة لودن تيغ. وكان هذا خلال الفترة التي أعقبت احتلال المقاتلين السابقين لمزارع المطاط إبان النزاع الليبري الثاني الذي انتهى في عام ٢٠٠٣ وبعده مباشرة، وتفاقم أعمال العنف لاحقا وانتهاكات حقوق الإنسان، مما أدى في نهاية المطاف إلى نشر حفظة سلام بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لتأمين المزارع بشكل مباشر في آب/أغسطس ٢٠٠٦ (انظر S/2006/376 و S/2006/976).

٢٢١ - وعقب تنصيب الرئيسة سيرليف عام ٢٠٠٦ مباشرة، أنشئت فرقة عمل مشتركة معنية بمزارع المطاط، تتألف من ١٢ وكالة تابعة للحكومة الليبرية و ١٣ شعبة تابعة للبعثة وكيانات من القطاع الخاص والمجتمع المدني، ووضعت فرقة العمل خطة للإصلاح صدرت بموجب الأمر التنفيذي ١٦. وبعد إسناد الدور الأمني للبعثة في عام ٢٠٠٦، غادر طوعا معظم المقاتلين السابقين الذين كانوا يحتلون المزارع، بسبب انخفاض سعر المطاط بشكل كبير مما زاد من إغراء الاشتغال بأعمال بديلة أو الاستفادة من الفرص التدريبية البديلة. وكما ورد سابقا في تقرير الفريق (S/2009/640)، ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وقع كيث جوبا، رئيس لجنة المشتريات والامتيازات العامة ورئيس شركة موريس الأمريكية للمطاط (MARCO)، ضحية جريمة قتل وحشي في منزله في مزرعة موريس في كاكاتا. ووفقا لتقارير الشرطة، لم تكن الجريمة عملية سطو مسلح.

٢٢٢ - وكشفت المراجعة التي أجرتها اللجنة العامة لمراجعة الحسابات لمزرعة غوثري، والصادرة في نيسان/أبريل ٢٠١١<sup>(١٢)</sup> أن تعيينات الأفرقة الإدارية غير شفافة وتتم من جانب واحد، وأن معايير التخصيص التي حدّتها لجنة المشتريات والامتيازات العامة لا تطبق، وأن انعدام الشفافية يعترى أنشطة الإدارة المالية غير المشفوعة بالمستندات اللازمة، وهي عوامل أدّت مجتمعة إلى إساءة توظيف ما يناهز ١٠,٥ ملايين دولار خلال الفترة المشمولة بالمراجعة. ووفقاً لتقرير المراجعة، كانت هناك مخالفات بلغ مجموع قيمتها ٣٦,٢٤٤,٤٣٤ دولاراً، شملت أصولاً مفقودة ومعاملات غير قانونية وتسجيل للعائدات بأقل من قيمها ومعاملات غير موثقة وحالات عدم امتثال للقوانين واللوائح. وتبين من المراجعة أن شركة فايرستون دفعت مبلغاً قدره ١٠,٣٥٦,٩٠٥ دولاراً، مشفوعاً بالمستندات الداعمة، إلى فريق الإدارة المؤقت بتوجيه من الوزير تو، وأن مبلغاً قدره ٢٦,٨٨٨,٥٢٨ دولاراً ارتبط بمخالفات تتعلق بإدارة رابطة مزارعي المطاط في ليبريا لمزرعة غوثري للمطاط.

٢٢٣ - وتبين كذلك من المراجعة التي أجرتها اللجنة العامة لمراجعة الحسابات أن الوزير تو، وزير الزراعة السابق الذي كان يشرف على جهاز إدارة مزرعة غوثري المؤقت، لم يحتفظ بحساب مصرفي يمكن عن طريقه رصد دخول وخروج الإيرادات والنفقات على الوجه المطلوب، ولم يضع الضوابط الداخلية الكافية لرصد الإيرادات والنفقات، وأن جميع الأموال المتأتية من بيع المطاط كان يحتفظ بها في ظل الإدارة المؤقتة، في "حقيبة يد" وأنها كانت تبدد.

٢٢٤ - وكان أكثر ما أثار قلق الفريق هو احتمال أن تنشأ عن مشاكل الحوكمة غير المعالجة هذه آثار سلبية على صعيد الأمن المادي في المناطق المحيطة بالمزارع. وما فتئت أسعار المطاط ترتفع بشكل مطّرد منذ عام ٢٠٠٨ (انظر المرفق ٣٩)، وقد انتهى سريان الإصلاحات المنصوص عليها في الأمر التنفيذي ١٦. ووفقاً لإفادات موظفي الشركات والمجتمع المدني والبعثة، فإن معدل سرقات المطاط قد عاد إلى الارتفاع، إلى جانب زيادة ارتباطها بأعمال العنف. وقد نُقلت مراكز الشراء مجدداً إلى أطراف المزارع، وبات إنفاذ شرط ترخيص سمسرة الشراء في حكم المعدوم. وتزيد هذه التطوّرات من سهولة استغلال المطاط وبيعه بشكل غير قانوني، بل وتزيد من سهولة قيام موظفي المزارع ببيع المطاط القانوني في السوق السوداء والاحتفاظ بعائدات البيع لأنفسهم. وأبلغت الشركات والمجتمعات المحلية عن وقوع أحداث عنف بين لصوص المطاط وأفراد أمن الشركات

(١٢) متاح على الموقع التالي: [www.gac.iberia.com/Documents/guthrie.pdf](http://www.gac.iberia.com/Documents/guthrie.pdf).

والأهالي. ويدرك الفريق أن أصول الشركات تتعرض لتهديد متزايد، بيد أنه لا يزال يساوره القلق لغياب إجراءات الفرز وانعدام الشفافية في الترتيبات الأمنية وعدم وجود مدونات سلوك داخلية في ما يتعلق بقواعد الاشتباك وحماية حقوق الإنسان في مجال تأمين المزارع.

٢٢٥ - ووفقا لما أفادت به الشركات وموظفي البعثة، فإن الجهود التي بذلتها الحكومة على صعيد الإنفاذ لقمع سرقة المطاط لم تف بالغرض. وأفادت هذه الجهات الفاعلة أن موظفي وزارة الزراعة الميدانيين لديهم القدرة على القيام بعمليات الإنفاذ في الميدان، بيد أنهم يتقاعسون عن القيام بذلك فيما يبدو. وأبلغت الشركات الفريق أيضا أن لصوص المطاط الذين يقبض عليهم أفراد أمن المزارع ويسلمونهم إلى الشرطة المحلية سرعان ما تفرج عنهم الشرطة الوطنية دون توجيه أي تهمة إليهم.

٢٢٦ - ويشكو بعض الشركات أيضا من انهيار التعاون الذي كان قائما بين الشركات للحد من السرقة. فخلال فترة العنف واحتلال المقاتلين السابقين للمزارع، بدأ بعض الشركات يصيغ إنتاجه من المطاط ليتعرف عليه المشترون بوصفه إنتاجا قانونيا، كما تعاونت الشركات على صعيد الإبلاغ عن الأنشطة التي يزاولها السماسرة غير الحاملين لتراخيص وعن مراكز الشراء المخالفة لللائحة القاضية بالابتعاد عن المزارع مسافة معينة، وهما الممارستان اللتان يبدو أنهما قد زالتا بموجب الأمر التنفيذي.

٢٢٧ - ومع عودة عناصر الميليشيات والكوادر القيادية إلى ليبيريا من نزاع كوت ديفوار، أصبح القلق يساور الفريق إزاء الآثار التي يمكن أن تترتب على هذه الديناميات على صعيد أمن المناطق الريفية وتمويل النزاع.

## واو - المبادرة الليبرية للشفافية في الصناعات الاستخراجية

٢٢٨ - كما ورد في تقارير الفريق السابقة، طرأت على المبادرة الليبرية للشفافية في الصناعات الاستخراجية سلسلة من التغييرات شملت قيادتها منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مما أدى إلى عدم تمكنها من الالتزام بالجدول الزمني المقرر لتقديم التقارير. وقد صدر تقرير التسوية الأخير في شباط/فبراير ٢٠١٠. وقد أعرب الفريق في الماضي عن قلقه من أن المبادرة، رغم بدايتها القوية وتقديمها العديد من الدروس القيمة لغيرها من برامج شفافية الصناعات الاستخراجية، قد باتت تبدو عليها الآن علامات تدل على تعثر تنفيذ ولايتها.

٢٢٩ - بيد أن القيادة الحالية للمبادرة وأعضاء الفريق التوجيهي المكون من أصحاب المصلحة المتعددين قد أبلغوا الفريق خلال المهمة التي قام بها في ليبيريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ أنه قد وقع الاختيار على رئيس جديد للأمانة وعلى نائب للرئيس وتقرر أن يبدأ

عملهما بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وإن كان الموقع الشبكي للمبادرة<sup>(١٣)</sup> لم يشر إلى حدوث ذلك حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٢٣٠ - وتمكن الفريق من استعراض مشروع التقرير الثالث، الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، والذي يُتوقع أن تصدره المبادرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ووفقاً للقائم بأعمال المدير ولممثلي الفريق التوجيهي، تأخر صدور مشروع التقرير بسبب وجود نتائج كشفت عنها مراجعة أجرتها اللجنة العامة لمراجعة الحسابات في عام ٢٠١٠ ولم يحسم أمرها بعد.

٢٣١ - ولا يزال الفريق يساوره القلق إزاء المراجعة التي أجرتها اللجنة العامة لمراجعة الحسابات، والتي صدر تقرير بشأنها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ولوحظ فيه عدم استجابة وزارات وجهات شتى (وزارة الأراضي والمناجم والطاقة؛ ووزارة الزراعة؛ وشركة النفط الوطنية في ليبيا؛ وهيئة تنمية الحراجة) لطلبات تقديم النماذج والوثائق الداعمة، وكذا إزاء عدم رد وزارة الإعلام على ما قُدم إليها من طلبات. وقد ورد في المراجعة أنه ليس بوسع المبادرة أو وزارة المالية نتيجة لذلك تحديد قيمة الرسوم المفروضة على أصحاب الامتيازات، أو الإيرادات المدفوعة، أو الالتزامات غير المسددة. وخلص مراجع الحسابات العام إلى أن صحة البيانات المتعلقة بالأموال المحصلة من أصحاب الامتيازات والمحتفظ بها لدى وزارة المالية محل شك كبير، ولذلك فإنه ليس بوسع اللجنة التحقق من الأموال المتحصل عليها من الشركات. والأهم من ذلك، لم يكن بوسع مراجع الحسابات العام إبداء رأيه في النماذج المالية المقدمة من الوكالات الحكومية، ذلك أنه لم يتمكن من جمع أدلة مراجعة حسابات تفي بالغرض. ويعتقد الفريق أن هذا يثير مخاوف حول كفاية الضمانات اللازمة لمنع حدوث تواطؤ بين المسؤولين الحكوميين ودافعي الضرائب. وقد طعنت بعض الوزارات في هذه الشكاوى، وكان لا يزال العمل جار على تسويتها أثناء قيام الفريق بمهمته في ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٢٣٢ - وخلال اجتماع الفريق بممثلي الفريق التوجيهي للمبادرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أعرب الممثلون كذلك عن قلقهم إزاء أداء مزاولي النشاط الحرفيين على صعيد الإبلاغ، فالإبلاغ بهم صعب نظراً لتشتت عناصر القطاع. ويحيط الفريق علماً بشكل خاص بهذه المخاوف على ضوء الزيادة في تعدين الذهب الحرفي وفي قطع الأشجار بالمناشير الآلية. ويُقال إن الفريق التوجيهي يبحث حالياً سبل تحسين هذا الإبلاغ.

(١٣) انظر <http://www.leiti.org.lr>.

٢٣٣ - وأخيراً، فإنه نظراً لعدم تقديم مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الدعم للمكاتب الوطنية، أعرب ممثلو الفريق التوجيهي عن قلقهم لعدم تأكد تمويل ميزانية المبادرة البالغ حجمها ٩٠٠ ٠٠٠ دولار سنوياً في ظل تضائل الدعم المقدم من البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، إلى جانب محدودية قدرة حكومة ليبيريا على تقديم دعم يتجاوز التزامها الحالي البالغ ٣٥٠ ٠٠٠ دولار. ويوافق الفريق على الحاجة إلى زيادة التمويل من الجهات المانحة لدعم استمرار عمل هذه الآلية الهامة لمكافحة الفساد، وخاصة وأن التجارب السابقة تشير إلى أن عدم توافر التمويل المستمر قد عطل تنفيذ مبادرة الشفافية في بلدان أخرى مثل غانا وأذربيجان ومنغوليا وبيرو ونيجيريا.

## ثامنا - التوصيات

### ألف - انتهاكات حظر توريد الأسلحة، والمرتقة الليبريين والمليشيا الإيفوارية

٢٣٤ - ينبغي أن تقوم الحكومة الليبرية، بدعم من البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجهات الشريكة المعنية الأخرى، بوضع استراتيجية مستدامة للتعامل مع العناصر المسلحة - لا سيما المرتقة الليبريين والمليشيا الإيفوارية (أو رعايا بلدان ثالثة) المقيمين في ليبيريا - بما في ذلك إرساء عملية فعالة ومستدامة لفرز اللاجئين.

٢٣٥ - وينبغي أن تتخذ الحكومة الليبرية خطوات استباقية موضوعية لمحاكمة قادة المرتقة الليبريين بموجب القوانين الليبرية القائمة. وتبين من تحليلات الفريق أن قدرة المرتقة الليبريين على التنظيم والتجنيد تعتمد على عدد محدود من كبار الجنرالات.

٢٣٦ - وينبغي أن تنظر المحكمة الجنائية الدولية في إجراء تحقيق في حالات ارتكاب المرتقة الليبريين وقادة المليشيات الإيفواريين المقيمين حالياً في ليبيريا لجرائم ضد الإنسانية في كوت ديفوار.

٢٣٧ - وينبغي أن تنشئ البعثة فرقة عمل لتحديد الأولويات وجمع معلومات موضوعية عن وجود وتوجهات وقدرات المرتقة الليبريين والمليشيا (الإيفواريين) في ليبيريا. وينبغي أن تشمل فرقة العمل كذلك ضباطاً من شرطة الأمم المتحدة يكلفون تحديداً بتدريب الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس على أساليب تعزيز أعمال التحقيق الجنائي بشأن وجود المرتقة والمليشيات الأجنبية في ليبيريا. وينبغي كذلك أن تعمل فرقة العمل بشكل وثيق مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٢٣٨ - وينبغي أن تقوم البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بدعم من الدول الأعضاء، بوضع برامج متوسطة الأجل لإتاحة مزيد من الفرص للوصول إلى أسباب

الرزق للشباب المعرضين للخطر، بمن فيهم المقاتلون السابقون الذين قامت بفرزهم وزارة العدل الليبرية، وذلك بهدف إعادة إدماج هؤلاء الأفراد في المجتمعات المحلية ومن ثم تفويت الفرصة على من يسعون إلى تشغيلهم في أنشطة أخرى غير مشروعة. ويقر الفريق بأنه من الممكن أن يتم التركيز في محاكمة المرتزقة على القادة، وينبغي في الوقت نفسه أن تتاح للأشخاص ذوي الرتب الأدنى فرص لكسب الرزق في المجتمعات المحلية.

٢٣٩ - وينبغي أن يقوم كل من البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتعزيز التعاون القائم بينهما، بما في ذلك تبادل المعلومات المتعلقة بالمرتزقة الليبريين وغيرهم من المقاتلين المقيمين في المنطقة الحدودية، وكذلك التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج مستدام لتحقيق الاستقرار ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يستهدف أفراد الميليشيات السابقين في المنطقة الحدودية.

٢٤٠ - وينبغي أن تعزز حكومتا ليبيريا وكوت ديفوار وجودهما الفعلي في منطقة الحدود الفاصلة بينهما، وأن تعمل مع المجتمعات المحلية على تعزيز الثقة في السلطات الحكومية. وبالاقتراح مع هذا الجهد، ينبغي أن تنظر الحكومة الليبرية في أن تنشئ في مكتب الهجرة والتجنيس وحدة مسلحة للرد السريع لحماية الحدود تتكون من النخبة، وذلك على نسق وحدة التصدي للطوارئ التابعة للشرطة الوطنية الليبرية.

٢٤١ - وينبغي أن تقوم حكومتا ليبيريا وكوت ديفوار، بدعم من البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بوضع إطار عمل لنقل من يتم التعرف عليهم من أفراد الميليشيا الإيفوارية المقيمين في ليبيريا إلى كوت ديفوار وفقا للمعايير الدولية وبطريقة لا تمس بسلامتهم.

## باء - تعقب الأسلحة وتدميرها

٢٤٢ - ينبغي أن تكفل وزارة العدل الرقابة اللازمة على الأسلحة والذخيرة التي تستولي عليها الشرطة الوطنية الليبرية. ويمكن أن يساعد ذلك على إجراء التحقيقات الجنائية.

٢٤٣ - وينبغي أن تحتفظ وزارة العدل بسجلات شاملة لجميع الأسلحة والذخائر التي دُمّرت، بما في ذلك رقم التسلسل لكل سلاح وصورة فوتوغرافية له.

٢٤٤ - وينبغي أن تجدد حكومة ليبيريا الأمر التنفيذي ٢٨ ليظل ساريا حتى يصدر القانون الوطني لمراقبة الأسلحة الصغيرة وتُنشأ رسميا اللجنة المعنية بالأسلحة الصغيرة.

٢٤٥ - وينبغي إشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، خلال عملية تدمير الأسلحة المستولى عليها، خاصة وأن هذا من شأنه أن يولد فوائد على صعيد التوعية العامة.

٢٤٦ - وينبغي أن تقرر الأجهزة الأمنية الليبرية، عملاً بتوصية فريق تفتيش الأسلحة النارية التابع للبعثة، المعيار الذي تعتمزم تطبيقه في الوسم وحفظ السجلات عندما تسلم هذه المهام من مدربي البعثة.

### جيم - تجريد الأصول

٢٤٧ - ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء تشجيع حكومة ليبريا على تنفيذ تدابير تجريد الأصول المفروضة بموجب الفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٢ (٢٠٠٤).

### دال - الموارد الطبيعية

٢٤٨ - ينبغي أن تتخذ حكومة ليبريا خطوات فورية لتعزيز القدرات داخل نظام الضوابط الداخلية الذي تقوم عليه نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وما لم تفعل ذلك، فإن العناصر الرئيسية في عملية كيمبرلي ستصبح زائدة عن الحاجة، مما سيقوّض مصداقية النظام بأكمله في ليبريا.

٢٤٩ - وينبغي أن تتخذ حكومة ليبريا خطوات عاجلة لفرض قدر من الرقابة على قطاع الذهب. ففي الوقت الحالي، تخسر ليبريا عائدات لا يستهان بها من جراء تهريب الذهب عبر الحدود بلا عائق.

٢٥٠ - وإذا عدّل الهيكل الضريبي في ما يخص امتيازات الحراثة، ينبغي أن تقوم هيئة تنمية الحراثة بإعادة طرح الامتيازات القائمة على المزداد بهدف المحافظة على سلامة عملية التخصيص ونزاهتها.

٢٥١ - وينبغي أن تفرض حكومة ليبريا وفقاً لتخصيص المزيد من امتيازات الموارد الطبيعية، وكذا تراخيص الاستخدام الخاص، إلى أن تنتهي لجنة الأراضي من استعراض حيازات الامتيازات القائمة وتقدم مزيداً من التوصيات حول سبيل المضي قدماً في توضيح حيازات الأراضي.

٢٥٢ - وعندما تبدأ هيئة تنمية الحراثة، في نهاية المطاف، في عملية طرح العطاءات الخاصة بالامتيازات المتبقية، ينبغي تمديد فترة تقديم العطاءات لكي يتاح للشركات بذل العناية الواجبة على صعيد دراسة كميات الأخشاب وحالة الهياكل الأساسية قبل إعداد العطاءات.

ومن الضروري التقيد بإجراءات صارمة في بذل العناية الواجبة بشأن قدرات الشركات المتقدمة بالعطاءات ومركزها القانوني.

٢٥٣ - ومن الضروري توفير ضمانات كافية لتحديد المالكين المستفيدين من الامتيازات ومن تراخيص الاستخدام الخاص وتراخيص قطع الأخشاب بالمناشير الآلية، وذلك ضمانا لالتزام الشركات التي تنجح في إجراءات بذل العناية الواجبة، وبالأخص تلك الحائزة لتراخيص الاستخدام الخاص وتراخيص المناشير الآلية، بالأهداف المنشودة المتمثلة في دعم أرباب المشاريع الحرة لليبريين وأسباب الرزق في المناطق الريفية.

٢٥٤ - ومن الأهمية بمكان أن تطبق النظم المتعلقة بالإدارة المستدامة، وآليات تتبع السلع الأساسية والإيرادات على جميع أنواع التراخيص، بما فيها تراخيص الاستخدام الخاص وتراخيص المناشير الآلية، إلى جانب الإدارة المجتمعية للحراثة. ومن الضروري أن تواصل الجهات المانحة تقديم الدعم لتعزيز قدرات المكاتب الإقليمية التابعة لهيئة تنمية الحراثة على الامتثال الإداري وإنفاذه، وكذلك لمؤسسات الإدارة المجتمعية ومستخدمي المناشير الآلية.

٢٥٥ - وهناك حاجة ماسة لإعادة إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في قطاع المطاط، ذلك أن سرقة المطاط قد باتت مشكلة أمنية متفاقمة في المناطق المحيطة بالمزارع. وينبغي إحياء الأمر التنفيذي ١٦ المتعلق بالمطاط بوصفه لائحة دائمة يعاد بموجبها فرض مناطق عازلة لخطات الشراء ويحظر تصدير المطاط الخام، وإعادة إنفاذ نظام تراخيص السماسرة. وينبغي استكشاف شكل ما من أشكال تتبع تسلسل حيازات المطاط للحد من تجارة السوق السوداء.

٢٥٦ - وينبغي تضمين إجراء فرز القائمين على تأمين المزارع معايير كفيلة بعزل الضالعين في انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي أو من كانوا جزءا من سلاسل قيادات المقاتلين، بدلا من المعايير التثقيفية التي تطبقها حاليا وزارة العدل. وهناك حاجة إلى تدريب قوات الأمن المتمركزة حول المزارع على قواعد الاشتباك المنظمة لسلوكها، وكذلك على حقوق الإنسان، وذلك تجنباً لحدوث مواجهات عنيفة مع لصوص المطاط والمجتمعات المحلية المحيطة.

٢٥٧ - وينبغي أن تولي البعثة والجهات المانحة، ولا سيما البنك الدولي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، مزيدا من الاهتمام للقطاع الزراعي لتقدير المخاطر التي تهدد السلام والتنمية والأمن بسبب عدم إصلاح إدارة هذا القطاع الاقتصادي الحيوي.

## Annex 1

### List of meetings and consultations held by the Panel of Experts

#### Liberia

##### Government agencies

Forestry Development Authority

Government Diamond Office

Land Commission

Liberian Extractives Industries Transparency Initiative (LEITI)

Liberia Civil Aviation Authority

Liberian National Small Arms Commission

Liberia Refugee Repatriation and Reintegration Commission

Ministry of Commerce

Ministry of Finance

- Department of Revenue
- Bureau of Customs and Excise

Ministry of Internal Affairs

Ministry of Justice

- Prisons Authority
- Liberia National Police
- Bureau of Immigration and Naturalization

Ministry of Lands, Mines and Energy

Ministry of State for Presidential Affairs and National Security

Seventh Judicial Circuit Court

**United Nations**

Office of the United Nations High Commissioner for Refugees

United Nations Children Fund

United Nations Development Programme

United Nations Mission in Liberia

**Embassies**

Embassy of France

Embassy of the United States of America

**Non-governmental organizations**

Center for Criminal Justice, Research and Education

Conservation International

Fauna and Flora International

Global Witness

Green Advocates

International Committee of the Red Cross

Liberian Chainsawyers and Timber Dealers Union

Liberia National Network on Small Arms

Oxfam

Save the Children

Sustainable Development Institute

**Companies**

Alpha Logging

Arcelor Mittal

ARD Inc Land Rights and Community Forestry Program

Atlantic Resources

B&V Timber

Buchanan Renewables

Euro Logging

Equatorial Bio-Fuel

Firestone

GebloLogging

Liberian Wood Industry Inc./International Consultant Capital

Liberia Agricultural Company

Société Générale de Surveillance

Sime Darby

Sun Yeun Corporation

## **Côte d’Ivoire**

### **Government agencies**

Direction de la Sécurité du Territoire

Ministry of Defense

Ministry of the Interior

Préfet of Toulepleu

Préfet of Guiglo

### **United Nations**

United Nations Operation in Côte d’Ivoire

**Embassies**

Embassy of Belgium

Embassy of France

**United States of America**

**Government agencies**

United States Agency for International Development

Department of Commerce

Department of State

Department of Treasury

United States Fish and Wildlife Service

United States Forest Service

**International institutions**

International Monetary Fund

World Bank Programme on Forests (PROFOR)

**Non-governmental organizations**

Environmental Law Institute

Global Witness

## Annex 2

## Ownership of vehicles stolen by Augustine Vleyee in Côte d'Ivoire

DEPARTEMENT DE SAN-PEDRO  
Sous-Prefecture de GRAND-BÉREBY

REPUBLIQUE DE CÔTE D'IVOIRE  
Union – Discipline – Travail

**PROCURATION**

Je soussigné, **ZIGRE Dabié Appolinaire**, CNI 970 131 2000 77 établie à ABIDJAN 12 Cocody 2 Plx, Sous-Préfet en fonction à **Grand-Béréby**, Département de San-Pedro, **CÔTE D'IVOIRE**, donne procuration à Monsieur **ENAN MANHAN Ferdinand**, CNI 0072 9166 50 établie à San-Pedro.

Il a pour mission de se rendre à **HARPERS** au (**LIBERIA**) pour prendre contact avec les Autorités de **HARPERS** et récupérer mon véhicule de fonction. Numéro d'Immatriculation du véhicule : D 28 687. (Autre plaque 28WW687). Marque **TOYOTA**, TYPE **PRADO** couleur noire, vitres arrière teintées. Numéro de serie : JX00037983.  
ANNEE D'ATTRIBUTION jeudi 29 janvier 2009  
Date de première mise en circulation : 03/12/2008

Le véhicule a été braqué le **mercredi 30 Mars 2011** dans l'après-midi sur l'axe Grand-Béréby – San-Pedro par une bande d'hommes armés. Ces hommes sous la menace des armes se sont emparés de mon véhicule puis se sont dirigés vers Tabou et franchi la frontière pour le **LIBERIA**.

Ils ont emporté le véhicule et ses pièces (carte grise), mon portable ainsi que mon portefeuille contenant mes pièces et de l'argent.

Après trois semaines de recherche sans résultat, j'obtiens des informations le samedi 23 Avril 2011 selon lesquelles la police **LIBERIENNE** de Harpers a réussi à mettre en sécurité mon véhicule qui a été volé et dont je détiens encore le double de la clef.

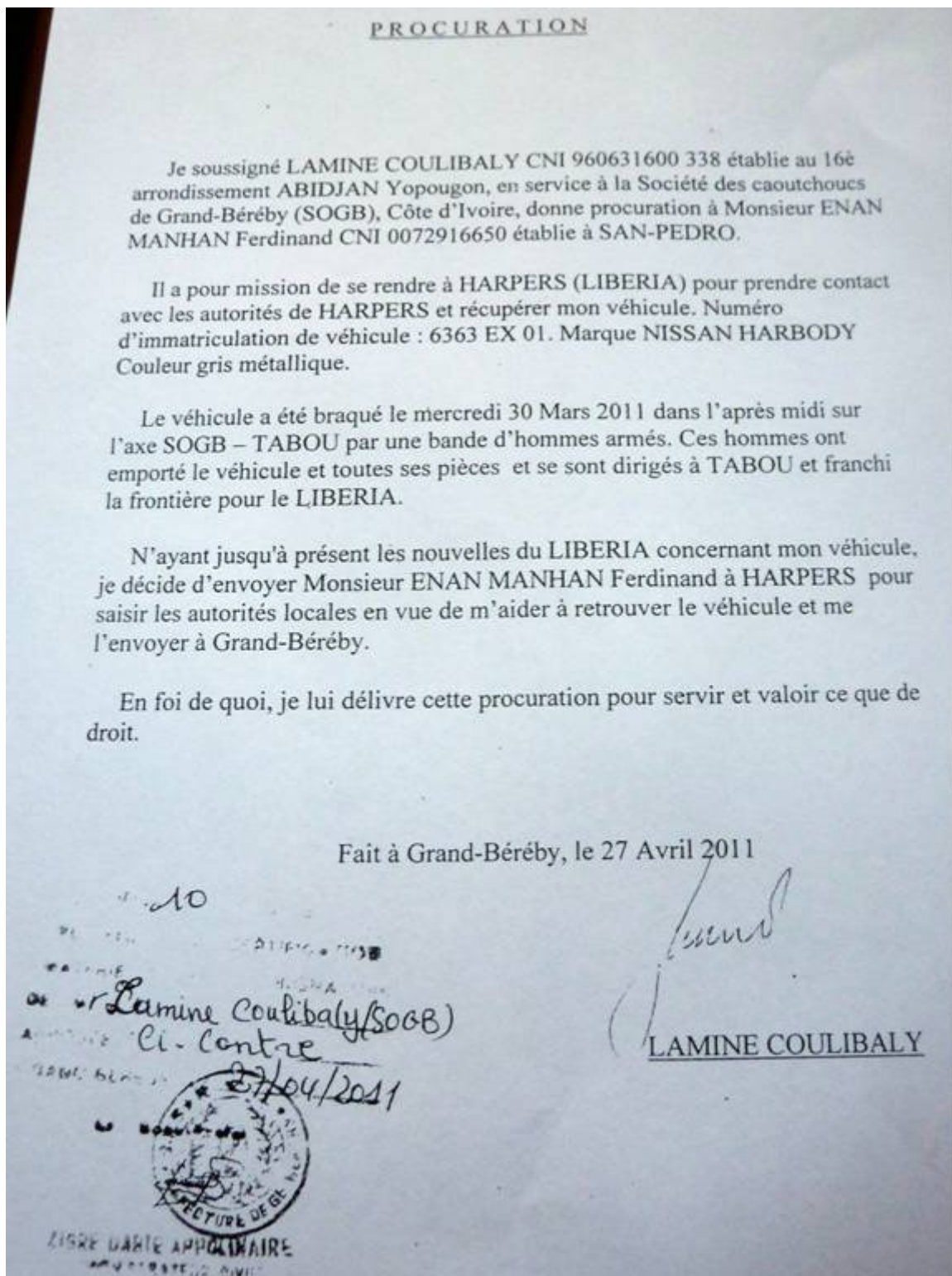
C'est pourquoi, j'envoie Monsieur **ENAN MANHAN Ferdinand** à **HARPERS** afin de prendre le véhicule et me l'envoyer à **Grand-Béréby**.

En foi de quoi, je lui délivre cette procuration pour servir et valoir ce que de droit./.

Fait à Grand-Béréby, le 25 Avril 2011

**ZIGRE DABIE APPOLINAIRE**  
Sous-Préfet, Grade III, 3<sup>ème</sup> échelon

Le Sous-Préfet Grand-Béréby  
A. Contre  
27/04/2011  
ZIGRE DABIE APPOLINAIRE  
ADMINISTRATEUR CIVIL



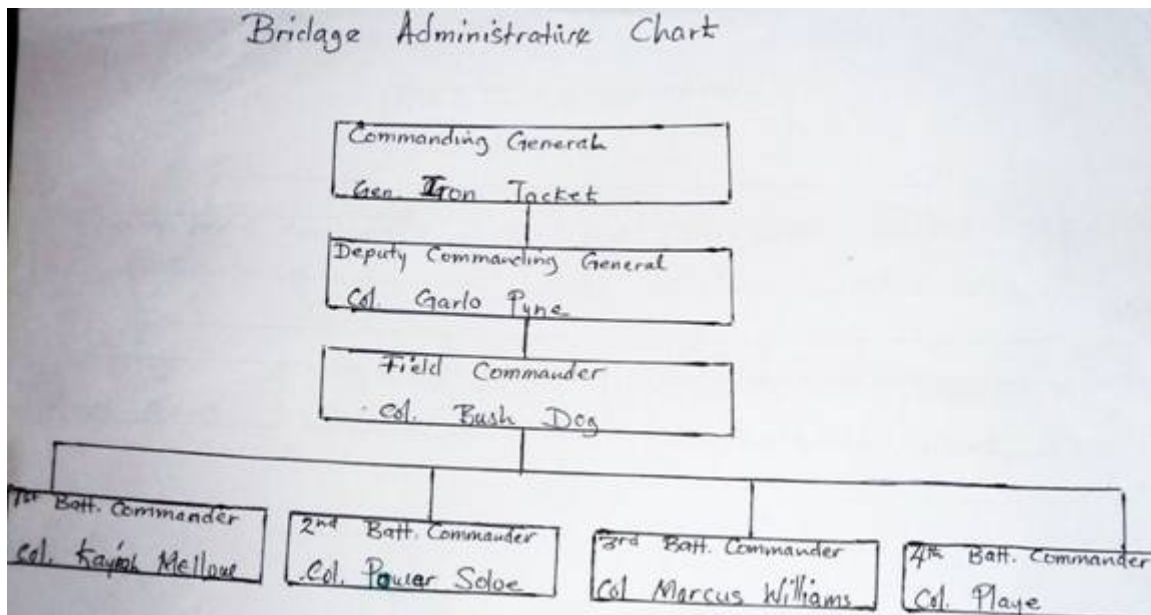
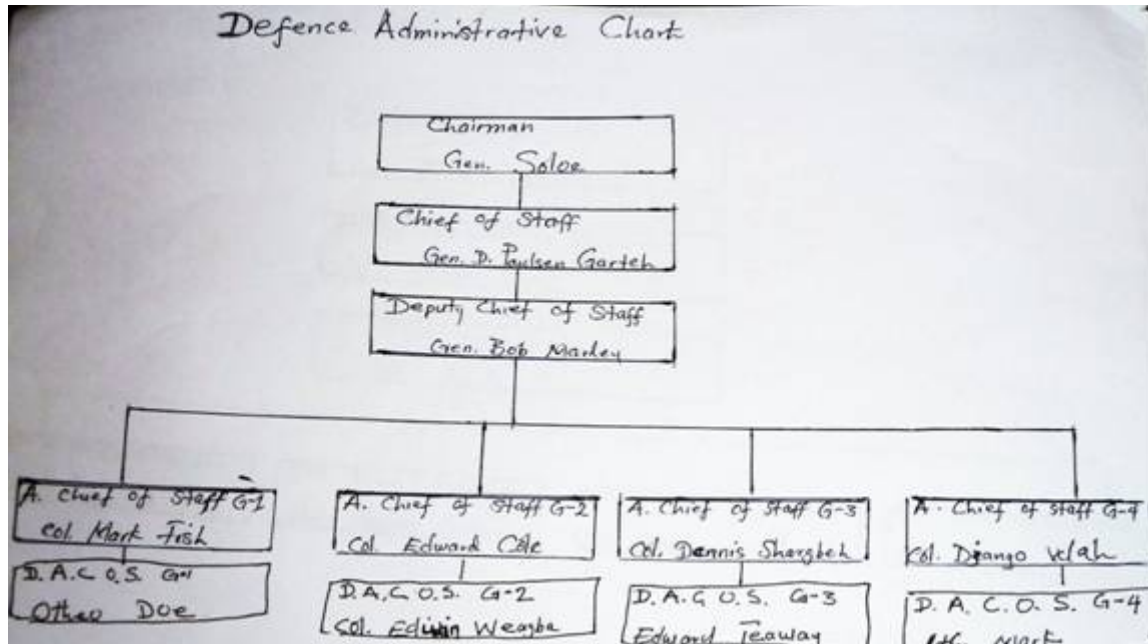
### Annex 3

#### Isaac Chegbo (“Bob Marley”) and pistol with ammunition



## Annex 4

## Administrative charts provided to Panel by mercenary generals



## Annex 5

## Lima identification card from 2004



## Annex 6

### Portions of Tasla arms cache



Source: UNMIL

## Annex 7

### Liberian mercenaries, including Mark “Miller” in red shirt



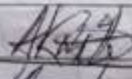
Source: UNMIL

## Annex 8

**Guarantee note for release of Mark "Miller", signed by  
Andrew Nile**

Guarantee Note May 31, 2011

I the undersigned in person of Mr. Andrew K. Nile of Sinoe Road Community do hereby guarantee the living body of suspect Mark Miller to take him home for medical treatment in order to reproduce his living body at any time he is needed by the Police. Failure to comply, legal step should be taken against me.

Signed:   
Andrew K. Nile  
#069660/2

## Annex 9

### Panel's identification of Bulgarian weapons and reply from Government of Bulgaria

| Reference number | Type of weapon | Identification numbers |
|------------------|----------------|------------------------|
| 01               | AR-M1          | VE 38 6162             |
| 02               | AR-M1          | DE 36 3841             |
| 03               | AR-M1          | VA 33 9231             |
| 04               | SA-M7          | VE 19 1104             |
| 05               | SA-M7          | VD 19 459              |
| 06               | RPG-7 V        | VE 23 154              |

#### Reference number 01



#### Reference number 02



**Reference number 03**



**Reference number 04**



Reference number 05



Reference number 06





PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC  
OF  
B U L G A R I A  
TO THE UNITED NATIONS

11 East 84<sup>th</sup> Street, New York City, N.Y. 10028, Tel: (212) 737 4790, Fax: (212) 472 9865,  
e-mail: bulgaria@un.int

No. 3527

New York, October 22, 2011

Dear Mr. Dietrich,

I am writing to you in response to your letter (ref. No. S/AC.41/2011/PE/OC.15) of September 26, 2011 and have the honor to communicate the following information provided by the Ministry of Economy, Energy and Tourism of the Republic of Bulgaria:

After a study of the photographs and serial numbers of five AK-47 rifles and one rocket launcher, it has been concluded that three of the rifles, model AR-M1, caliber 7.62mm, with identification numbers VE 38 6162, AE 36 3841 (incorrectly referred to as DE 36 3841), and BA 8281 (incorrectly referred to as VA 33 9231) are produced by ARSEAL JSCo. – Kazanlak. The rifles have been purchased by METALIKA AB, Ltd. The Interdepartmental Commission on Export Control and Non-Proliferation of Weapons of Mass Destruction with the Minister of Economy, Energy and Tourism has issued a license (license No. 3237A of October 3, 2002) to METALIKA AB, Ltd. for the export of 3000 rifles (including the three rifles mentioned above) for the Ministry of Defense of Cote d'Ivoire. The license application was substantiated with an end-user certificate issued by the Ministry of Defense of Cote d'Ivoire. The export of the rifles was realized on October 15, 2002 and January 18, 2003. The transportation documents are attached.

ARSEAL JSCo. – Kazanlak does not possess any documentation related to the production or the sale of the other two rifles and the RPG-7 rocket launcher mentioned in your letter.

Please kindly note that at the time of the granting of the export license and the actual export of the said arms, no UNSC arms embargo was in place against Cote d'Ivoire.

Should you have any further questions, I remain at your disposal.

Sincerely,

Rayko Raychev  
Ambassador, Permanent Representative

Christian Dietrich  
Coordinator  
Panel of Experts on Liberia  
established pursuant to Security Council resolution 1961 (2010)  
New York



## Annex 10

## Assessed value of Allen Farm

CN-03


 Republic of Liberia  
 National Elections Commission  
 (NEC)



Candidate Financial Disclosure Form - Assets and Liabilities

|   |                                                                              |                                                    |                                                                                         |
|---|------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------|
| 1 | Name of Independent Candidate<br>Political Party/Coalition/Alliance          | Name of Candidate<br><b>CYRIL A. Allen (Chief)</b> | Name of Political Party/ Independent Candidate<br><b>NATIONAL PATRIOTIC PARTY (NPP)</b> |
| 2 | Candidate for Election<br><i>(write the type of election contesting for)</i> | <b>HOUSE OF REPRESENTATIVES</b>                    |                                                                                         |
| 3 | Date of Assessment                                                           | <b>August 9, 2011</b>                              |                                                                                         |

**Assets** *List all monies, balance of bank accounts, business documentation, stocks, securities, bonds, real estates, vehicles and any fixed assets of the market value that exceeds the equivalent of USD \$ 3,000.00. Include assets held both within and outside Liberia.*

| Description of asset                         | Location of asset               | Current market value |
|----------------------------------------------|---------------------------------|----------------------|
| Concrete block Bld                           | Konola, Allen Farm. Margibi Co. | \$201,600            |
| Mud Brick bld                                | Konola, Allen Farm Margibi Co.  | 80,500               |
| 50 Acres of Land Planted with coffee/rubber. | Konola, Kakata Highway          | \$2900 -             |
| BMW 325i car                                 | Konola, Margibi Co.             | 12,000               |
|                                              |                                 |                      |
|                                              |                                 |                      |
|                                              |                                 |                      |

*If necessary, attach a separate sheet to continue.*

## Annex 11

### Entrance to Allen Farm, Margibi County, also address of Liberia National Trading Company



## Annex 12

## Old business registration form for Liberia National Trading Company (Redlight, Paynesville)

**REPUBLIC OF LIBERIA**  
**MINISTRY OF COMMERCE & INDUSTRY**  
**MONROVIA, LIBERIA**

Form #: 3123

DATE: \_\_\_\_\_  
Tax # \_\_\_\_\_

DIVISION OF DOMESTIC TRADE  
APPLICATION FORM  
REGISTRATION OF EXISTING BUSINESS

IDENTIFICATION NUMBER: 1212101001314100605

SERIAL NUMBER: Com

LD \$4000.00

FOR OFFICIAL USE ONLY

|                                                                |
|----------------------------------------------------------------|
| DATE RECEIVED: <u>04-19-2011</u>                               |
| REGISTRATION FEE PAID: <u>\$4,000.00</u>                       |
| REVENUE RECEIPT NUMBER: <u>894770</u>                          |
| RECEIVED BY: <u>David M. La</u><br><small>Please print</small> |
| SIGNATURE: <u>[Signature]</u>                                  |

**OLD BUSINESS REGISTRATION FORM**

**GREATER CONTROL ACT**

"Every concern desiring to become engaged in any form of commercial activity in this Republic, whether incorporated or not, shall be REGISTERED before commencing business"

1. FULL NAME OF BUSINESS: LIBERIAN NATIONAL TRADING Company

2. EXACT LOCATION OF BUSINESS/OTHER LOCATIONS:  
72nd Red Light Somalia Drive, Liberia

COUNTY: Mont. TOWN/VILLAGE/STREET: Paynesville

LAND LINE: \_\_\_\_\_ CELL: 04700777 EMAIL: Chirfalla2003@yahoo.com

TELEX: \_\_\_\_\_ HOUSE NO: 06511707

3. FORM OF BUSINESS: Sole Proprietorship ( ) Partnership ( ) Corporation ( ) Joint Venture ( )  
LIBERIAN ( ) FOREIGN ( ) NATURALIZED LIBERIAN ( ) MALE ( ) FEMALE ( )

4. SPECIFIC NATURE OF BUSINESS: Giving and Processing of Coffee Beans, and Sales.  
a. TEXTILES, BUILDING MATERIALS, MANUFACTURING, FOOD STUFF, SUPERMARKET, STATIONERY, FROZEN FOOD, SPARE PARTS, USED CLOTHING, ETC.

5. YEAR ESTABLISHMENT COMMENCED OPERATION? 2000

6. WAS THE BUSINESS IN OPERATION THE PREVIOUS YEAR? YES ( ) NO ( ) IF NO, STATE REASON AND LAST YEAR OF OPERATION: \_\_\_\_\_

7. ESTIMATED NET WORTH OF THE BUSINESS AT THE END OF LAST YEAR IN  
US\$ 15,000 US\$ 250,000

8. HAS THERE BEEN ANY CHANGE IN OWNERSHIP OR ADDRESS? YES ( ) NO ( ) IF YES, STATE CLEARLY: \_\_\_\_\_

NOTE: ALL IMPORT/EXPORT CORPORATIONS SHALL OBTAIN A CERTIFICATE OF PERMIT AND SHOULD BE INCORPORATED.

No 150354  
DATE 10/05/2008

9. NUMBER OF PERSONS EMPLOYED UP TO THE END OF THE PREVIOUS YEAR:  
LIBERIAN: \_\_\_\_\_ FOREIGN: \_\_\_\_\_

10. NUMBER OF BRANCHES: \_\_\_\_\_ LIST BELOW:

|    | NAME OF BRANCH | ADDRESS | NATURE OF BRANCH |
|----|----------------|---------|------------------|
| a. |                |         |                  |
| b. |                |         |                  |
| c. |                |         |                  |

11. OWNER (S) OF THE BUSINESS:

|    | NAME              | NATIONALITY | PERCENTAGE OF OWNERSHIP |
|----|-------------------|-------------|-------------------------|
| A. | Cyril A. Allen Jr | Liberian    | 60%                     |
| B. | Anthony Deline    | Liberian    | 20%                     |
| C. | Emma Dillen       | Liberian    | 20%                     |
| d. |                   |             |                         |

**DECLARATION**

I, THE UNDERSIGNED DO HEREBY DECLARE THAT THE INFORMATION HEREIN STATED ARE TRUE AND CORRECT TO THE BEST OF MY KNOWLEDGE, AND IF IT IS DISCOVERED THAT THE INFORMATION IS FALSE AND MISLEADING, THIS SHOULD SUBJECT THE APPLICATION CERTIFICATE IF ISSUED BE REVOKED.

NAME OF COMPANY OFFICIAL REPRESENTATIVE: Cyril Allen Jr.  
(PLEASE PRINT)

SIGNATURE: CA Allen II

POSITION: CEO

DATE: 12/04/11

PLACE SUBMITTED: \_\_\_\_\_

DATE: \_\_\_\_\_

**FOR OFFICIAL USE ONLY**

|                                   |
|-----------------------------------|
| NAME OF COMMERCIAL OFFICER: _____ |
| SIGNATURE: _____                  |
| DATE: _____                       |

## Annex 13

## New business registration form for Liberia National Trading Company (Clara Town)

REPUBLIC OF LIBERIA  
MINISTRY OF COMMERCE & INDUSTRY  
MONROVIA, LIBERIA

Form # 3125

Tin # \_\_\_\_\_ DATE: \_\_\_\_\_

DIVISION OF DOMESTIC TRADE  
APPLICATION FORM  
REGISTRATION OF NEW BUSINESS

IDENTIFICATION NUMBER: 1212101001013/1100605 **BR1**

SERIAL NUMBER: MVIII-TRANSPORT **BR#1**

FOR OFFICIAL USE ONLY

DATE RECEIVED: April 15, 2011 **2,000**

REGISTRATION FEE PAID: 82,000,000

REVENUE RECEIPT NUMBER: 894770

RECEIVED BY: [Signature]

SIGNATURE: [Signature]

**NEW BUSINESS REGISTRATION FORM**

**GREATER CONTROL ACT**

"Every concern desiring to become engaged in any form of commercial activity in this Republic, whether incorporated or not, shall be REGISTERED before commencing business"

1. FULL NAME OF BUSINESS: Liberia National Trading Company

2. EXACT LOCATION OF BUSINESS/OTHER LOCATIONS: Clara Town  
Monrovia, Liberia

COUNTY: Mont TOWN/VILLAGE/STREET: Bushrod Island

LAND LINE: \_\_\_\_\_ CELL: 0470777 E-MAIL: None

TELEX: \_\_\_\_\_ HOUSE NO. 06511707

3. FORM OF BUSINESS: Sole Proprietorship ( ) Partnership ( ) Corporation ( ) Joint Venture ( )  
LIBERIAN ( ) FOREIGN ( ) NATURALIZED LIBERIAN ( ) MALE ( ) FEMALE ( )

4. SPECIFIC NATURE OF BUSINESS: Sales of Spare Parts, Used and new

eg. TEXTILES, BUILDING MATERIALS, MANUFACTURING, FOOD STUFF, SUPERMARKET, STATIONERY, FROZEN FOOD, SPARE PARTS, USED CLOTHING, ETC

5. OTHER AREAS YOU INTEND TO ENGAGE: \_\_\_\_\_

6. INVESTMENT CAPITAL IN: US\$ 20,000 LS 250,000

7. SOURCE(S) OF FUNDING: Self

8. DATE ESTABLISHMENT INTENDS TO COMMENCE OPERATION: \_\_\_\_\_

NOTE: ALL IMPORT/EXPORT CORPORATIONS SHALL OBTAIN A CERTIFICATE OF PERMIT AND SHOULD BE INCORPORATED.

9. OWNER (S) OF THE PROPOSED BUSINESS:

| NAME                     | NATIONALITY     | PERCENTAGE OF OWNERSHIP |
|--------------------------|-----------------|-------------------------|
| a. <u>Cyril Allen Jr</u> | <u>Liberian</u> | <u>60%</u>              |
| b. <u>Anthony Delore</u> | <u>LI</u>       | <u>20%</u>              |
| c. <u>Emma Allen</u>     | <u>LI</u>       | <u>20%</u>              |
| d. _____                 | _____           | _____                   |

10. PROPOSED NUMBER OF EMPLOYEES: 2 LIBERIAN ☒ FOREIGN

11. ALL NON LIBERIANS WISHING TO DO BUSINESS ARE REQUIRED TO LIST ALL BANK REFERENCES (BUSINESS ACCOUNT ONLY) AND SUBMIT PROSPECTUS FOR THE PROPOSED BUSINESS.

**DECLARATION**

I, THE UNDERSIGNED DO HEREBY DECLARE THAT THE INFORMATION HEREIN STATED ARE TRUE AND CORRECT TO THE BEST OF MY KNOWLEDGE, AND IF IT IS DISCOVERED THAT THE INFORMATION IS FALSE AND MISLEADING, THIS SHOULD SUBJECT THE APPLICATION CERTIFICATE IF ISSUED BE REVOKED.

NAME OF COMPANY OFFICIAL REPRESENTATIVE Cyril Allen Jr  
(PLEASE PRINT)

SIGNATURE: CA Allen Jr.

POSITION: CEO

DATE: 17/04/11

PLACE SUBMITTED: \_\_\_\_\_

DATE: \_\_\_\_\_

**FOR OFFICIAL USE ONLY**

NAME OF COMMERCIAL OFFICER: Alberto S. G. [Signature]

SIGNATURE: [Signature]

DATE: [Signature]

**Annex 14****Office of Liberia Travel Services, Crown Hill, Monrovia**

## Annex 15

## Lease for office of Liberia Travel Services signed by Randolph Cooper

REPUBLIC OF LIBERIA )  
MONSERRADO COUNTY)

**AGREEMENT OF LEASE**

THIS AGREEMENT OF LEASE made and entered into this 23<sup>rd</sup> day of April A.D. 2011, by and between Mrs. Rose MITCHELL BENSON, by and thru her ATTORNEY-IN FACT DEACON JAMES A. BENSON, SR. of the city of Monrovia, Montserrado County Republic of Liberia, Party of the First Party, hereinafter known and referred to as LESSOR, and Managing Director of the Air Service Inc. by and thru its Representatives Mr. Randolph Cooper also of the City of Monrovia, Monteserrado County Republic of Liberia, the aforesaid, party of the second part hereafter known and referred to as the LESSEE.

**WITNESSETH**

**ARTICLE I**

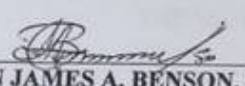
The LESSOR, for and in consideration of the rents, covenants, terms and conditions hereafter set forth has leased and demised, and by these presents do lease and demised unto the LESSEE Grand floor Compartment of the Benson Premises located on Broad and McDonald Streets containing one large room, a bathroom and a storeroom which has already been identified by the LESSOR and accepted by the LESSEE thereto:

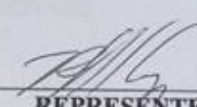
**ARTICLE VIII**

The LESSEE hereby covenant and agreed that at the expiration of the period herein granted, they shall surrender to the LESSOR the premises in a good condition, normal wear and tear accepted (Except he chooses to exercise his option to renew for another term).

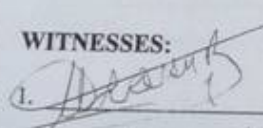
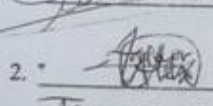
**ARTICLE IX**

IN WITNESS HEREOF, the parties have hereunto set their hands and affixed their signatures on the date, month and year find above written.

  
 DEACON JAMES A. BENSON, SR.  
 LESSOR 06-54-92-95

  
 REPRESENTED BY  
 MR. RANDOLPH COOPER  
 FOR LESSEE

WITNESSES:

1.   
 2.   
 JAMES A. BENSON Jr

\$5.00 Revenue Stamps affixed to the original copy.

## Annex 16

## Assessed value of George Dweh's house

CN-03



Republic of Liberia  
 National Elections Commission  
 (NEC)



Candidate Financial Disclosure Form - Assets and Liabilities

|   |                                                                              |                                                 |                                                                                                               |
|---|------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1 | Name of Independent Candidate<br>Political Party/Coalition/Alliance          | Name of Candidate<br><u>GEORGE S. DWEH, JR.</u> | Name of Political Party/ Independent Candidate<br><u>NATIONAL DEMOCRATIC PARTY OF LIBERIA</u><br><u>(NDP)</u> |
| 2 | Candidate for Election<br><i>(write the type of election contesting for)</i> | <u>SENATE</u>                                   |                                                                                                               |
| 3 | Date of Assessment                                                           |                                                 |                                                                                                               |

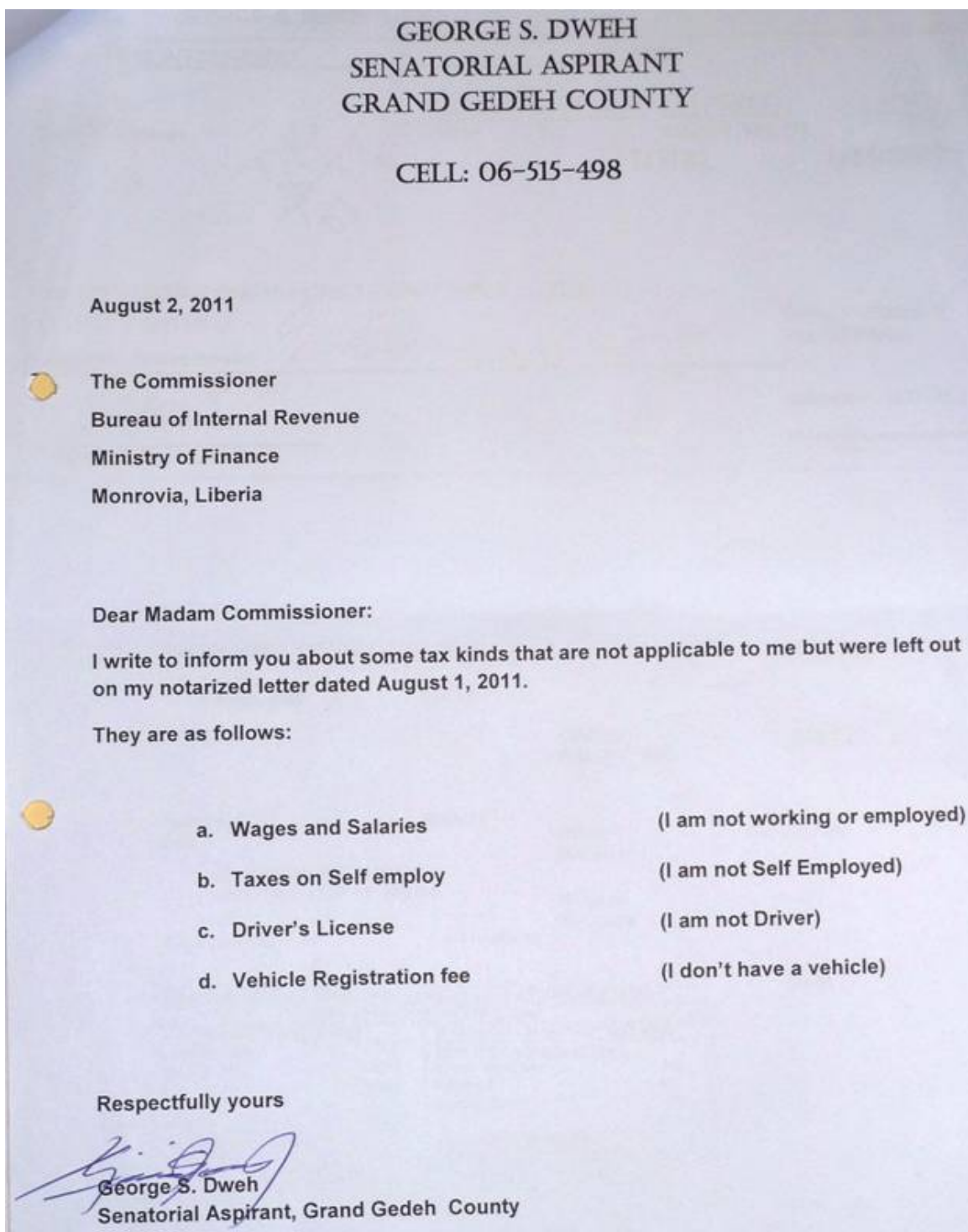
**Assets** *List all monies, balance of bank accounts, business documentation, stocks, securities, bonds, real estates, vehicles and any fixed assets of the market value that exceeds the equivalent of USD \$ 5,000.00. Include assets held both within and outside Liberia.*

| Description of asset              | Location of asset                   | Current market value  |
|-----------------------------------|-------------------------------------|-----------------------|
| <u>ONE THREE BEDROOM BUILDING</u> | <u>BREHNERVILLE, MONROVIA, LIB.</u> | <u>US\$ 30,000.00</u> |
|                                   |                                     |                       |
|                                   |                                     |                       |
|                                   |                                     |                       |
|                                   |                                     |                       |
|                                   |                                     |                       |

*If necessary, attach a separate sheet to continue.*

## Annex 17

### George Dweh's declaration of employment to the Ministry of Finance



## Annex 18

## George Dweh's income declaration to the National Elections Commission

**Liabilities** State all debts, obligations, promissory notes, credits and guarantees for such liabilities.

| Type of liability | Creditor | Terms of repayment | Value |
|-------------------|----------|--------------------|-------|
|                   |          |                    |       |
|                   |          |                    |       |
|                   |          |                    |       |
|                   |          |                    |       |
|                   |          |                    |       |

If necessary, attach a separate sheet to continue.

**Income** State all incomes realized in Liberia and abroad during the last twelve (12) months FOR SUBMISSION ONLY DURING CANDIDATE NOMINATION

| Income (in US\$) | For period              | Source of income                                                          |
|------------------|-------------------------|---------------------------------------------------------------------------|
| 18,000.00        | AUGUST 2010-AUGUST 2011 | GENERAL BUSINESS, AGRICULTURE, CONSTRUCTION AND TRANSPORTATION ACTIVITIES |
|                  |                         |                                                                           |
|                  |                         |                                                                           |
|                  |                         |                                                                           |

If necessary, attach a separate sheet to continue.

This form shall be submitted to the National Elections Commission (NEC) of Liberia with your nomination papers. Upon receiving the form, the NEC shall make all information contained in the Candidate Financial Disclosure form available to the public.

I certify that I have read the information on this form and its reporting regulations and that the information contained herewith is true and accurate to the best of my knowledge.

GEORGE S. DWEH, JR.  
Candidate or political party Chair (print name)  
[Signature] 8/13/2011  
Signature & Date

PRESTON A. DIGGS  
Campaign Treasurer (only for political parties & Presidential Candidates) (print name)  
[Signature] 8/13/2011  
Signature & Date

## Annex 19

## Myrtle Gibson's income declaration

**Liabilities** State all debts, obligations, promissory notes, credits and guarantees for such liabilities.

| Type of liability | Creditor | Terms of repayment | Value |
|-------------------|----------|--------------------|-------|
| /                 | /        | /                  | /     |
| /                 | /        | /                  | /     |
| /                 | /        | /                  | /     |
| /                 | /        | /                  | /     |

If necessary, attach a separate sheet to continue.

**Income** State all incomes realized in Liberia and abroad during the last twelve (12) months. ONLY FOR SUBMISSION DURING CANDIDATE NOMINATION.

| Income (in US\$) | For period | Source of income         |
|------------------|------------|--------------------------|
| 6,000.00         | 12 Months  | Family Members (USA)     |
| 6,000.00         | 12 Months  | Pension (former Senator) |
| /                | /          | /                        |
| /                | /          | /                        |

If necessary, attach a separate sheet to continue.

This form shall be submitted to the National Elections Commission (NEC) of Liberia with your nomination papers. Upon receiving the form, the NEC shall make all information contained in the Candidate Financial Disclosure form available to the public.

I certify that I have read the information on this form and its supporting documents and that the information contained hereon is true and accurate to the best of my knowledge.

MYRTLE F. GIBSON  
Candidate or political party Chair (print name)

Signature & Date

 L. Doe  
Signature & Date

Signature & Date

## Annex 20

## 2010 income tax return for Jewel Howard-Taylor

| REPUBLIC OF LIBERIA<br>MINISTRY OF FINANCE<br>BUREAU OF INTERNAL REVENUE<br>INDIVIDUAL INCOME<br>TAX RETURN                      |                                                                                        | OFFICIAL USE ONLY                        |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------|
| FOR THE YEAR ENDED 12/31/10                                                                                                      |                                                                                        | Date return filed <u>August 11, 2011</u> |
| Your first name and initial <u>Jewel Howard</u> Your last name <u>Taylor</u>                                                     |                                                                                        | Received by <u>Jewel Howard-Taylor</u>   |
| Present home address<br><u>10th Street</u>                                                                                       |                                                                                        | Bill No. _____                           |
| City, Town or Post Office _____ County <u>Montserrado</u> Your occupation _____                                                  |                                                                                        | Amount Assessed \$ _____                 |
|                                                                                                                                  |                                                                                        | Receipt No. _____                        |
|                                                                                                                                  |                                                                                        | Amount Paid \$ _____                     |
|                                                                                                                                  |                                                                                        | Collector's signature _____              |
|                                                                                                                                  |                                                                                        | TIN _____                                |
| Line No.                                                                                                                         | INCOME                                                                                 | \$135,000.00                             |
| 1                                                                                                                                | Wages and salaries (Schedule B-1, Page 2)                                              |                                          |
| 2                                                                                                                                | Business income or (loss) (attach Schedule F for each separate business or profession) |                                          |
| 3                                                                                                                                | Rents and royalties (attach Schedule G)                                                | 135,000.00                               |
| 4                                                                                                                                | Dividends and interest (Schedule B-2, Page 2)                                          | 135.00                                   |
| 5                                                                                                                                | Income from partnerships, estates and trusts (Schedule B-3, page 2)                    |                                          |
| 6                                                                                                                                | Gain on sale of property (attach Schedule H)                                           |                                          |
| 7                                                                                                                                | Other income (state nature and source)                                                 |                                          |
| 8                                                                                                                                | TOTAL NET INCOME OR (LOSS) (add lines 1 through 7)                                     | 158575.00 US.                            |
| DEDUCTIONS                                                                                                                       |                                                                                        |                                          |
| 9                                                                                                                                | Exemption (\$ 1,000 per annum or \$ 83.33 per month)                                   |                                          |
| 10                                                                                                                               | Condition deduction (Schedule B-4 page 2)                                              |                                          |
| 11                                                                                                                               | Net loss carry forward (attach computation)                                            |                                          |
| 12                                                                                                                               | TOTAL DEDUCTIONS (as lines 9 through 11)                                               |                                          |
| TAX LIABILITY                                                                                                                    |                                                                                        |                                          |
| 13                                                                                                                               | Net Taxable Income or (loss) (subtract line 12 from line 8)                            | 158575.00 US.                            |
| 14                                                                                                                               | Tax on taxable Income (from Tax Rate Table)                                            | 22016.00 US.                             |
| CREDITS AND PREPAYMENTS                                                                                                          |                                                                                        |                                          |
| 15                                                                                                                               | Tax withheld from wages and salaries (Schedule B-1)                                    | 8510.00 US.                              |
| 16                                                                                                                               | Estimated tax payments (Schedule B-5, page 2)                                          |                                          |
| 17                                                                                                                               | Tax paid on partnerships, estate or trust income (Schedule B-3, page 2)                |                                          |
| 18                                                                                                                               | Credits and prepayments (attach line 15 through 18)                                    |                                          |
| 19                                                                                                                               | Total Credits and Prepayments (add line 15 through 18)                                 |                                          |
| PENALTIES AND INTEREST                                                                                                           |                                                                                        |                                          |
| 20                                                                                                                               | Penalties and/or interest assessed                                                     |                                          |
| BALANCE DUE OR (OVERPAYMENT)                                                                                                     |                                                                                        |                                          |
| 21                                                                                                                               | Balance due or (overpayment) (line 14 less line 19 plus line 20.)                      | - 0 -                                    |
| Any balance due is payable with filing of return                                                                                 |                                                                                        |                                          |
| CERTIFICATION: I swear under oath that I have examined this return and that to the best of knowledge it is correct and complete. |                                                                                        |                                          |
| Signature of Taxpayer <u>Howard-Taylor</u>                                                                                       |                                                                                        | Date <u>Aug 11, 2011</u>                 |
| Signature of Preparer (if different) _____                                                                                       |                                                                                        | Preparer's Nat'l I.D. No. _____          |
| Address of Preparer <u>Scuder 10th St, Monrovia, Liberia</u>                                                                     |                                                                                        |                                          |

## Annex 21

## House rental payment from Total Liberia to Jewel Howard-Taylor

**TOTAL**  
Refinery-Marketing  
**TOTAL LIBERIA INC.**

*su for payment*

Destinataire / To **FINANCE MANAGER**

Expéditeur / From **HR & ADMIN MANAGER** *AS 02/11/10*

Date **MARCH 17, 2010.**

Objet / Subject **PAYMENT TO JEWEL HOWARD TAYLOR**

**Memo**

PLEASE PROCESS PAYMENT OF US\$135,000.00 (UNITED STATES DOLLARS ONE HUNDRED THIRTY FIVE THOUSAND ONLY) TO JEWEL HOWARD TAYLOR REPRESENTING PAYMENT FOR HOUSE LEASED TO TOTAL LIBERIA AS PER ATTACHED AGREEMENT OF LEASE COVERING THE PERIOD MAY 1, 2010 UP TO AND INCLUDING APRIL 30, 2013 RESPECTIVELY.

THE PAYMENT SHALL BE LESS THE STIPULATED 10% WITHHOLDING TAX.

APPROVED: *[Signature]*  
**OLIVIER LASSAGNE**  
MANAGING DIRECTOR

## Annex 22

## Rental fees received by Jewel Howard-Taylor from Total

March 18, 2010

RECEIPT

The amount of **US\$135,000.00 (ONE HUNDRED THIRTY-FIVE THOUSAND UNITED STATES DOLLARS)** was received from Total Inc for Rental Income for Lighthouse Villa in Congo Town for 3 Years rent in advance.

As a legal obligation to pay 10% on any rental income, the amount of **US\$13,500.00 (THIRTEEN THOUSAND FIVE HUNDRED UNITED STATES DOLLARS)** was deducted to pay for same. The balance amount was received in the amount of **US\$121,500.00 (ONE HUNDRED TWENTY-ONE THOUSAND FIVE HUNDRED UNITED STATES DOLLARS)**

Signed: Jewel Howard-Taylor  
Jewel Howard-Taylor  
Owner of Premises

Ousmane B. Kamara  
Ousmane B. Kamara  
Realtor

## Annex 23

**Transfer of deed for Lighthouse Villa from Charles Taylor  
to Jewel Howard-Taylor**

**WARRANTY DEED**

FROM

Charles Dakpannah Ghankay Taylor

TO

Jewel Howard Taylor

Lot No 4, 5, 9 & 10 in Block "N"

SITUATED AT Oldest Congo Town Mont. County

"LET THIS BE REGISTERED"

M. Neavey

JUDGE OF THE MONTHLY AND PROBATE COURT

Country: Montserrat

Probated this April A.D. 2002

SEAL OF COURT

CLERK OF MONTHLY AND PROBATE COURT

County: Montserrat

REGISTERED ACCORDING TO LAW

VOL 1-2002

RECORDS 378-381

RECORDS AGENCY

Charles Dakpannah Ghankay Taylor

IN WITNESS WHEREOF I/we Charles Dakpannah Ghankay Taylor

have hereunto set my/our hands and seal this 19 Day of April

in the year of our Lord two thousand 7400

A.D. 2002

Charles Ghankay Taylor

## Annex 24

# Real assets of Jewel Howard-Taylor (top portion of affidavit)

REPUBLIC OF LIBERIA)  
MONTERRADO COUNTY)

IN THE OFFICE OF THE JUSTICE OF THE PEACE  
MONTERRADO COUNTY

ASSETS AND LIABILITIES DECLARATION AFFIDAVIT

Personally appeared before me in my office in the city of Monrovia, County for Montserrado, Republic of Liberia, Senator Jewel Howard-Taylor, Senior Senator for Bong County, of the 52<sup>nd</sup> Legislature of the Republic of Liberia, and made oath according to law and deposed and said that her assets both movable and immovable, and liabilities include the following:

| REAL PROPERTY                                                                                                 | DATE OF OWNERSHIP                      |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------|
| 1. Lighthouse Villa - Opposite YWCA ✓<br>Tubman Blvd., Congo Town<br>Monrovia, Liberia                        | April 19, 2002                         |
| 2. 1 Three - Bed Room House ✓<br>Situating on the V. P. Green Road<br>Sinkor, Old Road<br>Monrovia, Liberia   | Nov. 10, 1999                          |
| 3. 1 Storey 5- Bed Room House ✓<br>Adjacent Lighthouse Villa<br>Tubman Blvd., Congo Town<br>Monrovia, Liberia | March 17, 2010                         |
| 4. 2.5 Acres of Land (Adjacent the Baptist Seminary)<br>Robertson Highway<br>Monrovia, Liberia                | May 27, 2002 * property in contest *   |
| 5. 1 Vacant Lot ✓<br>Paynesville City<br>Monrovia, Liberia                                                    | April 20, 1983 * property in contest * |
| 6. 2 Vacant Lots ✓<br>Gbarnga City<br>Bong County, Liberia                                                    | March 9, 2010                          |
| 7. 2 Vacant Acres of Land ✓<br>Meliki Township<br>Bong County, Liberia                                        | Nov. 28, 1996                          |
| 8. One 2000- S 320 Model Mercedes Benz now valued at \$38,000.00                                              | January 2003                           |

FINANCIAL ASSETS AND LIABILITIES AS AT 31<sup>ST</sup> DECEMBER 2010

| ASSETS                                            | VALUE          | LD |
|---------------------------------------------------|----------------|----|
| 1. Debentures with CELLCOM, Liberia               | USD \$1,000.00 |    |
| 2. Shares, Ecobank Liberia Ltd. [34,845 @ .29 ea] | \$1,005.00     |    |

## Annex 25

**Bank accounts and financial assets and liabilities of Jewel Howard-Taylor (lower portion of affidavit)**

Bong County, Liberia

7. 2 Vacant Acres of Land ✓  
Meliki Township  
Bong County, Liberia

8. One 2000- S 320 Model Mercedes Benz now valued at \$38,000.00

Nov. 28, 1996

January 2003

---

**FINANCIAL ASSETS AND LIABILITIES AS AT 31<sup>ST</sup> DECEMBER 2010**

| ASSETS                                           | VALUE                   |                        |
|--------------------------------------------------|-------------------------|------------------------|
|                                                  | USD                     | LD                     |
| 1. Debentures with CELLCOM, Liberia              | \$1,000.00              |                        |
| 2. Shares, Ecobank Liberia Ltd.[34,845 @ .29 ea] | \$1,005.00              |                        |
| 3. Accounts with Ecobank Liberia Ltd.            |                         |                        |
| Savings.....                                     | \$200.00                |                        |
| Checking.....                                    | \$500.00                |                        |
| 4. Accounts with LBDI                            |                         |                        |
| Checking.....                                    | -\$2,000.00             |                        |
| 5. Account with International Bank, Liberia Ltd. |                         |                        |
| Savings.....                                     | \$300.00                |                        |
| 6. Account with U B A Liberia Ltd.               |                         |                        |
| Savings.....                                     |                         | \$50,000.00            |
| <b>TOTAL ASSETS:</b>                             | <b>\$3,005.00 (USD)</b> | <b>\$50,000.00(LD)</b> |

---

| LIABILITIES                                  |                           |
|----------------------------------------------|---------------------------|
| 1. Current Account with Ecobank Liberia Ltd. | -\$35,000.00              |
| 2. Current Account with LBDI                 | -\$30,000.00              |
| <b>TOTAL LIABILITIES:</b>                    | <b>-\$65,000.00 (USD)</b> |

\$5.00 Revenue Stamps  
Affixed on the original

*Jewel Howard-Taylor*  
Senator Jewel Howard-Taylor  
Senior Senator, Bong County/Affiant

Sworn & Subscribed to before me this  
25<sup>th</sup> day of January A.D, 2011

*William M. Kiser*  
Justice of the Peace, Montserrado County  
Republic of Liberia

25<sup>th</sup> day of January, 2011

SWORN AND SUBSCRIBED BEFORE ME  
THIS 25<sup>th</sup> DAY OF JANUARY A.D. 2011

*William M. Kiser*  
JURY E. W. J. / JUDICIAL OFFICE & JUSTICE  
— MONTSERRADO COUNTY, LIBERIA

## Annex 26

## 2010 income tax return for Edwin Snowe

| REPUBLIC OF LIBERIA<br>MINISTRY OF FINANCE<br>BUREAU OF INTERNAL REVENUE<br>INDIVIDUAL INCOME<br>TAX RETURN                      |                                                                                        | OFFICIAL USE ONLY                            |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------|
| FOR THE YEAR ENDED <u>December 2010</u>                                                                                          |                                                                                        | Date return filed <u>August 11, 2011</u>     |
| Your first name and initial <u>Edwin M.</u> Your last name <u>Snowe</u>                                                          |                                                                                        | Received by <u>Don Hughes</u> <u>7.19.11</u> |
| Present home address <u>ELWA Community, Paynesville City</u>                                                                     |                                                                                        | Bill No. _____                               |
| City, Town or Post Office <u>Paynesville</u> County <u>Montserrado</u>                                                           |                                                                                        | Amount Assessed \$ _____                     |
| Your occupation <u>Legislator</u>                                                                                                |                                                                                        | Receipt No. _____                            |
|                                                                                                                                  |                                                                                        | Amount Paid \$ <u>11,000</u>                 |
|                                                                                                                                  |                                                                                        | Collector's signature _____                  |
| TIN _____                                                                                                                        |                                                                                        |                                              |
| Line No.                                                                                                                         | INCOME                                                                                 |                                              |
| 1                                                                                                                                | Wages and salaries (Schedule B-1, Page 2)                                              | <u>USD 321,750.00</u>                        |
| 2                                                                                                                                | Business income or (loss) (attach Schedule F for each separate business or profession) | <u>USD 9,372.91</u>                          |
| 3                                                                                                                                | Rents and royalties (attach Schedule G)                                                |                                              |
| 4                                                                                                                                | Dividends and interest (Schedule B-2, Page 2)                                          |                                              |
| 5                                                                                                                                | Income from partnerships, estates and trusts (schedule B-3, page 2)                    |                                              |
| 6                                                                                                                                | Gain on sale of property (attach Schedule H)                                           |                                              |
| 7                                                                                                                                | Other income (state nature and source)                                                 |                                              |
| 8                                                                                                                                | TOTAL NET INCOME OR (LOSS) (add lines 1 through 7)                                     | <u>USD 41,507.91</u>                         |
| DEDUCTIONS                                                                                                                       |                                                                                        |                                              |
| 9                                                                                                                                | Exemption (\$ 1,000 per annum or \$ 83.33 per month)                                   |                                              |
| 10                                                                                                                               | Condition deduction (Schedule B-4 page 2) <u>(Charitable Contribution)</u>             | <u>USD 19,628.57</u>                         |
| 11                                                                                                                               | Net loss carry forward (attach computation)                                            |                                              |
| 12                                                                                                                               | TOTAL DEDUCTIONS (as lines 9 through 11)                                               |                                              |
| TAX LIABILITY                                                                                                                    |                                                                                        |                                              |
| 13                                                                                                                               | Net Taxable income or (loss) (subtract line 12 from line 8)                            | <u>USD 21,879.34</u>                         |
| 14                                                                                                                               | Tax on taxable income (from Tax Rate Table)                                            | <u>USD 5,688.34</u>                          |
| CREDITS AND PREPAYMENTS                                                                                                          |                                                                                        |                                              |
| 15                                                                                                                               | Tax withheld from wages and salaries (Schedule B-1)                                    | <u>USD 9,291.82</u> *                        |
| 16                                                                                                                               | Estimated tax payments (Schedule B-5, page 2)                                          |                                              |
| 17                                                                                                                               | Tax paid on partnerships, estate or trust income (Schedule B-3, page 2)                |                                              |
| 18                                                                                                                               | Credits and prepayments (attach line 15 through 18)                                    | <u>USD 9,291.82</u>                          |
| 19                                                                                                                               | Total Credits and Prepayments (add line 15 through 18)                                 |                                              |
| PENALTIES AND INTEREST                                                                                                           |                                                                                        |                                              |
| 20                                                                                                                               | Penalties and/or interest assessed                                                     |                                              |
| BALANCE DUE OR (OVERPAYMENT)                                                                                                     |                                                                                        |                                              |
| 21                                                                                                                               | Balance due or (overpayment) (line 14 less line 19 plus line 20.)                      | <u>(USD 3,603.48)</u>                        |
| Any balance due is payable with filing of return                                                                                 |                                                                                        |                                              |
| CERTIFICATION: I swear under oath that I have examined this return and that to the best of knowledge it is correct and complete. |                                                                                        |                                              |
| Signature of Taxpayer <u>[Signature]</u>                                                                                         |                                                                                        | Date <u>August 11, 2011</u>                  |
| Signature of Preparer (if different) <u>[Signature]</u>                                                                          |                                                                                        | Date <u>August 11, 2011</u>                  |
| Address of Preparer <u>ELWA, Paynesville City</u>                                                                                |                                                                                        | Preparer's Nat'l I.D. No. _____              |

## Annex 27

## Real assets of Edwin Snowe (house and vehicles)

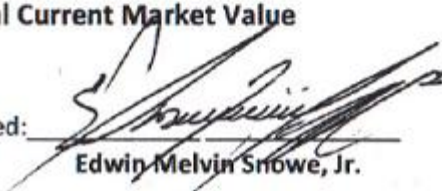
## Financial Disclosure Form - Assests and Liabilities for Edwin Melvin Snowe, Jr.

| Description of asset              | Location of Asset             | Current Value |
|-----------------------------------|-------------------------------|---------------|
| 1. One Storey Building            | ELWA Road, Paynesville City   | 156,500.00    |
| 2. One Flat Conc. Building        | ELWA Road, Paynesville City   | 11,700.00     |
| 3. One Flat Conc. Building        | SKD Buvld., Paynesville City  | 43,200.00     |
| 4. Two Storey Conc. Building      | Benson St., Monrovia City     | 108,936.00    |
| 5. One Flat Conc. Building        | Benson St., Monrovia City     | 20,825.00     |
| 6. One Flat                       | Duport Road, Paynesville City | 10,300.00     |
| 7. One Flat                       | Duport Road, Paynesville City | 10,300.00     |
| 8. One Flat                       | Duport Road, Paynesville City | 10,300.00     |
| 9. One Flat                       | Duport Road, Paynesville City | 10,300.00     |
| 10. One Flat                      | Duport Road, Paynesville City | 10,300.00     |
| 11. One Flat Conc. Building       | Duport Road, Paynesville City | 13,100.00     |
| 12. Three Bedrooms Conc. Building | ELWA Road, Paynesville City   | 20,817.00     |
| 13. One Flat Conc. Building       | ELWA Road, Paynesville City   | 27,755.00     |
| 14. One Storey Building           | 18 St., Sinkor, Monrovia City | 129,500.00    |
| 15. One Flat Conc. Building       | Congo Town, Back Road         | 19,900.00     |
| 16. One Flat Conc. Building       | Congo Town, Back Road         | 11,500.00     |
| 17. One Flat Conc. Building       | Congo Town, Back Road         | 10,300.00     |
| 18. One Flat Conc. Building       | Congo Town, Back Road         | 19,900.00     |
| 19. One Flat Conc. Building       | Congo Town, Back Road         | 5,200.00      |
| 20. One Flat Conc. Building       | Congo Town, Back Road         | 5,200.00      |
| 21. One 2010 Nissan Petrol Jeep   | ELWA Road, Paynesville City   | 125,000.00    |
| 22 One 2010 Nissan Altima         | ELWA Road, Paynesville City   | 29,000.00     |
| 23. One 2005 Porshce Cayenne      | ELWA Road, Paynesville City   | 50,000.00     |

Total Current Market Value

859,833.00

Signed:


  
Edwin Melvin Snowe, Jr.

08/11/11

## Annex 28

## Old business registration form for PLC (pages 1 and 2)

REPUBLIC OF LIBERIA  
MINISTRY OF COMMERCE & INDUSTRY  
MONROVIA, LIBERIA

Form No. 8994

DATE: \_\_\_\_\_

Tax # \_\_\_\_\_

DIVISION OF DOMESTIC TRADE  
APPLICATION FORM  
REGISTRATION OF EXISTING BUSINESS

IDENTIFICATION NUMBER: 16/12/01/00/3/6/10038

SERIAL NUMBER: 1004/24/10038

FOR OFFICIAL USE ONLY

DATE RECEIVED: 04-02-2010

REGISTRATION FEE PAID: \$4,000.00

REVENUE RECEIPT NUMBER: 10038

RECEIVED BY: *Abraham M. Mubarek*

SIGNATURE: *H. M. Mubarek*

**OLD BUSINESS REGISTRATION FORM**

**GREATER CONTROL ACT**

"Every concern desiring to become engaged in any form of commerce within the Republic, whether incorporated or not, shall be REGISTERED before commencing business"

1. FULL NAME OF BUSINESS: *PLC Investments Ltd.*

2. EXACT LOCATION OF BUSINESS/OTHER LOCATIONS: *Subman Blvd. Sankar*

COUNTY: *Montserrado* TOWN/VILLAGE/STREET: *Subman Blvd.*

LANDLINE: \_\_\_\_\_ CELL: *06510196* EMAIL: \_\_\_\_\_

TELEFAX: \_\_\_\_\_ ADDRESS NO: \_\_\_\_\_

3. FORM OF BUSINESS: Sole Proprietorship ( ) Partnership ( ) Corporation ( ) Joint Venture ( )  
LIBERIAN ( ) FOREIGN ( ) NATURALIZED LIBERIAN ( ) (SMALL) (FEMALE) ( )

4. SPECIFIC NATURE OF BUSINESS: *Investment Holdings*

4a. TEXTILES, BUILDING MATERIALS, MANUFACTURING, FOOD STUFF, SUPERMARKET, STATIONERY, FROZEN FOOD, SPARE PARTS, USED CLOTHING, ETC.

5. YEAR ESTABLISHMENT COMMENCED OPERATION: *2000*

6. WAS THE BUSINESS IN OPERATION THE PREVIOUS YEAR? YES ( ) NO ( ) IF NO, STATE REASON AND LAST YEAR OF OPERATION: \_\_\_\_\_

7. ESTIMATED NET WORTH OF THE BUSINESS AT THE END OF LAST YEAR IN US\$ *50,000.00*

8. HAS THERE BEEN ANY CHANGE IN OWNERSHIP OR ADDRESS? YES ( ) NO ( ) IF YES, STATE CLEARLY \_\_\_\_\_

9. NUMBER OF PERSONS EMPLOYED TO THE END OF THE PREVIOUS YEAR: *10*

LIBERIAN ( ) FOREIGN ( )

10. NUMBER OF BRANCHES: \_\_\_\_\_ LIST BELOW

| NAME OF BRANCH | ADDRESS | NATURE OF BRANCH |
|----------------|---------|------------------|
| 1              |         |                  |
| 2              |         |                  |
| 3              |         |                  |

11. OWNER(S) OF THE BUSINESS:

| NAME                       | NATIONALITY      | PERCENTAGE OF OWNERSHIP |
|----------------------------|------------------|-------------------------|
| <i>McJessa Corporation</i> | <i>Librarian</i> | <i>30%</i>              |
| <i>Inde International</i>  | <i>LL</i>        | <i>30%</i>              |

**DECLARATION**

I, THE UNDERSIGNED, HEREBY DECLARE THAT THE INFORMATION HEREIN STATED ARE TRUE AND CORRECT TO THE BEST OF MY KNOWLEDGE, AND IF IT IS DISCOVERED THAT THE INFORMATION IS FALSE AND MISLEADING, THIS SHOULD SUBJECT THE APPLICATION CERTIFICATE IF GRANTED TO REVOCATION.

NAME OF COMPANY OFFICIAL REPRESENTATIVE: *Kaya True*

SIGNATURE: \_\_\_\_\_

POSITION: *Administrative Manager*

DATE: *3/31/10*

PLACE SUBMITTED: *Cottamance*

DATE: *3/31/10*

FOR OFFICIAL USE ONLY

NAME OF COMMERCIAL OFFICER: *Abraham M. Mubarek*

SIGNATURE: \_\_\_\_\_

DATE: *04/02/2010*

## Annex 29

# Old business registration form for Lonestar, Congo Town, February 2011

REPUBLIC OF LIBERIA  
MINISTRY OF COMMERCE & INDUSTRY  
MONROVIA, LIBERIA

Form #: 705

DATE: 02-17-2011  
Tax #: A00-086-001

DIVISION OF DOMESTIC TRADE  
APPLICATION FORM  
REGISTRATION OF EXISTING BUSINESS

IDENTIFICATION NUMBER: 1461010713131  
SERIAL NUMBER: Mma

FOR OFFICIAL USE ONLY

DATE RECEIVED: March 4, 2011  
REGISTRATION FEE PAID: \$900.00 US  
REVENUE RECEIPT NUMBER: 84711112  
RECEIVED BY: Sam G. Adland  
SIGNATURE: [Signature]

U.S. \$ 900.00

02-17-2011

**OLD BUSINESS REGISTRATION**

**GREATER CONTROL ACT**

"Every concern desiring to become engaged in any form of commercial activity in this Republic, whether incorporated or not, shall be REGISTERED before commencing business"

1. FULL NAME OF BUSINESS: Lone Star Communities Corporation

2. EXACT LOCATION OF BUSINESS/OTHER LOCATIONS: Congo Town

COUNTY: Mont TOWN/VILLAGE/STREET: Congo Town  
LANDLINE: 066501204 EMAIL: \_\_\_\_\_  
TELE: \_\_\_\_\_ HOUSE NO: \_\_\_\_\_

3. FORM OF BUSINESS: Sole Proprietorship ( ) Partnership ( ) Corporation (X) Joint Venture ( )  
LIBERIAN ( ) FOREIGN ( ) NATURALIZED LIBERIAN ( ) MALE ( ) FEMALE ( )

4. SPECIFIC NATURE OF BUSINESS: Communication Services

5. TEXTILES, BUILDING MATERIALS, MANUFACTURING, FOOD STUFF, SUPERMARKET, STATIONERY, FROZEN FOOD, SPARE PARTS, USED CLOTHING, ETC.

6. YEAR ESTABLISHMENT COMMENCED OPERATION: 2007

7. WAS THE BUSINESS IN OPERATION THE PREVIOUS YEAR? YES ( ) NO (X) IF NO, STATE REASON AND LAST YEAR OF OPERATION: \_\_\_\_\_

8. ESTIMATED NET WORTH OF THE BUSINESS AT THE END OF LAST YEAR IN US \$ 200,000 US

9. HAS THERE BEEN ANY CHANGE IN OWNERSHIP OR ADDRESS? YES ( ) NO (X) IF YES, STATE CLEARLY: \_\_\_\_\_

LIST BELOW:

10. NUMBER OF BRANCHES: \_\_\_\_\_

| NAME OF BRANCH | ADDRESS | NATURE OF BRANCH |
|----------------|---------|------------------|
| a. _____       | _____   | _____            |
| b. _____       | _____   | _____            |
| c. _____       | _____   | _____            |

11. OWNER (S) OF THE BUSINESS:

| NAME                    | NATIONALITY     | PERCENTAGE OF OWNERSHIP |
|-------------------------|-----------------|-------------------------|
| a. <u>Khalee Kkauri</u> | <u>Libanese</u> | <u>60%</u>              |
| b. <u>Emmanuel Lew</u>  | <u>Liberian</u> | <u>40%</u>              |
| c. _____                | _____           | _____                   |
| d. _____                | _____           | _____                   |

**DECLARATION**

I, THE UNDERSIGNED DO HEREBY DECLARE THAT THE INFORMATION HEREIN STATED ARE TRUE AND CORRECT TO THE BEST OF MY KNOWLEDGE, AND IF IT IS DISCOVERED THAT THE INFORMATION IS FALSE AND MISLEADING, THIS SHOULD SUBJECT THE APPLICATION CERTIFICATE IF ISSUED BE REVOKED.

NAME OF COMPANY OFFICIAL REPRESENTATIVE: Khalee Kkauri  
(PLEASE PRINT)

SIGNATURE: KD Kkauri  
POSITION: Incorporator  
DATE: 02-17-2011

PLACE SUBMITTED: 1887  
DATE: 02-17-2011

## Annex 30

January 2011 PLC management fees, \$216,130 and \$247,880

**Lonestar Communications Corp.**  
LBDI Complex, Congo Town  
Monrovia, Liberia

GOL Tax Withholding  
Director's Fee - Non Resident  
Months of January - 2011

| Name of Entity / Address        | Nature of Tax                                        | Withholding Tax Rate | Payment U.S.Dollars | Tax Amount U.S.Dollars |
|---------------------------------|------------------------------------------------------|----------------------|---------------------|------------------------|
| Director's Fee - PLC            | Withholding on Payment of Director's Fee to Resident | 10%                  | \$ 216,130          | \$ 21,613.00           |
| <b>Total Tax Withheld - USD</b> |                                                      |                      |                     | <b>\$ 21,613.00</b>    |

**ECOBANK** Ganta Branch  
Ecobank Liberia Limited  
Ashmun & Randall Streets, P. O. Box 4825  
1000 Monrovia 10, Liberia. Tel: (231) 227029  
FT1105401400

MC - USD - 0077097  
23/02/11  
DAY MONTH YEAR

**MANAGER'S CHECK**  
NEGOTIABLE IN LIBERIA ONLY

PAY TO THE ORDER OF **GENERAL REVENUE ACCOUNT** US \$ **21613.00**

**Lonestar Communications Corp.**  
LBDI Complex, Congo Town  
Monrovia, Liberia

GOL Tax Withholding  
Director's Fee - Non Resident  
Months of January - 2011

| Name of Entity / Address        | Nature of Tax                                        | Withholding Tax Rate | Payment U.S.Dollars | Tax Amount U.S.Dollars |
|---------------------------------|------------------------------------------------------|----------------------|---------------------|------------------------|
| Director's Fee - PLC            | Withholding on Payment of Director's Fee to Resident | 10%                  | \$ 247,880          | \$ 24,788.00           |
| <b>Total Tax Withheld - USD</b> |                                                      |                      |                     | <b>\$ 24,788.00</b>    |

00004112 **UBA**  
United Bank for Africa Liberia Ltd.

BROAD/NELSON STREET BRANCH

Pay to the Order of **\*\*GENERAL REVENUE ACCOUNT\*\***

The sum of **\*\*\*\*\*TWENTY FOUR THOUSAND, SEVEN HUNDRED\*\*\***

**\*\*\*\*\*EIGHTY EIGHT UNITED STATES DOLLARS ONLY \*\*\*\*** US\$ **\*24,788.00\*\***

02 15 20 11  
Month Day Year



## Annex 32

### Timber production (m<sup>3</sup>) for fiscal year 2010-2011 and the first quarter of fiscal year 2011-2012

| Fiscal year      | EJ&J<br>(FMCB) | LTTC<br>(FMC C) | Geblo<br>(FMC I) | Tarpeh<br>(TSCA2) | Akewa<br>(TSCA3) | B&B<br>(TSC A7) | B&V<br>(TSC A9) | Sun Yeun<br>(TSCA16) | Ecowood<br>(PUP1) | Global<br>(PUP3) | Total<br>Prod  |
|------------------|----------------|-----------------|------------------|-------------------|------------------|-----------------|-----------------|----------------------|-------------------|------------------|----------------|
| 2010-2011        | 801            | 47808           | 14994            | 3986              | 1670             | 5606            | 1654            | 2956                 | 16653             | 11757            | <b>107,885</b> |
| Q1 2011-<br>2012 | 0              | 8985            | 1840             | 0                 | 2441             | 0               | 0               | 890                  | 357               | 2997             | <b>17,510</b>  |
| <b>Total</b>     | 801            | 56793           | 16834            | 3986              | 4111             | 5606            | 1654            | 3846                 | 17010             | 14754            | <b>125,395</b> |

Source: SGS, November 2011.

## Annex 33

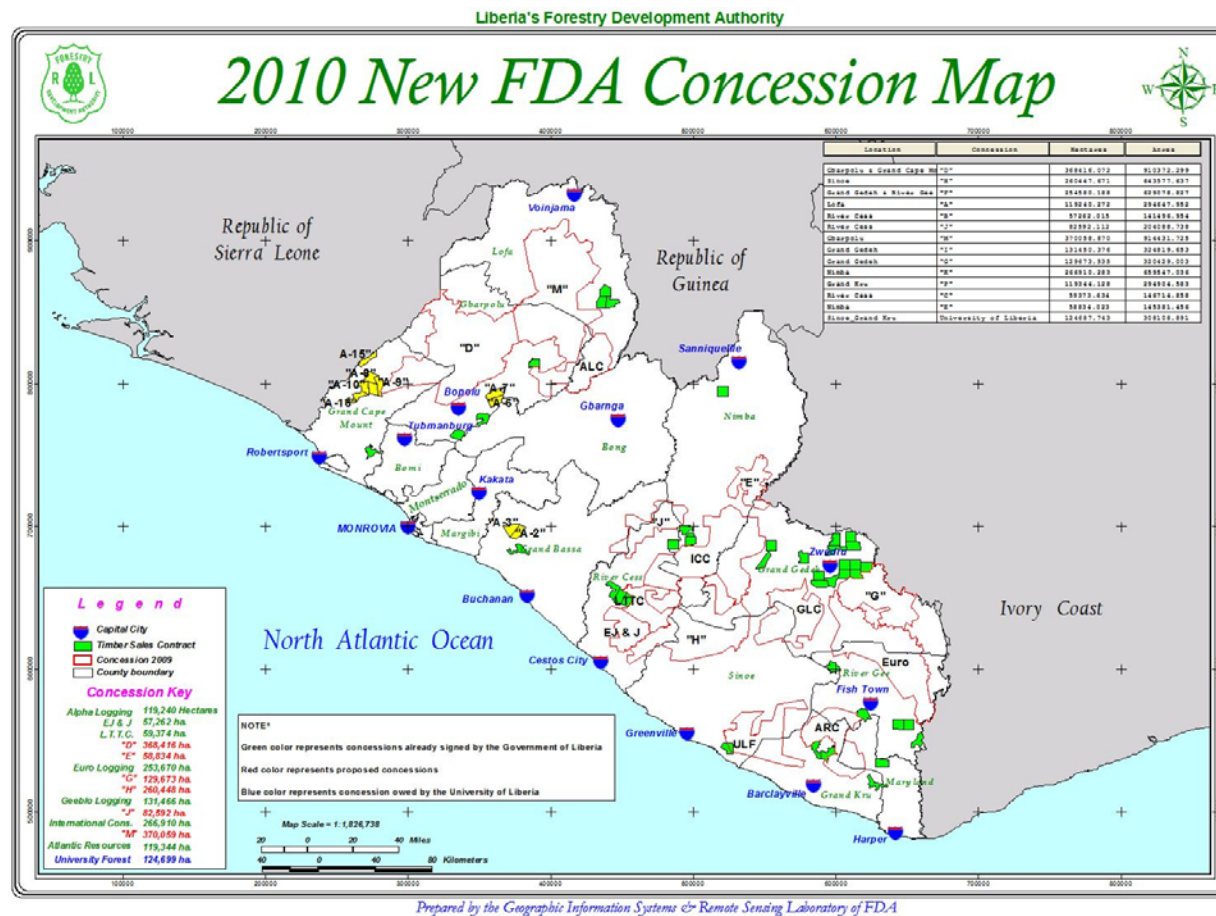
**Assessed forestry taxes and arrears (for fiscal year 2010-2011 and the first quarter of fiscal year 2011-2012)**

| Company              | FY2010-2011         |                    | Q1 FY 2011-2012     |                    |
|----------------------|---------------------|--------------------|---------------------|--------------------|
|                      | <i>Invoiced USD</i> | <i>Arrears USD</i> | <i>Invoiced USD</i> | <i>Arrears USD</i> |
| Akewa (TSC-A3)       | 34,050              | 41,300             | 256,990             | 243,915            |
| Alpha (FMC-A))       | 1,489,062           | 1,398,062          | 1,499,812           | 1,499,812          |
| Atlantic (FMC-P)     | 1,363,922           | 977,048            | 1,362,122           | 1,360,122          |
| B&B (TSC-A7)         | 91,347              | 9,388              | 103,018             | 28,643             |
| B&V (TSC-A9)         | 233,133             | 45,125             | 136,020             | 107,250            |
| Bassa (TSC-A11)      | 117,800             | 59,300             |                     |                    |
| Ecowood (PUP1)       | 334,555             | 37,890             | 44,751              | -                  |
| EJ&J (FMC-B)         | 638,792             | 249,146            | 435,051             | 435,051            |
| Euro (FMC-F)         | 3,240,393           | 3,240,393          | 3,236,293           | 3,236,293          |
| Geblo (FMC-I)        | 1,750,675           | 1,745,875          | 1,745,925           | 1,742,945          |
| Global (PUP3)        | 363,795             | 950                | 439,896             | 1,150              |
| ICC (FMC-K)          | 3,490,076           | 3,489,476          | 3,484,176           | 3,484,176          |
| LTTC (FMC-C)         | 2,030,514           | 188,098            | 956,551             | 739,153            |
| Sun Yeun (TSC-A16)   | 270,750             | 91,350             | 87,850              | 87,250             |
| Tarpeh (TSC-A2)      | 360,354             | 168,323            | 37,036              | -                  |
| Thunderbird (TSC-A8) | 18,050              | 800                | 17,250              | 17,250             |
| Universal (PUP-2)    | 2,600               | 1,600              |                     |                    |
| <b>TOTAL</b>         | <b>15,829,868</b>   | <b>11,784,124</b>  | <b>13,842,741</b>   | <b>12,982,010</b>  |

Source: SGS, November 2011.

## Annex 34

## Map of forest concessions



## Annex 35

## Proportion of allocated concessions by port

| Port                     | Area of concessions<br>(ha) | % of<br>Area | Exporting<br>Concessions | Non-Operating<br>Concessions               |
|--------------------------|-----------------------------|--------------|--------------------------|--------------------------------------------|
| Cape Palmas (Harper)     | 373,927                     | 34%          |                          | FMC-F, P                                   |
| Buchanan & Greenville    | 266,910                     | 24%          |                          | FMC-K                                      |
| Monrovia                 | 170,564                     | 16%          | TSC-7, 9 & 10            | FMC-A, TSC-3, 6, 8, 11,<br>15 & 16, PUPy** |
| Greenville & Cape Palmas | 131,466                     | 12%          |                          | FMC-I                                      |
| Buchanan                 | 127,200                     | 12%          | FMC-C, B, PUP-3          | TSC-3                                      |
| Greenville               | 14,089                      | 1%           |                          | PUP-2, PUPx*                               |
| Buchanan & Monrovia      | 9,058                       | 1%           | TSC-2, PUP-1             |                                            |
| <b>Total</b>             | <b>1,093,214</b>            |              | <b>146,258 ha</b>        | <b>946,956 ha</b>                          |

\* PUPx not yet assigned a number, to be operated by Redwood (11,324 ha).

\*\* PUPy not yet assigned a number, to be operated by Atlantic Resources (145,260 ha).

Note: 78% of PUPs (139,404 ha) held by Atlantic would export through Greenville or Cape Palmas (Harper).

## Annex 36

## Bill to reduce annual bid premium on forest concessions to one-time payment

2010

ATTESTATION TO:

"AN ACT TO ABOLISH THE PAYMENT OF ANNUAL LAND RENTAL BID PREMIUM ON CONTRACT AREAS IN THE FORESTRY SECTOR OF THE ECONOMY"

\_\_\_\_\_  
VICE PRESIDENT OF THE REPUBLIC OF LIBERIA/ PRESIDENT OF THE SENATE

\_\_\_\_\_  
SECRETARY, LIBERIAN SENATE, R.L.

\_\_\_\_\_  
SPEAKER, HOUSE OF REPRESENTATIVES, R.L.

\_\_\_\_\_  
PP. Michael H. Sayon  
CHIEF CLERK, HOUSE OF REPRESENTATIVES, R.L.

AN ACT TO ABOLISH THE PAYMENT OF ANNUAL LAND RENTAL BID PREMIUM ON CONTRACT AREA IN THE FORESTRY SECTOR OF THE LIBERIAN ECONOMY.

WHEREAS, the National Forestry Reform Act of 2006, Section 14.2, Forestry Fees, outlined the various Forestry fees to include *Land Rental Fees* paid on contract area,

Whereas, the reform of the Forest Sector was intended to effectively and efficiently manage the Forest Resources of Liberia, revamp logging activities, and create jobs,

Whereas, the inclusion of a Land Rental Bid Premium paid on contract area in addition to Land rental fees also paid on contract area amounts to double taxation, imposes very high tax burden on logging companies, frustrates , delays, or deny job creation and makes Liberian wood less competitive on the international markets,

Whereas, the execution of the National Forestry Reform Laws of Liberia should at no time be seen to be an impediment to the growth and development of the Forest Sector of the Liberian Economy,

Now therefore, it is enacted by the Senate and House of Representatives in Legislature Assembled.

Section I: That from and immediately upon the passage of this Act, Annual Land Rental Bid Premium paid on contract area is hereby abolished.

Section II:

That the payments for Annual Land Rental Bid Premium captured in the Fiscal Year 2010/2011 National Budget shall be paid on a quarterly basis with all payments completed before the end of the Fiscal Year, same being June 30<sup>th</sup> 2011, and thereafter no further annual Land Rental Bid Premium shall be made by companies in the Logging Sector.

Section III:

That in lieu of Annual Land Rental Bid Premium, there is hereby established a one time bid premium (signing) fees to be paid within one year as of the effective date of each subsequent contract to be signed, ratified, approved and published by the Government of Liberia.

Section IV:

This Act shall take effect immediately upon publication into Hand Bill.

ANY LAW TO THE CONTRARY NOTWITHSTANDING.

2010

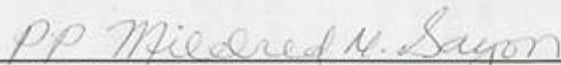
FIFTH SESSION OF THE FIFTY-SECOND LEGISLATURE OF THE  
REPUBLIC OF LIBERIA

HOUSE'S ENGROSSED BILL NO. 12 ENTITLED:

"AN ACT TO ABOLISH THE PAYMENT OF ANNUAL LAND RENTAL  
BID PREMIUM ON CONTRACT AREA IN THE FORESTRY SECTOR OF  
THE ECONOMY"

On motion, Bill read. On motion, the Bill was adopted on its First  
reading and sent to Committee Room on Thursday, August 26,  
2010 @ 12:40 GMT.

On Motion, the Bill was taken from Committee Room for its second  
reading. On motion, under the suspension of the rule, the second  
reading of the Bill constituted its third and final reading, and the Bill  
was adopted, passed into the full force of law, and ordered  
engrossed today, Tuesday, August 31, 2010 @ 12:35 GMT.

  
CHIEF CLERK, HOUSE OF REPRESENTATIVES, R.L.

2010

FIFTH SESSION OF THE FIFTY-SECOND LEGISLATURE OF THE  
REPUBLIC OF LIBERIA

SENATE'S ENDORSEMENT TO HOUSE'S ENGROSSED BILL NO. 12  
ENTITLED:

"AN ACT TO ABOLISH THE PAYMENT OF ANNUAL LAND RENTAL  
BID PREMIUM ON CONTRACT AREA IN THE FORESTRY SECTOR OF  
THE ECONOMY"

On motion, Bill read. On motion, the Bill was adopted on its First  
reading and sent to Committee Room on Thursday, September 2,  
2010 @ 12:00 GMT.

On Motion, the Bill was taken from Committee Room for its second  
reading. On motion, under the suspension of the rule, the second  
reading of the Bill constituted its third and final reading, and the Bill  
was adopted, passed into the full force of law, and ordered  
engrossed today, Friday, September 10, 2010 @ 16:22 GMT.

  
SECRETARY, LIBERIAN SENATE, R.L.

## Annex 37

## Example of payment plan

**MINISTRY OF FINANCE**  
MONROVIA, LIBERIA

Office of the Assistant  
Minister for Revenue

MF/2-S&EST-DMR/vod/09-1515/2011  
September 26, 2011  
Mr. MacDonald A. Wentz  
Chairman  
International Consultant Capital (ICC)  
1<sup>st</sup> Floor Suite 2, Providence Building  
Ardmore Street, Monrovia

Dear Mr. Wentz:

We refer to your letter of August 16, 2011, requesting the deferment of Land Rental (Area Fee) and Bid Premium payments in the total amount of US\$3,557,363.00 composed as follows:

|                 |                  |
|-----------------|------------------|
| Bid Premium     | 2010             |
| Land Rental Fee | US\$2,816,000.00 |
| Penalties       | 667,275.00       |
| TOTAL           | US\$3,557,363.00 |

In recognition of the infrastructural problems of dilapidated roads and port in the Southwest where your concession is located and the logging sector in general, please find below our response which reflect the understanding with the major GoL stakeholders:

1. That the Bid Premium payments shall commence from October 2011 and shall be followed monthly installments as stipulated below. The first installment shall be made before shipment.

| # | BID PREMIUM 2010/11 | PERIOD                                            | PAYMENT PLAN | MONTHLY<br>INSTALLMENT<br>AMOUNT |
|---|---------------------|---------------------------------------------------|--------------|----------------------------------|
| 1 | US\$2,816,000.00    | To commence from date of 1 <sup>st</sup> shipment | 12 Months    | US\$234,666.67                   |

2. That the Land Rental (Area Fee) payment of US\$667,275.00 for the 2010 fiscal year shall be made in full as a precondition for permitting any shipment of timber. This shall be in addition to the Land Rental for 2011 which is not reflected in the above total.
3. That the penalties of US\$174,206.00 will be considered for waiver by Government given the infrastructural problems of dilapidated roads and port.

Please note that sixty percent (60%) of the annual Land Rental (Area Fee) is earmarked for counties and affected communities pursuant with Section 14.20(10) of the National Forestry Reform Law of 2006. Therefore the deferment of the Land Rental cannot be compromised as this will put the company and the Government in bad standing with the communities.

Yours truly,  
*[Signature]*  
Bridget Simen Tamba  
DEPUTY MINISTER FOR REVENUE

CC: Minister of Finance  
Managing Director, FCA  
Managing Director, S&ES

## Annex 38

### Status of existing forest concession agreements

#### FOREST MANAGEMENT CONTRACTS (FMCs)

| Type  | Contract Holder                           | Area (ha)        | Bid (USD) | County                         | Effective | Status             |
|-------|-------------------------------------------|------------------|-----------|--------------------------------|-----------|--------------------|
| FMC-A | Alpha Logging & Wood Processing Company   | 119,240          | 10.05     | Bong, Gbarpolu                 | Sept 2008 |                    |
| FMC-B | EJ&J Investment Corp.                     | 57,262           | 5.06      | River Cess                     | Sept 2008 | Exporting          |
| FMC-C | Liberia Tree & Trading Corporation (LTTC) | 59,374           | 9.60      | River Cess                     | Sept 2008 | Exporting          |
| FMC-F | Euro Logging Liberia                      | 254,583          | 10.25     | River Gee, Grand Gedeh         | Sept 2009 | Under cancellation |
| FMC-I | Geblo Logging Company                     | 131,466          | 10.75     | Grand Gedeh, Sinoe             | Sept 2009 | Exporting          |
| FMC-K | International Consultant Capital (ICC)    | 266,910          | 10.75     | Grand Cru, Sinor               | Sept 2009 |                    |
| FMC-P | Atlantic Resources Ltd.                   | 119,344          | 8.90      | Grand Cru, Maryland, River Gee | Sept 2009 |                    |
|       | <b>TOTAL HA.</b>                          | <b>1,008,179</b> |           |                                |           |                    |

#### TIMBER SALES CONTRACTS (TSC)

| Type    | Contract Holder                   | Area (ha)     | Bid (USD) | County           | Effective date             | Status     |
|---------|-----------------------------------|---------------|-----------|------------------|----------------------------|------------|
| TSC- A2 | Tarpeh Timber Corp.               | 5000          | 5         | Grand Bassa      | July 2008, extended 3 yrs  | Exporting  |
| TSC-A9  | B & V Timber Company              | 5000          | 20        | Grand Cape Mount | July 2008, extended 3 yrs  | Exporting  |
| TSC-10  | B & V Timber Company              | 5000          | 6.01      | Grand Cape Mount | July 2008, extended 3 yrs  |            |
| TSC 6   | B & V Timber Company              | 5000          | 20        | Gbarpolu, Bong   | July 2008, extended 2 yrs? | ? see note |
| TSC-A7  | Bargor & Bargor Enterprises, Inc. | 5000          | 1.91      | Gbarpolu         | July 2008, extended 3 yrs  | Exporting  |
| TSC-A3  | Akewa Group of Companies          | 5000          | 5.2       | Grand Bassa      | July 2008, extended 3 yrs  | Exporting  |
| TSC-A11 | Bassa Logging & Timber Company    | 5000          | 10.25     | Grand Cape Mount | July 2010                  |            |
| TSC-A8  | Thunder Bird                      | 5000          | 2         | Grand Cape Mount | July 2010                  |            |
| TSC-A15 | Sun Yeun Corp.                    | 5000          | 16.50     | Grand Cape Mount | July 2010                  |            |
| TSC-A16 | Sun Yeun Corp.                    | 5000          | 16.50     | Grand Cape Mount | July 2010                  | Exporting  |
|         | <b>TOTAL HA.</b>                  | <b>45,000</b> |           |                  |                            |            |

Note: The FDA issued a letter dated 5 August 2010 terminating TSC6 for non-payment of arrears, yet informed the Panel on 14 November 2011 that the concession had been extended for two years because it had not been operating.

**PRIVATE USE PERMIT (PUP)**

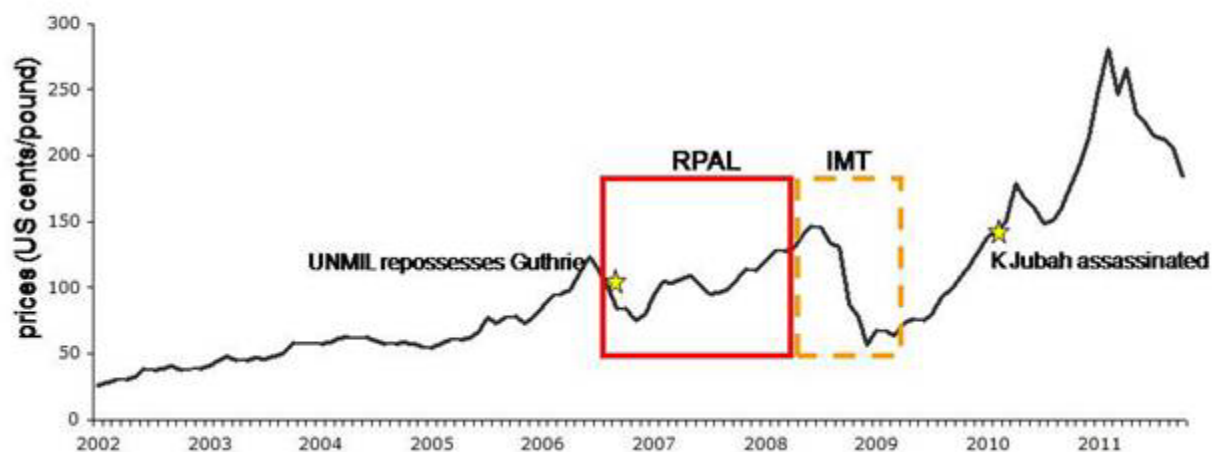
| Type | Contract Holder                                                        | Areas (ha) | Location                               | Executor                       | Duration          | Effective Date | Status    |
|------|------------------------------------------------------------------------|------------|----------------------------------------|--------------------------------|-------------------|----------------|-----------|
| PUP1 | Kolahun Dist. (Mary Kpoto)                                             | 4,058      | Kolahun District, Lofa County          | ECOWOOD (Texas International)  | 3 Years           | Nov 25, 2009   | Exporting |
| PUP2 | Geetroh Community Forest Management(GEC                                | 22,831     | Sinoe                                  | Universal Forestry Cooperation |                   |                |           |
| PUP3 | The People of Zaye Town, Doe Clan, Dist. #1                            | 5,564.27   | Grand Bassa                            | Global Logging                 | 3 Years, 9 months | Dec 17, 2010   | Exporting |
| PUP  | People of Karluway #1 & #2                                             | 28,847     | Maryland                               | Atlantic Resources             | 17 Years          | Aug 31, 2010   |           |
| PUP  | People of Trenbo District                                              | 14,089     | Grand Kru                              | Atlantic Resources             |                   |                |           |
| PUP  | People of Bolloh, Dorbor and Fenetoe                                   | 15,604     | Grand Kru                              | Atlantic Resources             |                   |                |           |
| PUP  | People of Thiene District/Tienpo Community                             | 11,193     | River Gee                              | Atlantic Resources             |                   |                |           |
| PUP  | People of Jloh                                                         | 36,509     | Grand Kru                              | Atlantic Resources             |                   |                |           |
| PUP  | People of Zota District                                                | 39,018     | Bong                                   |                                |                   |                |           |
| PUP  | Tartweh-Drapoh Resources Management and Development Committee (TDRMDC) | 33,162     | Sinoe                                  | Atlantic Resources             |                   |                |           |
| PUP  | The People of Dobli Clan                                               | 8,078      | Bong                                   |                                | 4 Years, 8months  | Jan 4, 2011    |           |
| PUP  | The People of Zodua Section                                            | 11,324     | Grand Cape Mount                       | REDWOOD                        | 7 Years           | Jan 10, 2011   |           |
| PUP  | The People of Zulo Clan                                                | 23,306     | Bong                                   | B&B**                          | 14 Years          | Jan 4, 2011    |           |
| PUP  | The People of Lorla Clan                                               | 13,636     | Bong                                   |                                |                   |                |           |
| PUP  | Monica Cooper/MarGibi County                                           | 203.2      | Fuama, Dist. Margibi                   |                                |                   |                |           |
| PUP  | The People of Lower & Upper Jloh District                              | 36,509     | Lower & Upper Jloh District, Grand Kru |                                | 22 Years          | Aug 31, 2010   |           |
| PUP  | The People of Doe's Chiefdom                                           | 79,568     | Doe Chiefdom, Nimba                    |                                | 25 Years          | Jan 17, 2011   |           |
| PUP  | The People of Kokoyah District                                         | 21,549     | Bong                                   |                                | 13 Years          | May23, 2011    |           |
| PUP  | The People of Cavalla District                                         | 38,956     | Cavalla District, Grand Gedeh          |                                | 23 Years          | Jun 15, 2011   |           |
| PUP  | The People of Doedian District                                         | 49,394     | Doedian District, Upper Rivercess      |                                | 30 Years          | Jun 15, 2011   |           |
| PUP  | The People of Gbeapo-Thienpo District                                  | 63,287     | Gbeapo-Thienpo District, River Gee     |                                | 25 Years          | Jun 15, 2011   |           |
| PUP  | The People of Campwood-Gheegbahn District                              | 50,875.6   | Grand Bassa & Bong                     |                                | 25 Years          | Mar 16, 2011   |           |
| PUP  | The People of Zleh                                                     | 28,143     | Grand Gedeh                            |                                | 17 Years          | Jun 3, 2011    |           |

|                 |                                          |                |             |                                                      |          |              |  |
|-----------------|------------------------------------------|----------------|-------------|------------------------------------------------------|----------|--------------|--|
|                 | Town, Gbao Administrative District       |                |             |                                                      |          |              |  |
| PUP             | The People of Chedepo & Potupo Districts | 51,261         | River Gee   | Mandra Forestry Liberia Ltd,** Tropical Timber Inc** | 25 Years | Apr 28, 2011 |  |
| PUP             | The People of Deekpeh Section            | 11,127         | Grand Bassa |                                                      | 25 Years | May 4, 2011  |  |
| PUP             | The People of Gibi District              | 22,162.8       | Margibi     |                                                      | 13 Years | Jan 19, 2011 |  |
| <b>Total ha</b> |                                          | <b>720,255</b> |             |                                                      |          |              |  |

\*\* Contractor name derived from social agreements with the landowner.

## Annex 39

### Global rubber prices and management regimes at Guthrie plantation



Price for RSS-3 (Ribbed Smoked Sheet Natural Rubber)

Source: [indexmundi.com/commodities/?commodity=rubber&months=120](http://indexmundi.com/commodities/?commodity=rubber&months=120).